المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية

ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية :
الإنجازات والتحديات

مملكة البحرين

13 - 15 نوفمبر / تشرين ثانى 2006

(5)

تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن

منتدى المرأة العربية فى بلاد المهجر

المنعقد فى إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية

إعداد

الأستاذة الدكتورة أمل خاروف

المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية

ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية :

الإنجازات والتحديات

مملكة البحرين

13 - 15 نوفمبر / تشرين ثانى 2006

(5)

تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن

منتدى المرأة العربية فى بلاد المهجر

المنعقد فى إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية

إعداد

الأستاذة الدكتورة أمل خاروف*

---

* الدكتورة أمل «محمد علي» الخاروف ، أستاذة مشارك - مركز دراسات المرأة - الجامعة الأردنية ، حاصلة على بكالوريوس علم الاجتماع وماجستير الدراسات السكانية من الجامعة الأردنية ، ودكتوراه علم اجتماع اقتصادي من جامعة برادفور البريطانية . عملت كباحثة ومديرة لمشروع نظام معلومات القوى البشرية في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية . عملت خبيرة في تحليل البيانات التربوية للدول العربية مع اليونسكو . وخبيرة في اللجنة التنفيذية الأردنية لقمة المرأة العربية الثانية . عملت كخبيرة مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفم) في التدريب على النوع الاجتماعي ، وإجراء الدراسات المحلية والاقليمية المتعددة خصوصاً في مجال إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات المختلفة . لديها عدد من الأبحاث المنشورة في مجال تنمية المرأة وخصوصاً المتعلقة بالتعليم والعمل .

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى
القاهرة

منظمة المرأة العربية
25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : 24183301/101 (202)
فاكس : 24183110 (202)

رقم الإيداع : 2008 / 19320
الترقيم الدولي : 977-5024-91-9

طبع بدار نوبار للطباعة
بريد الكتروني : info@arabwomenorg.net

المرأة العربية المهاجرة

إننا ندرك أن النساء العربيات في كل مستقر لهن، إنما هن سفيرات هذه الحضارة. واليوم نصبو إلى تفعيل هذه السفارة، وإلى مزيد من التخطيط السليم للتواصل، بحيث يمكن لهؤلاء النسوة أن يسهمن في بناء المجتمعات التي يتواجدن فيها، علاوة على خدمة قضايا أوطانهن. ولعلنا نطمح إلى تنظيم شبكة تواصل من خلال إنشاء مكتب يعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر تحت مظلة منظمة المرأة العربية، ليعمل وفق أسس تحترم المتغيرات، وتفيد من ثورة الاتصالات. ويمكننا من تحقيق أهدافنا على الوجه الأمثل. ولعلنا ننتهي إلى آلية عملية تحمل مجمل تطلعاتنا إلى أرض الواقع، نتائج عملية تجني ثماراها كل امرأة، وتترك متغيراتها في مجتمعاتنا العربية واقعًا ملموسًا لا شعارات منمقة.

جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة
رئيسة قمة المرأة العربية الثانية

المحتويات

الصفحة

1 - مقدمة 5
- واقع المرأة العربية في المهجر 10
- أسباب هجرة المرأة العربية ودواعيها 10
- مشكلات المرأة المنتدبة في بلاد المهجر 13
- سلبيات الهجرة على المجتمع العربى 17
- إيجابيات الهجرة على المجتمع العربى 21
- ماذا يريد المغترب من الوطن 21
- أهمية التواصل 23
2 - الدول العربية وتنفيذ توصيات منتدى المرأة العربية
في بلاد المهجر 24
3 - خلاصة واستنتاجات 60
4 - تطبيقات توصيات إعلان عمان حول المرأة العربية فى بلاد المهجر
(كما جاءت من الدول) 70

1 - مقدمة

في هذا الإطار وضع معالي السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ضمن خطته لتطوير منظومة العمل العربي المشترك التي حظيت بموافقة قادة الأمة العربية، العمل على اختيار (مفوض) منسق لشئون عرب المهجر تكون مهمته التنسيق بين الجاليات العربية في المهجر وتنظيماتها، والتعرف على احتياجاتها، وصياغة استراتيجية عربية للربط بين الجاليات وبين وطنهم الأم، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

الهجرة هي "انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة". وظاهرة الهجرة العربية إلى البلدان العربية والغربية ليست جديدة، فقد بدأت منذ أوائل القرن الماضي وربما قبل ذلك. والمرأة كانت عنصرًا من عناصر تلك الهجرة رغم أن نسبتها أقل من المهاجرين الرجال. في كل الحالات كانت نسب الهجرات متباينة من بلد لآخر من البلدان العربية (لبنان، ومصر، والعراق، وفلسطين، وسوريا، والسودان، والأردن، وبلدان المغرب العربي) كما كانت متباينة أيضًا في البلدان المضيفة أو المستقبلة للمهاجرين (دول الخليج، وأوروبا، وأمريكا، وأمريكا الجنوبية، وكندا). والهجرة بهذا ظاهرة عالمية يشهدها العديد من المجتمعات. فهي ليست منحصرة في دول بعينها ولا محدودة بفترة زمنية معينة، بل هي ممتدة عبر العصور وإن اختلفت وتنوعت أسبابها.

يمكن الإشارة إلى أن أسباب تحرك واتساع الهجرة وجدت بعد توغل النفوذ الغربي والتوسع الاستعماري في قارتي آسيا وإفريقيا؛ حيث شجعت الدول الأوروبية على هجرة البشر من القارتين إلى الغرب بسبب حاجتها الماسة إلى الأيدي العاملة رخيصة الأجر للعمل في ميادين الزراعة والتعدين، إلى جانب حاجة العاطلين في البلدان الفقيرة

إلى العمل لضمان أبسط مقومات الحياة من جهة أخرى، فهناك في الوطن العربي أكثر من 12 مليون عاطل عن العمل بصورة مستمرة، وهناك عدة موازين من بلد إلى آخر.

تحمل الهجرة إلى الوطن العربي والدول الغربية أعدادًا كبيرة من النساء اللاتي يهاجرن إلى بقاع جديدة من العالم. فالمرأة المهاجرة (سواء كانت أمًا أو أختًا أو ابنة) تقدم على ترك وطنها والهجرة إلى عالم يفتح أمامها حياة جديدة من العادات والتقاليد والقيم. وذلك لأسباب تراوحت ما بين السعي إلى الرزق وتحسين مستوى الدخل، أو الهجرة للدراسة وتحصيل العلم، أو البحث عن أوطان جديدة، أو الهرب من ظروف غير مواتية في الوطن الأم. وتتعرض المرأة المهاجرة لظروف قاسية خلال عملية الهجرة في سبيل تأمين حياة أفضل لعائلتها وأطفالها.

الهجرة قد تكون اختيارية بمعنى أن الفرد لديه خيار البقاء في وطنه -بما في ذلك من تحمل لشظف العيش أو تقلص مساحة الحريات- أو خيار الهجرة إلى بلد آخر تتوافر فيه ظروف معيشية أفضل ومساحة حرية أكبر. وعادة ما يكون هذا النوع من الهجرة قرارًا فرديًا، والمهاجر هنا يجاهد للاندماج في بلد المهجر، ويعمل بدأب ليصبح جزءًا من نسيجه السكاني؛ فينغمس في قضاياه بعيدًا عن قضايا وطنه الذي هاجر منه، ويكتسب العادات السائدة في بلد المهجر. وهنا تبرز أهمية العمل على حماية المهاجر من الانسلاخ التام عن وطنه الأصلي وعاداته وقضاياه.

وقد تكون الهجرة قسرية. ويكون المهاجر في هذا النوع من الهجرة مُكرهًا على ترك وطنه، ولو أُعطي خيار البقاء لما تردد، ولكن الظروف الدافعة على ترك وطنه الأصلي هي ظروف قاهرة (حرب أهلية، أو تفرقة عنصرية، أوتصفية عرقية، أو ممارسات عنيفة من قوات الاحتلال، أو حروب دولية، أو كوارث طبيعية). وكل هذه الأسباب وما يصاحبها

من عنف بشري أو عنف الطبيعة تمثل دوافع قسرية للهجرة التي عادة ما تكون جماعية، وتكون للدول المجاورة كنزوح مؤقت لحين عودة الأمور إلى طبيعتها واستقرارها في الوطن الأصلي.

ويمكننا القول إن الفرد في النوع الأول هو مهاجر بإرادته، في حين أن الفرد في النوع الثاني هو مُهَجَّر بقوة دافعة تفوق رغبته في البقاء على أرض وطنه. وفي كلا الحالين فالبد المستقبل هي المهجر الذي يحتضن المهاجر أو المُهَجّر.

كما يمكن أن تكون الهجرة غير مشروعة، فعند تردي الأوضاع المعيشية تلجأ المرأة العربية إلى مثل هذا النوع من الهجرة، كما حصل للمرأة في المغرب العربي، واليمن عبر الحدود السعودية.

ويمكن الفصل بين المرأة العربية المهاجرة إلى بلاد عربية شقيقة وبين تلك التي تهاجر إلى بلاد أجنبية؛ حيث إنها في الحالة الثانية تشعر بالغربة؛ حيث تمثل حواجز اللغة والدين والقيم الثقافية والاجتماعية عائقًا يحول دون التكيف والانخراط في المجتمع الجديد المهاجَر إليه.

والهجرة بأنواعها وأسبابها المختلفة تشمل الرجال والنساء إلا أن القانون الدولي، وخاصة اتفاقيات جنيف لعام 1949م وبروتوكولاتها الإضافية قد حرصت على توفير الحماية والرعاية للنساء المُهَجَّرات، أي المُهَجَّرات نتيجة الحروب والكوارث. فالمرأة بطبيعتها تسعى للاستقرار، ولكن حيث إن الظروف تدفعها إلى عكس ذلك فتضطرها للهجرة من وطنها، فقد أفرد القانون الدولي مواد عديدة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية تنص على المعاملة الخاصة للمرأة المُهَجَّرة بما يكفل لها ظروفًا إنسانية خاصة في حالة النزاعات المسلحة.

ونظرًا لجسامة الاعتداءات التي تتعرض لها المرأة المُهَجَّرة ؛ فقد حذرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في طور الإعداد لمؤتمر بكين عام 1995م ، من انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري المؤدية إلى هجرة جماعية غالبيتها من النساء . حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن أعداد المهاجرين لأسباب قسرية تتجاوز 23 مليون نسمة ، تمثل النساء والأطفال نسبة تبلغ (80٪) منها . والمرأة المهاجرة قسرًا هي أكثر عرضة للعنف وانعدام الأمن في بلدان الملجأ وبلدان إعادة التوطين ، وكذلك أثناء عملية الإعادة للوطن .

كما حظيت الهجرة الاختيارية باهتمام القانون الدولي ، حيث أكدت قواعد ذلك القانون على الاعتراف بأن العاملات المهاجرات عرضة للتأثر بالعنف وغيره من أشكال إساءة المعاملة ، خاصةً العاملات المهاجرات اللاتي يعتمد مركزهن القانوني في البلد المضيف على أرباب العمل ، الذين قد يستغلون مركزهن ويتعمدون انتهاك حقوقهن ؛ لذا حث القانون الدولي على سن التشريعات التي تكفل الحماية والرعاية لهذه الشريحة من النساء المهاجرات .

ونظرًا لاهتمام **جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة** بهذه القضية ؛ فقد انعقد منتدى "المرأة العربية المهاجرة" في عمّان في 30 سبتمبر (أيلول) - 1 أكتوبر 2001م ، حيث أكدت **جلالتها** في كلمتها على ضرورة تنظيم شبكة تواصل مع المرأة العربية في المهجر من خلال إنشاء مكتب يعنى بشئونها ، وهو قول مقرون بالعمل .

وأضافت **جلالتها** لدى افتتاحها **منتدى المرأة العربية في بلاد المهجر** أن الأردن يعتز بسعيه الدؤوب لرفعة شأن المرأة والتأكيد على مكانتها كصنو للرجل ، وشريك أساسي له في بناء الوطن .

وكانت **جلالتها** قد قامت بوضع اللبنة الأولى لبداية التواصل من خلال زيارتها للجاليات العربية والإسلامية في أمريكا ضمن الزيارة الرسمية التي قام بها **جلالة الملك عبد الله الثاني** للولايات المتحدة.

وقد خرج المنتدى **بتوصيات** تمثلت في إنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر، وتخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر، والعمل على إنشاء فضائيات عربية ناطقة بلغات أجنبية، وأهمية تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، وكذلك توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية في الدول العربية وفي بلاد المهجر، وأخيرا التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن.

سيتم التطرق في هذا التقرير إلى التعرف بشكل موجز على واقع المرأة العربية في بلاد المهجر استنادًا إلى أوراق عمل سابقة، وذلك من حيث أسباب هجرة المرأة العربية ودواعي تلك الهجرة، ومشكلات المرأة المغتربة في بلاد المهجر، كما سنتطرق إلى التعرف على انعكاسات الهجرة على المرأة العربية المهاجرة، والآثار المترتبة عن عودتها إلى بلادها، وسلبيات وإيجابيات الهجرة على المجتمع العربي، وكذلك سنحاول التعرف على حاجة المغترب من الوطن.

كما سيتطرق التقرير بشكل تفصيلي للحديث عن **الإنجازات التي قامت بها الدول العربية في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المنتدى** من حيث البرامج، والمشروعات، والقرارات، والتشريعات التي تبنتها الدول من أجل تفعيل كل توصية من توصيات المنتدى. / مع ذكر الجهة/ الجهات المسئولة عن تنفيذ أدوات تفعيل كل توصية من توصيات المنتدى، والتحدث عما تم إنجازه بالفعل من بين توصيات المنتدى، وعن العوامل التي

ساعدت في تحقيقه، ثم يتطرق بعد ذلك إلى التحديات التي واجهت القائمين على التنفيذ، وكيفية التعامل مع تلك التحديات، وإلى الدروس المستفادة أثناء تنفيذ التوصية، والمقترحات المستمدة من هذه الدروس، وأخيرًا الإجراءات المستقبلية التي تعزم الدول تنفيذها لإتمام تفعيل التوصية/ التوصيات الخاصة بمنتدى "المرأة العربية المهاجرة"، والمدى الزمني المتوقع للانتهاء من الإنجاز.

واقع المرأة العربية في المهجر:

المرأة في معظم الحالات هي الطرف الأضعف في قرار الهجرة والاغتراب، ففي أغلب حالات الهجرة تكون المرأة تابعة، إما كزوجة أو كابنة وربما كأم أو أخت. وفي العديد من الحالات نجد أن المرأة لا تتقن لغة البلد التي تهاجر إليها؛ وبالتالي فإن هذه المرأة تعيش في عزلة تامة عن مجتمعها الجديد، ولا تستطيع التواصل معه، في حين يقضي الزوج والأولاد نهارهم في العمل والمدرسة. فالكل حولها يتأثر بالبيئة الجديدة وهي حبيسة جدران بيتها تقريبًا، وزادها ما حملته معها من أفكار وعادات وقيم. وبمرور الوقت تصبح مثل هذه المرأة غريبة حتى في بيتها؛ مما يزيد من معاناتها، وربما عدم رضاها عن حياتها الجديدة. هذه المرأة تحتاج منا إلى عناية خاصة لتصبح عضوًا فاعلاً في مجتمعها الجديد، تستفيد منه وتؤثر فيه، تأخذ منه دون خوف من الذوبان فيه أو من فقدان قيمها العربية والإسلامية.

أسباب هجرة المرأة العربية ودواعيها:

تشكل الهجرة إلى الدول العربية النسبة الأكبر مقارنة بالهجرة إلى الدول الغربية؛ وذلك لأسباب عديدة تختلف باختلاف الدولة المهاجَر منها. وتتشابه تلك الأسباب أحيانًا وتختلف أحيانًا أخرى، ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ. أسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية:

1 . رغبة المرأة في تحسين الوضع المعيشي لها ولأسرتها من خلال عمل مناسب؛ وذلك لإعالة أسرتها، حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن ربع الأسر على الصعيد العالمي تتولى النساء إعالتها، وأن أعدادًا كبيرة من الأسر تعتمد على دخل المرأة حتى في حالة وجود رجال في الأسرة.

2 . للبقاء بجانب الزوج والأهل.

3 . للدراسة والتحصيل العلمي.

4 . للتقليد أو محاكاة الآخرين من الأهل أو الأصدقاء أو غيرهم من المهاجرين، والرغبة في اكتشاف الآخر، كما حصل في اليمن.

5 . التخلص من ظروف الاضطهاد والظلم الاجتماعي. (كثأر البنات في اليمن، أو عدم وجود قوانين تحمي المرأة في ظل وجود الاستعمار، سواء كانت عاملة أو ربة بيت، حيث تعيش تحت رحمة قوانين الرجل القاسية والمستمدة من العادات والتقاليد البالية، كما حصل في الصومال).

6 . التوزيع غير العادل للرفاهية في البلد: وهذا الفرق يظهر بالخصوص بين الريف والمدينة، حيث يعاني سكان الأرياف من شظف العيش نتيجة عدم وصول كثير من الخدمات إلى السكان؛ مما يدفع المرأة إلى النزوح ثم إلى الهجرة. كما حصل في الجزائر.

ب. أسباب سياسية:

1 . البحث عن مكان آمن بسبب ظروف الحرب والاستعمار وعدم الاستقرار السياسي.

2 . الحروب الأهلية، وما تفرزه من حالة عدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمن؛ مما يدفع شرائح من المواطنين إلى البحث عن الاستقرار خارج وطنهم الذي تعصف به رياح الحرب وما يصاحبها من عنف.

3 . الحروب الدولية، وما ينتج عنها من دمار ، وإثارة للرعب، وعدم الاستقرار ، الأمر الذي يدفع إلى الهجرة الجماعية هروبًا من الدمار والقتل ، وبحثًا عن الأمن والاستقرار .

4 . الاحتلال الأجنبي للوطن أو لجزء منه ، الأمر الذي يدفع السكان إلى الهروب من جحيم الاحتلال وممارساته المتسمة بالعنف ضد السكان الأصليين بهدف قمع المقاومة للاحتلال .

5 . التفرقة العنصرية والتمييز العرقي ، وما يصاحبهما من حملات التطهير العرقي ، وأخطار الإبادة الجماعية ؛ مما يدفع الفئات المتضررة إلى الهجرة إلى بلاد توفر لها الأمن والاستقرار .

ج. أسباب بيئية:

1 . عامل تدهور البيئة : هذا العامل ناتج عن عامل التصحر ونقص المياه ، ويؤثر ذلك على السكان الذين يعد مورد رزقهم الوحيد هو الفلاحة ؛ حيث تتأثر المحاصيل بتدهور المحيط البيئي الذي أصبح حساسًا ويزداد تدهورًا يومًا بعد يوم . ومن ثمّ تعد العناية بالمحيط البيئي من العوامل المساعدة على الحد من الهجرة .

2 . الكوارث الطبيعية ، وأبرزها الفيضانات وما ينجم عنها من تدمير القدرات الاقتصادية .

ويمكن الإشارة هنا إلى أن المرأة الفلسطينية تختلف عن شقيقاتها في الدول العربية الأخرى من حيث الأسباب المؤدية للهجرة . والتي يمكن تلخيصها في ما يلي : هدم البيوت ، واحتلال الممتلكات ، وسحب الهويات ، إضافة إلى الضيق الاقتصادي ، والتمييز بين اللاجئين وسكان المدن الأصليين في داخل فلسطين .

هذه الأسباب وغيرها أسهمت في هجرة المرأة العربية، وغالبًا ما تكون الهجرة بصحبة الزوج أو الأسرة أو الأقارب. وحديثًا ظهرت هجرة المرأة من أجل التحصيل العلمي أو العمل أو الاثنين معًا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الهجرة إلى الدول العربية لا تعيش فيها المرأة الغربة نظرًا للقواسم العربية المشتركة التي لا تمثل حواجز في سبيل التعايش والاختلاط، إضافة إلى تقارب منظومة العادات والتقاليد. إلا أن المرأة المهاجرة إلى الدول الغربية (أوروبا وأمريكا وأستراليا)تعيش غربة؛ فهي وافدة من مجتمع محافظ تقليدي، ولا تمتلك مؤهلات الانخراط في المجتمع الجديد؛ لذا فمعظم المهاجرات أمامهمن ثلاثة خيارات، إما أن يندمجن في المجتمع ويتكيفن مع الواقع، وإما أن يعشن في عزلة بعيدًا عن المجتمع وقيمه، وإما أن يعدن إلى أوطانهن.

مشكلات المرأة المغتربة في بلاد المهجر:

مما تقدم نلاحظ أن الوجود الفاعل للمرأة في بلاد المهجر يأتي عمومًا في إطار الأسرة وقلما تكون هجرتها فردية. أما التحديات التي تواجه المرأة العربية فتختلف باختلاف موقعها في الأسرة، فالأم تواجه تحديات المحافظة على هوية أبنائها وتعليمهم اللغة العربية ومبادئ دينهم والقيم العربية التي ابتعدوا عن محيطها، والفتاة التي تنشأ في بلاد المهجر غير العربي تعاني أكثر من الأبناء الذكور، من حيث نزاع الثقافات، والتجاذب بين بيئتها وقيمها وبين محيطها الذي تعيش فيه بكل تفاصيله. فقليل من الأسر هي التي تنجح في ربط أبنائها -وبالأخص الفتيات- بثقافتهن العربية ودينهن.

كما تعاني المرأة من العديد من المشكلات والصعوبات في ظل الحياة الاجتماعية في هذه الدول الغربية؛ نتيجة لانتشار الإباحية والرذيلة والمخدرات والخمور، وكلها أمور

تصطدم مع أخلاقها وعاداتها وتقاليدها الإسلامية ، حيث تعرض وسائل الإعلام المرئية الأفلام الجنسية الإباحية التي تؤثر كثيرًا في الشباب والأطفال . كما تواجه المرأة مشاكل جمة في تربية وتنشئة أطفالها في بيئة اجتماعية تناقض أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وفيما يلي سنسلط الضوء على العديد من المشكلات الاجتماعية ، وعلى آثارها الاجتماعية وانعكاساتها على المرأة العربية المهاجرة :

1 . الشعور بالغربة وعدم الشعور بالأمان الذي ينتاب المرأة المهاجرة منذ التفكير في قضية مغادرة الوطن إلى بلاد المهجر ؛ وذلك بسبب الخوف من المجهول .

2 . صعوبة الحصول على تأشيرة الدخول للبلد المضيف .

3 . قسوة شروط قوانين الإقامة في دول الخليج التي تحتم على المهاجر الارتباط بكفيل من مواطني الدولة الخليجية .

4 . تغير نمط الحياة وساعات العمل وكيفيته ، كما أن نسبة تبلغ (75٪) من النساء العربيات في الدول العربية ربات بيوت ولا يعملن حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 1999 .

5 . صعوبة العيش في المراحل الأولى من رحلة الاغتراب ، وتحمل الأعباء الكثيرة نتيجة عدم معاملة المهاجر كالمواطن الأصلي في العلاج والتعليم والخدمات العامة . حيث إن هناك فرص محدودة لالتحاق أبناء المغتربين بالمدارس الحكومية إضافة إلى تشدد أنظمة القبول في الجامعات . وتبرز المخاوف على مستقبل الفتيات ، فيتم ترحيلهن في بعض الحالات بهدف الزواج ، أو الالتحاق بالجامعات في الوطن ، أو الإقامة النهائية مع الأقارب ؛ مما قد يؤدي إلى تشتت الأسرة وما ينجم عنه من تبعات اجتماعية ونفسية كما حصل في الأردن .

6 . اختلاف الحضارات لكل من المهاجر والمضيف . وتزداد المشكلة تعقيدًا إذا كان هناك تفاوت في المستوى الثقافي أو اللغة أو المفاهيم والمعايير الأخلاقية .

7 . عدم تساوي المغترب غالبًا في الحقوق والأجور وفرص الترقية والتدريب مع الموظفين المحليين .

8 . فرض بلدان الخليج القيود على الاستثمار ، حيث لا تسمح قوانينها للمهاجر بالعمل الاستثماري إلا في حالة الشراكة مع مواطن خليجي .

9 . اختلاف العادات والتقاليد ، فلكل مجتمع خصوصيته وخصائصه ؛ مما ينتج عنه صعوبة التمسك بنمط التربية الموروثة التقليدية . فالنمط التقليدي يبدأ في التلاشي مقابل القيم الجديدة المكتسبة في بلاد المهجر ؛ فتتبدل القيم ؛ مما يؤدي إلى ذوبان شخصية بعض المهاجرين والانسياق مع الواقع الجديد حرصًا على تثبيت الأقدام .

10 . جنوح الأحداث والتفكك الأسري ، ففي المجتمعات الأجنبية بصفة خاصة تختلف القيم ؛ فيجد الحدث العربي مجتمعًا يمنح المزيد من الحريات التي لا تتفق مع قيم بلاده وأهله .

11 . الجفاء العاطفي الأسري ، والطلاق ، والانفصال ، حيث يرمي تغيير نمط الحياة بظلاله على العلاقات الأسرية فيعمل على تفكيكها ، وربما أسهم الأصدقاء في ذلك ؛ مما يقلل من حاجة أفراد الأسرة إلى العاطفة المشتركة داخل الأسرة ؛ فيحصل الجفاء العاطفي . كما أن غياب الأب لساعات طويلة يبعد المسافة النفسية وقد يقود الأسرة للشعور بالوحدة .

12 . المشاكل المتعلقة بفرص الزواج ، ومشاكل الطلاق ، وضوابط الاختلاط بين الجنسين ، والعلاقات التي يفرضها المجتمع الشرقي ، وبعض تقاليد المناسبات

الاجتماعية والدينية التي قد تحظرها القوانين الغربية، وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية.

13. الانغلاق الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى وجود جيل منعزل غير قادر على التعامل مع محيطه.

14. نظرة المجتمعات المستقبلة للمغترب أو المهاجر، والتي لم تكن في أغلب الأحيان نظرة علمية نابعة عن معرفة دقيقة بهوية المجتمع التي يحملها المغترب.

15. إن بعض الأسر العربية المهاجرة للدول الأجنبية تتعرض للعنف، ولا تشعر بالأمان، وتشعر بالغربة؛ مما يولد لديها الإحساس بعدم الانتماء لهذا المجتمع، خصوصًا بعد الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر (أيلول) 2001م.

16. الشوق والحنين للوطن الأم.

17. الخوف والقلق والخجل من مجرد التفكير في العودة للوطن قبل أن يحقق الهدف الذي دفعه للهجرة، وخاصة تحسين الوضع الاقتصادي أو زوال الدافع الذي دفعه للاغتراب.

يمكن تلخيص انعكاسات الهجرة على المرأة العربية (الإيجابية والسلبية) فيما يلي:

- **الانعكاسات الإيجابية:**

1. تحسن المستوى المعيشي للأسرة، وربما توفرت إمكانية الادخار.
2. الشعور بالأمان والاستقرار نتيجة تحسن الوضع المعيشي.
3. تنامي الوعي العام، واتساع الأفق بشأن العديد من القضايا.
4. زيادة التحصيل العلمي وتنوعه.

5 . إثراء القيم وتنوعها .

6 . اكتشاف المرأة المهاجرة لذاتها وللآخر .

● **الانعكاسات السلبيـة:**

1 . المشاعر المختلفة التي تخلقها الغربة .

2 . التفكك الأسري وجنوح الأحداث .

3 . الانعزال أو الانطواء ؛ لعدم القدرة على التكيف مع المجتمع .

4 . عـدم المقـدرة على الاسـتفـادة من فـرص العـمل لعـدم الأهليـة "غـيـاب التكوين الأكاديمي" .

سلبيات الهجرة على المجتمع العربي :

1 . النقص الحاد في بعض المهارات ؛ حيث تفرغ الهجرة البلد من كفاءاتها القادرة على العـمل ؛ مما يؤدي إلى تأنيث المجتـمع ، ويؤدي إلى تسـرب الأبناء من المدارس ، وكذلك جنوحهم في معظم الأحوال .

2 . تأخر بعض القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الأيدي العاملة مثل الزراعة ؛ لغياب الأيدي العاملة كما حصل في اليمن .

3 . عدم التوازن في هيكل السكان .

4 . اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية .

5 . زواج الرجل من المرأة الأجنبية للحصول على الإقامة أو الجنسية ؛ مما يؤدي إلى استقراره في بلاد المهجر والهجرة الدائمة ، إلا أن ذلك غير شائع بالنسبة للمرأة العربية .

6 . انحراف الكثير من الشبان والأطفال من خلال تناولهم للخمور والمخدرات وممارسة الإباحية الجنسية .

7 . انتشار الأمراض النفسية والعصبية بين أواسط الشباب ؛ مما يؤدى إلى زيادة عدد المنتحرين هروبًا من الحياة السيئة في هذه الدول .

8 . انتشار ظاهرة الطلاق بين الأزواج في المهجر الغريب عن عاداتهم وتقاليدهم الإسلامية .

9 . تخلق المهاجرين بعد عودتهم من المهجر بالسلوك الاستهلاكي الترفي غير المعتاد في بلدهم لتدني الدخل أو انعدامه .

10 . المهاجرون من الأوساط الريفية يجدون أنفسهم -في الأغلب- في وضعيات اجتماعية سيئة تتمثل في البطالة ، والإجرام ، والتسول ولأنهم تعودوا على الحياة السهلة والامتيازات التي يحصلون عليها بوصفهم لاجئين ؛ فإنهم يفضلون البقاء في دولة الاستقبال بدلاً من العودة إلى بلدانهم .

11 . ابتعاد الأجيال الجديدة عن هويتهم القومية واندماجهم في مجتمع الاغتراب لأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ . عدم التمكن من الحصول على الوثائق التي تثبت الجنسية الأصلية ، أو صعوبة الحصول عليها ، أو عدم الرغبة في الحصول عليها لأسباب عديدة ؛ وبالتالي اللجوء إلى جنسية البلد الذي يقطنونه كبديل لأوطانهم .

ب . الاحتكاك بين الجالية العربية والمجتمع الجديد أسفر عن الدمج ، بحيث أصبحت الجالية جزءًا من بنية ذلك المجتمع ، وتعاقبت الأجيال فأصبح كل جيل أقل ارتباطًا بالوطن الأم من الجيل السابق عليه .

ت . عدم تطوير عمل الجمعيات والنوادي العربية في بلاد المهجر بالشكل الذي يشد الأجيال الجديدة ويلبي طموحاتها وهوياتها تحت المظلة القومية . وإنما انساق هؤلاء نحو المجتمع الفني الذي يحقق لهم ذاتهم كما يظنون؛ وهذا يعني ضعف تأثير الأهل والأصل على الجيل الشاب الذي لم يعان من مرارة الاغتراب، ولم يبذل الأهل معه الجهد اللازم والمطلوب لإبقاء العلاقات قوية مع الوطن الأم.

ث . ضعف أداء اللغة العربية في بلاد المهجر؛ مما يسفر عن جيل لغته الأصلية . ولما كانت اللغة هي أسلوب التعبير عن الذات وعن المبادئ والتربية والقضايا والحاجات؛ فهي إذًا الهوية القومية بما تحمله من معان.

ج . اختلاف الدين، وبالتالي اختلاف العادات والتقاليد، وروح القيم التي ينظرها ويعيشها الإنسان وفق منهجيته الروحية العقائدية . ولما كان الإنسان بطبعه يميل نحو السهولة والحرية والابتعاد عن القيود أيًا كان نوعها (دينية، اجتماعية، مادية) فإنه من السهل على الأجيال الجديدة أن تنساق مع اللامبالاة والابتعاد عن التقييد أو التضييق وأن تترك لذاتها الحبل على الغارب.

ح . اختلاف طبيعة الفهم للحياة الحرة والديمقراطية بين مجتمع وآخر، فالمجتمع العربي عمومًا يدرك أن الحرية الفردية تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وأن الديمقراطية هي أسلوب للحياة الجماعية والسلامة في أداء الأدوار بما يحقق المصلحة للأكثرية، وبما يضمن الحفاظ على مصالح الوطن، وحسن ممارسة المواطنة السليمة . وهو فهم مختلف عن الديمقراطية التي تعيشها بعض المجتمعات الأخرى التي ترى أن الحرية هي أن نفعل ما نشاء وما نرغب بالشكل الذي نراه كأفراد.

خ . ضعف دور الحكومات العربية عمومًا والتنظيمات والمؤسسات في مد جسور التعاون والتنسيق والاقتراب من أبناء الجالية العربية في مواقع إقامتهم من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لتنظيم صفوفهم، وتقوية روابط الثقة مع الوطن الأم، وتسهيل معاملاتهم، وتنظيم زيارات ورحلات دائمة لهم ولأبنائهم حتى يبقوا على صلة مع الوطن، وكذلك تزويدهم بكل الإصدارات والخطط والوثائق التي ترصد عملية البناء الوظيفي.

د . ضعف أداء السفارات العربية بشكل عام تجاه الجاليات، من حيث تسهيل المعاملات، والتعرف على تفاصيل حياتهم، وتشجيعهم على الاستمرار بتوطيد العلاقات، وتحفيزهم على إيجاد استثمارات وحقوق لهم في الوطن الأم؛ حتى يبقى للأولاد مصلحة حقيقية داخل الوطن؛ فتدفعهم الحاجة إلى المحافظة على مصالحهم إلى الارتباط بالوطن.

12 . زواج المرأة في المهجر من أجنبي ثم تعرضها للطلاق، مع ما يترتب على ذلك من مصاعب الحصول على حقوقها القانونية من حضانة وخلافه، بالإضافة إلى حقوقها المادية.

13 . مشاكل تعليم الأبناء في الخارج وانخراطهم في مدارس دول المهجر، ناهيك عن المشاكل التي تُفرض على الأبناء في حالة قيدهم في المدارس بعد عودتهم للوطن.

إن الحياة الاجتماعية في الدول الغربية خلقت بيئة ملائمة لفقدان الهوية الإسلامية والوطنية؛ مما جعل الكثير من الأسر يقومون بهجرة معاكسة من هذه الدول إلى الدول العربية أو إلى الوطن الأم؛ بهدف استعادة الهوية الإسلامية والوطنية، وتربية الأطفال وتنشئتهم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إيجابيات الهجرة على المجتمع العربي:

مهما كانت السلبيات فالإيجابيات كثيرة، ويمكن تلخيصها في التالي :

1 . المرأة المهاجرة هي التي تدفع بأبنائها لتلقي العلم، حيث إن الحياة خارج الوطن أكسبتها وعيًا بأهمية التعليم، خاصة تعليم الفتاة.

2 . للهجرة دور في دعم الثورة اليمنية بالنفس والمال.

3 . مد القطاع الاقتصادي بالمال من خلال تحويلات المغتربين ومشروعاتهم الاستثمارية.

4 . الاندماج العرقي والتعايش الثقافي مع المجتمعات الأخرى مع المحافظة على القيم والعادات والتقاليد العربية.

5 . الأثر العميق للأحداث السياسية على المهاجرين العرب؛ حيث كانت عاملاً فعالاً في تطوير الشخصية العربية، وتعميق الشعور بالانتماء، وتقوية جذورهم العربية.

ماذا يريد المغترب من الوطن؟

لا بد من تقسيم المغتربين إلى فئتين :

أ . مغتربون أصلهم عربي، ولكنهم ذابوا بالمجتمعات الاغترابية.

ب . المغتربون الذين ذابوا بالمجتمعات التي يعيشون فيها، ولكن أصولهم العربية واضحة ووثائقهم متوفرة.

يتطلب العمل معهم المزيد من التلاحم والتشجيع وتوفير كل الأساليب التي تبقي صلتهم قوية بأوطانهم، وتطوير آليات العمل التشريعات التي تدفعهم لإيجاد حقوق لهم ولأولادهم في الوطن الأم، والإكثار من الزيارات والرحلات المنظمة للمواقع الأثرية، والمنشآت الاقتصادية المتطورة، والمناطق السياحية في الوطن العربي، وتخصيص مقاعد

خاصة في المؤسسات التعليمية، وعمل تخفيضات على أسعار خطوط الطيران العربي، والاستفادة من مكانتهم في بلد الاغتراب لتعزيز العلاقات بين وطنهم الأصلي والموطن الحالي.

إن عدم قبول الاختلاف في وجهات النظر حول مجمل القضايا يعد مبررًا لابتعاد الإنسان عن الوطن، ولكن في المقابل لا يجب اعتبار هذا الابتعاد دافعًا للنقمة عليه أو التشفي فيه، بل لا بد من أن يعامل على أنه ابن في عائلة الوطن يحتاج معاملة خاصة، من خلال ما يلي :

- الاستمرار في محاولة دمجه بكل القضايا الوطنية والقومية، من حيث ممارسة الحقوق وأداء الواجبات (نعطيهم حتى يعطونا)، بما فيها حق الترشح والانتخاب والحصول على هوية (بطاقة اغترابية) لمن فقد جنسيته، حيث إن ذلك يوفر للمغترب بعض التسهيلات لاسيما خلال زيارته لوطنه.

- تعزيز دور وسائل الإعلام العربية وإلقاء الضوء على النجاحات الفردية والجماعية التي يحرزها أبناء الجالية العربية في الاغتراب، وإيجاد الحوافز التشجيعية.

- الاستمرار في تعزيز العلاقات الأخوية بين كل الجاليات العربية، وتقوية الروابط، وتشجيع السياحة والاستثمارات العربية؛ ففي ذلك قوة للعرب الذين تجمعهم مقومات كثيرة هي مبرر وجودهم واستمرارهم (اللغة، الأرض، التاريخ، وحدة الآلام والآمال، المصلحة).

- إيجاد تسهيلات ائتمانية (قروض واستثمارات بعيدة عن الروتين والبيروقراطية) لتشجيع المغترب، وإيجاد منشآت داخل الوطن الأم.

- تعزيز الاتفاقيات الثقافية والتعليمية، والعمل على إيجاد مدارس عربية في جميع المناطق والولايات التي تتواجد فيها الجالية العربية، وتزويدها بالمناهج العربية، والإشراف

المباشر عليها من الدولة أو عبر جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الداعمة والفاعلة في ميدان التربية والتعليم ؛ من أجل إيجاد صيغ لتحسين اللغة العربية وحفظها من الاندثار .

- تطوير أساليب المؤتمرات بشكل يؤدي إلى حسن تنفيذ التوصيات ومتابعتها .
- تعزيز ثقافة الانتماء للوطن .
- تمكين السفارات من أداء دورها في التواصل مع الجاليات المغتربة .

أهمية التواصل :

للمهاجر أهمية كبرى بالنسبة لوطنه الأصلي ، وتعتبر الأهمية الاقتصادية الجانب الأكثر وضوحًا في هذه العلاقة ، تلك الأهمية التي تبرز في ما تمثله تحويلات المهاجر بالخارج من عملات أجنبية من إضافة إلى الدخل القومي للبلاد . إلا أنه في ظل نظام العولمة القائم اكتسبت الروابط السياسية والتفاعل الإيجابي بين الثقافات والحضارات على المستويين الرسمي والشعبي عمقًا استراتيجيًا جديدًا من الواجب العمل على توظيفه لتحقيق المصالح العليا للدولة الأم . وتعتبر الشخصية العربية أكثر تأهيلاً لتحمل أعباء الهجرة والاندماج مع المجتمعات الجديدة دون التخلي عن قيمها العربية الأصيلة ، ودون التنصل من أمانة نقلها بكفاءة إلى الأجيال التالية لتحقيق التواصل وخدمة الأوطان ، خاصة وأن ثقافتها وحضارتها تعتبر حصيلة ومزيجًا من الحضارات والتجارب الإنسانية التاريخية التي تفاعلت مع ثقافات الشرق والغرب .

ومن هذا المنطلق لا يمكننا إغفال الدور المهم لتواصل القيم والثقافات في الحفاظ على الروابط بين المهاجرين والأوطان ، باعتبارها مجموع التراكمات التاريخية والثقافية التي تتحكم في سلوك الفرد في إطار الجماعة . وللمرأة دور أساسي في هذا المجال بوصفها رمزًا للقيم وناقلاً رئيسًا لها عبر الأجيال .

2 - الدول العربية وتنفيذ توصيات منتدى المرأة العربية في بلاد المهجر

فيما يلي سنتطرق لبعض النماذج من الدول العربية، وطريقهم في التواصل مع المهاجرين، وذلك تطبيقًا لما جاء من توصيات منتدى المرأة في بلاد المهجر، والذي انعقد في المملكة الأردنية الهاشمية برعاية **جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة**.

حيث أكدت التوصية الأولى مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله بإنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات، خاصة في هذه الظروف الصعبة والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة.

ففي الأردن، انطلاقًا من القيم العربية الأصيلة: الترابط، والتكافل، والتآزر، فقد سعى الأردنيون في بلاد المهجر بجهود فردية إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات وروابط وأندية مختلفة تربطهم بالوطن اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ورياضيًا أحدثت شكلاً من أشكال التواصل والترابط الاجتماعي بين أبناء الجالية الأردنية المقيمة في الخارج.

وقد تم تأسيس الموقع الإلكتروني للمرأة العربية بدعم من **جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة** رئيسة قمة المرأة العربية الثانية حيث تبرعت **جلالتها** بهذا الموقع لمنظمة المرأة العربية. ويهدف هذا الموقع إلى تفعيل التواصل النسائي على الشبكة الإلكترونية مع إضاءات إخبارية مهمة للقمة والمنظمة، والموقع في طور تغذيته بالمعلومات المختلفة الخاصة بالمرأة بالتعاون مع بعض المؤسسات العربية.

كما قامت **دولة الإمارات العربية المتحدة**، بجهود عدة لرعاية مواطنيها في الخارج من جهة ورعاية الجاليات العربية والأجنبية المقيمة على أرض الدولة من جهة أخرى. في هذا الإطار قامت **سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك** بالتبرع بتكلفة إنشاء شبكة المرأة العربية المهاجرة التي تم تدشينها في مقر منظمة المراة العربية بالقاهرة في مارس/ آذار 2007 ، وتهدف إلى:

1- بناء قاعدة للمعلومات خاصة بالمرأة العربية بالمهجر على شبكة الإنترنت العالمية، بحيث تقدم خدمات متنوعة لها أين ما كانت وبأشكال متعددة.

2- إبراز إسهامات المرأة العربية في مختلف المجالات في بلدان المهجر.

3- مساعدة السيدات العربيات المهاجرات على التواصل فيما بينهن، وعلى تبادل المعلومات والمهارات التي تعود بالنفع عليهن وعلى المجتمع العربي بعمومه.

4- مساعدة المؤسسات والحكومات في العالم العربي على الاستفادة من مهارات المرأة العربية العاملة في المهجر.

5- دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بين النساء العربيات.

كذلك وإدراكًا من القيادة السياسية في **دولة الإمارات العربية المتحدة** لأهمية تواصل الفئة المهاجرة مع الوطن، وأهمية دمجها في مؤسساته؛ أصدر المغفور له بإذن الله تعالى **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان** في عام 1995 أمرًا بتشكيل لجنة لمتابعة مشكلات مواطني الدولة في الخارج وحلها، والعمل على دمجهم في الوطن، وخاصة الموجودين في جمهورية مصر العربية نظرًا لكبر عددهم. ولذلك الغرض شُكلت لجنة مشتركة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية. وتم تصنيف الحالات إلى:

1. حالات قصر.
2. حالات بلوغ.
3. حالات طلاق.
4. حالات وفاة وترمل.
5. حالات انكار النسب.
6. حالات نفقه.
7. حالات رؤية أطفال (تشتت) (أولاد مع الأب - وأولاد مع الأم).

8 . حالات المطلقات أو الأرامل اللاتي تزوجن من مصري بعد ذلك وأنجبن أطفالاً .

وقد تم حصر جميع المواطنين المشمولين في البرنامج ، وتولت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة الاتصال المباشر بجميع الحالات ، وتوفير كل ما يلزم لجعل المواطن في المهجر على اتصال وثيق بوطنه بعد انقطاع دام سنوات طويلة . ومن الخدمات التي قدمت نذكر ما يلي :

1 . تأمين سكن مناسب للأمهات الحاضنات .

2 . صرف إعانة شهرية للحالات المستحقة ، لتوفير حياة كريمة لهم .

3 . صرف بدل نفقات دراسية للدارسين في الجامعات .

4 . توفير عمل لمن أنهى دراسته في الوطن .

5 . التصديق على الأوراق والشهادات الخاصة بهم مجانًا .

6 . إصدار تذاكر سفر لمن يرغب في الذهاب إلى الوطن .

وبهذا المشروع الحضاري استطاعت الدولة أن تتواصل مع مواطنيها الغائبين عنها لفترات طويلة في الخارج ، والذين انقطعت بهم السبل لظروف اجتماعية واقتصادية . وتمكنت الدولة من إعادة أعداد كبيرة من المواطنين في الخارج ، واتخذت كل السبل الكفيلة بدمج المواطن بوطنه . وتقوم سفارات الدولة في الخارج بدور مهم في هذا الشأن في جميع دول العالم التي يتواجد فيها مواطنون .

وقد استجابت **الجمهورية التونسية** ، حيث تم إحداث ديوان التونسيين بالخارج في إدارة المرأة المهاجرة سنة 1995م ؛ للإحاطة بها بمصالح المرأة المهاجرة في وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين سنة 2004م . كما عملت حكومة العهد الجديد -عبر مختلف المؤسسات المتواجدة بالخارج- على تكثيف هذه الرعاية ؛ دفاعًا عن مصالح الأسرة وعن مصالح أطفالها ، فبعثت فضاءات الأسرة إلى الأماكن التي يكثر فيها المهاجرون .

وتشهد هذه الفضاءات نشاطات متنوعة تتمثل خاصّة في الاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية، إلى جانب المحاضرات والمعارض. ويواكب الملحقون الاجتماعيون ومنشطوا هذه الفضاءات كلّ هذه التظاهرات، ويولونها كلّ العناية والاهتمام، مع توعية الأسرة - وخاصة المرأة بوصفها العنصر المحرّك للأسرة - بضرورة إشراك أبنائها في مختلف الأنشطة، نظرًا لما لها من أهمية اجتماعية؛ حيث تسهم في إخراج المرأة من عزلتها، وتعطيها فرصة التعبير عن ذاتها.

وتحرص **الجزائر** دومًا على إبقاء الصلة قائمة بين أبنائها المهاجرين والوطن الأم. إذ تشارك الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها ممثلة في الهيئات التشريعية للبلاد.

وضمن هذا التوجه تسهر القنصليات الجزائرية عبر العالم وبانتظام، على تقديم الخدمات اللازمة لصالح الجالية الجزائرية بالخارج، كما خصصت الدولة لهذه الجالية محطات تلفزيونية وقنوات إذاعية تمكنها من الاطلاع على ما يجري داخل الوطن الأم ومتابعته. إضافة إلى النشاطات الثقافية المنظمة باستمرار لفائدة الجزائريين المقيمين في الخارج. هذا وتؤكد الجزائر أهمية هذه التوصية وضرورة تفعيلها من خلال منظمة المرأة العربية بشكل كبير.

وقامت **سوريا** بإنشاء وزارة خاصة للمغتربين في سوريا بعد أن كان ما يتعلق بالمغتربين جزءًا من عمل وزارة الخارجية من خلال دائرة خاصة؛ مما أسفر عن إنشاء مجلس استشاري اغترابي، الأمر الذي ساعد على التواصل بشكل كبير مع المغتربين من خلال الهيئات الاغترابية التي ينتمون إليها (جمعيات، نوادي، روابط، اتحادات، وجمعيات..). ومما ساعد على ذلك رغبة المغتربين بشكل عام في التواصل مع الوطن الأم، وتوثيق علاقاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع مؤسساته. وتمثلت التحديات في التباعد الجغرافي الكبير، حيث ينتشر المغتربون في كافة أنحاء العالم.

وبالنسبة لدولة **فلسطين** فإن الوضع مختلف؛ إذ يشكل فلسطينيو الشتات نسبة تقترب من (60٪) من مجموع الشعب الفلسطيني. وبالطبع لا ينطبق عليهم مفهوم المهجر ولا المغتربين، بل هم لاجئون لجوءًا قصريًا إلى دول العالم إثر نكبة فلسطين عام 1948م. وبالتالي سترتكز آليات وتوصيات العمل بشأن اللاجئين-والمرأة الفلسطينية اللاجئة بصفة خاصة -على تطبيق الشرعية الدولية، وتحديدًا قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين، والتي تنص على عودتهم إلى أراضيهم، وتعويضهم حسب القرار رقم (194)؛ لذا ترتكز خطط العمل الفلسطينية -التي تقوم بتنفيذها مؤسسات منظمة التحرير، والسلطة الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص الفلسطيني- على كيفية تحقيق العودة، وتعزيز آليات التواصل مع تجمعات اللجوء الفلسطيني، وتسخير كل الإمكانيات من أجل هذا التواصل، والتأكيد على الحق الذي لا يمكن التنازل عنه.

وبدأ اهتمام **لبنان** بالمغتربين اللبنانيين عام 1969م، عندما تم استحداث مديرية للمغتربين في وزارة الخارجية. وفي إبريل (نيسان) عام 1993م تم تحويل هذه المديرية إلى وزارة المغتربين بحسب القانون رقم (213). إلا أن هذه الوزارة ما لبثت أن ألغيت وتحولت مجددًا إلى مديرية تابعة لوزارة الخارجية. وتهدف هذه المديرية إلى توطيد أواصر المغتربين اللبنانيين مع الوطن الأم من جهة، وتوطيد التعاون فيما بين المغتربين من جهة أخرى. فهي تدعو المغتربين للاهتمام بوطنهم من خلال ما يلي:

- تنظيم المؤتمرات والندوات في موضوعات المغتربين.
- دعوة المغتربين لزيارة وطنهم حتى ولو كان ذلك على سبيل السياحة.
- تنظيم مخيمات شبابية تتوجه إلى المغتربين الشباب لتعميق معرفتهم بالوطن الأم. وقد نظمت المديرية حتى الآن حوالي ثمانية مخيمات بهدف تعريف الشباب المغترب بتاريخ لبنان وثقافته وغير ذلك.

- البدء بإعداد قاعدة معلومات حول المغتربين.
- تقديم العون والمساعدة للمغتربين الذين يتعرضون لأي ضغط من أي نوع كان، خاصة في دول إفريقيا.
- إصدار نشرة دورية تحت عنوان "المغترب".

ولكن اذا كان نشاط مديرية المغتربين في لبنان يبقى محدودًا بسبب ضعف الإمكانيات المادية لهذه المديرية باعتراف المسئولين فيها، يبقى نشاط لبنان هو الأبرز في مجال المغتربين في عهدة الجمعيات والتنظيمات المدنية. إلا أن الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال المغتربين - شأنها شأن العديد من الجمعيات الأهلية بشكل عام في لبنان - تشكل قوة لا يستهان بها في مجال رعاية المغتربين.

وبالإضافة إلى الجمعيات الأهلية، يرعى شئون اللبنانيين في بلاد الاغتراب فروع الاحزاب العاملة في لبنان في الخارج، فتأتي هذه الرعاية موزعة بحسب الطوائف. وفيما يلي -على سبيل المثال لا الحصر- ذكر لعدد من الأحزاب أو التنظيمات التي تعمل في هذا المجال:

1. تيار المستقبل.
2. التيار الوطني الحر.
3. حزب الكتائب.
4. حزب القوات اللبنانية.
5. حركة أمل.
6. الحزب التقدمي الاشتراكي.

وفي **مصر** يتم دوريًا مؤتمر "المصريون في الخارج"، وتشارك فيه المرأة بكثافة عالية. وتشرف على تفعيل مثل هذا المشروع منظمة المرأة العربية، حيث قامت الهيئة العامة

للاستعلامات بالتعاون مع وزارة الخارجية والإعلام بعقد عدد من المؤتمرات للمرأة العربية باستضافة القيادات النسائية العربية في المهجر.

ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز، استقطاب كبار المسئولين في مؤسسات الدولة المختلفة (الإعلام، الخارجية، الرئاسة) بهدف تطوير حملة إعلامية شاملة موجهة للمرأة العربية في المهجر من أجل تعزيز إسهاماتها في قضايا الوطن الأم.

وكان من أهم التحديات التي واجهت ذلك محدودية التمويل المالي، إلا أنه تم التعامل مع هذا التحدي من خلال حث المؤسسات الوطنية والدولية على التعامل مع الأوضاع والمشاكل التي تعانيها المرأة المصرية في المهجر بشكل مستمر.

بالنسبة للإجراءات المستقبلية اللازمة لإتمام تفعيل التوصية، فقد تم فتح المجال للنقاش الصريح والموضوعي مع عدم التغاضي عن المشكلات التي تحول دون تفعيل التواصل بين المرأة المصرية في المهجر ووطنها الأم. وذلك من خلال تفعيل الحوار مع المرأة المصرية في المهجر، وزيادة وعي الرأي العام في المهجر بأهمية تواصل المشاركة والحوار.

وجاءت التوصية الثانية تدعو إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، وبحيث يبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، وتدعو كذلك إلى العمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في المهجر وأوطانهن.

وفي مجال تطوير الخطاب الإعلامي الموجه للجالية، قامت وسائل الإعلام في الأردن والإمارات بدور محوري في إبراز القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، وذلك من خلال وسائل الإعلام في الدولة والوطن العربي، حيث تم تبني خطاب إعلامي متوازن وعقلاني يحافظ على الحقوق العربية والإسلامية، ويراعي العلاقات العربية ومصالحها مع دول العالم.

وبالنسبة للإنجازات، فقد عمل الإعلام الأردني والإماراتي دومًا على إبراز حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المشروعة، حيث ينطلق الإعلام الأردني والإماراتي في تعامله مع القضية الفلسطينية من المواقف الثابتة والواضحة التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته؛ وكان ذلك مما ساعد على تحقيق الانجاز.

ومن الإجراءات المستقبلية اللازمة لتفعيل التوصية الاستمرار في دعم القضية، وتكثيف الحملات الإعلامية بما يخدم حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

وقد شهد الإعلام الموجه للأسرة **التونسية** المقيمة بالخارج تنوعًا وثراء، وذلك على مستوى المشاركات التلفزيونية والإذاعية. وفي هذا المجال يتواصل دعم البرنامج التلفزيوني الموجه للتونسيين بالخارج "همزة وصل"، الذي يبث مباشرة عبر القناة الفضائية "تونس 7"، ويشارك في فعاليته أفراد الجالية بالمهجر، خاصة وأن التونسيين بالخارج بإمكانهم التقاط برامج القناة (7) الفضائية والإستفادة من الباقات الرقمية "Les Bouquets Numériques"، وشبكة الإنترنت بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية وشبكة "Télévision par satellite" الفرنسية. وقد شهد قطاع الإرسال الإذاعي والتلفزيوني التونسي تطورًا ملحوظًا على مستوى الجودة والخدمات ومضمون البرامج؛ خدمة للثقافة والهوية العربية الإسلامية ونشرًا لها.

كما يتواصل في هذا السياق إصدار نشرات ومجلات موجهة للجالية التونسية بالخارج، مثل: مجلة "ياسمين للأطفال" و"دليل التونسي بالخارج" "والأدلة التشريعية للتونسيين المقيمين بالخارج" وكذلك الوثيقتان المهمتان "سياسة رائدة ورعاية شاملة" و"عناية رئاسية موصولة". وتطويرًا للإعلام الموجه للأسرة التونسية المقيمة خارج حدود الوطن، ودعمًا للآليات المتوافرة، وحتى يواكب هذا الجانب المهم من التأطير والرعاية والتطور

التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال، يتم العمل على إثراء موقع عنوان البريد الإلكتروني للتونسيين في الخارج www.OTE.Nat.tn عن طريق جمع كل المعلومات التي تهم التونسيين بالخارج، حتى يصبح بإمكانهم الحصول على الإرشادات التي يحتاجونها في جميع المجالات.

كما يقع العمل على تأمين خدمات بريدية ومالية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وعائلاتهم المقيمة بتونس والخارج من أهمها ما يلي :

- خدمة البريد السريع المشخص بجودة عالية.
- خدمة الادّخار بواسطة الإعلامية.
- خدمة الحوالات الإلكترونية بفضل الانضمام إلى شبكة "Western Union" البريدية الأوروبية لتبادل الحوالات العادية "Eurogiro".

وقد خصصت **الجزائر** للجالية في المهجر قناتين تلفزيونيتين هما قناة "Algeria-canal" والقناة "الجزائرية الثالثة". كما خصصت برنامجًا إعلاميًا هو برنامج "**بدون تأشيرة**" بإشراف مؤسسة التلفزيون. أما في الإذاعة الوطنية، فإضافة إلى العديد من البرامج التي تهتم بالجالية، هناك برنامج خاص هو برنامج "مع المغتربين". وهذه البرامج في عمومها تهتم بشئون الجالية، وتعكس اهتماماتهم، وتحقق التواصل مع بلدهم. ويمكن أن تكون هذه البرامج نواة لبرامج أخرى تحقق التواصل بين النساء العربيات في بلاد المهجر، هذا إضافة إلى تنظيم نشاطات ثقافية (معارض، أسابيع ثقافية) منظمة باستمرار لفائدة الجزائريين وكل العرب المقيمين بالخارج.

كما تخصص كل مواقع الإنترنت الخاصة بالسفارات والقنصليات الجزائرية المعتمدة بالخارج نوافذ توفر كل المعلومات التي يمكن أن تهم الجزائريين بالخارج عن الجزائر، كما

تمدهم بكل الإرشادات التي يحتاجونها في جميع المجالات (سياسة، اقتصاد، استثمار، إعلام، واتصال. .إلخ).

وقامت وزارة الإعلام والاتصالات **السودانية** بإنشاء إدارة الإعلام الخارجي، حيث تم نشر إصدار سنوي يعكس أوضاع السودان. ونشطت الصحافة السودانية في تخصيص صفحات للمغتربين. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك الالتزام السياسي، أما التحديات التي واجهت الإنجاز فنذكر منها طغيان الإعلام المضاد، وقد تم تكرار الإصدار وتوزيعه باستمرار لمواجهة هذه التحديات. ومن أهم توصيات هذا المشروع توثيق روابط الإعلاميات العربيات في بلاد المهجر.

وفي **سوريا** قامت وزارة الإعلام ممثلة في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بإنشاء قناة فضائية سورية تبث برامج موجهة للمغتربين رجالاً ونساء، ومن أهم إنجازاتها هو الاهتمام بالتعريف بقضايا الوطن الأم، وبث برامج تعرف المواطنين السوريين بنشاطات واهتمامات إخوانهم المغتربين، كذلك إبراز نماذج مشرقة لمغتربين حققوا نجاحات كبيرة، وأسهموا في تعزيز الروابط مع الوطن الأم. وكان من أهم التحديات التي تواجه أن الخطاب الإعلامي القائم، موجه بشكل عام دون تخصيص خطاب للمغتربين.

وفي **فلسطين**، كانت هناك مبادرات جماعية لتأسيس مدارس لتعليم اللغة العربية في المهجر.

وقد عملت محطات التلفزيون في **لبنان** -خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)- على تخصيص بعض البرامج التلفزيونية لتسليط الضوء على وضع العرب بشكل عام في أمريكا، وعلى وضع اللبنانيين بشكل خاص، دون التركيز على وضع المرأة تحديدًا (تلفزيون المستقبل). إلا أن إنتاج برامج مماثلة ما لبث أن تراجع مع الوقت. هذا وقد تم فيما بعد إنتاج بعض البرامج التي من شأنها استطلاع رأي اللبنانين في الخارج

بشأن الأحداث الأليمة التي ضربت لبنان بعد اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري، وسياسة الدول الأجنبية حيال هذه الأحداث (المؤسسة اللبنانية للإرسال). فإنتاج البرامج التلفزيونية يتأثر طبعًا بالأحداث بشكل عام سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية.

تجدر الإشارة إلى أن محطات التلفزيون العاملة في لبنان تتبع القطاع الخاص، ولها الحرية في رسم سياستها الإنتاجية من البرامج، فضلاً عن سياستها الإعلامية، وذلك طبقًا للقوانين المعمول بها في البلاد.

كما شاركت **مصر** في الدعوة التي وجهتها اللجنة الدائمة للإعلام العربي بجامعة الدول العربية لوسائل الإعلام العربية إلى التعاون مع هذه القضية بشكل يصحح الصور الخاطئة عن المرأة العربية، وتشرف على ذلك منظمة المرأة العربية. ومن أهم الإنجازات التي تمت في هذا المجال: تدشين عدد من الفضائيات المصرية التي تعمل على تقديم خطاب إعلامي مركز ومنظم، مثل: النيل للثقافة، والنيل للأخبار، وغيرهما. وفي مجال الصحافة تم تدشين طبعة الأهرام الدولي، والطبعة العربية، فضلاً عن عدد من الإصدارات الصحفية العربية التي تطبع بالخارج، وكلها تشمل برامج ومقالات تخاطب المرأة في الخارج.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز، بروز مفهوم العولمة وإزالة الحواجز والمعوقات بين الدول، وبالمقابل كان من أهم التحديات التي واجهت تنفيذ هذه التوصية، عدم وصول القنوات الفضائية والإذاعية لكل أنحاء العالم، إلا أنه تم التعامل مع هذا التحدي من خلال عقد عدد من المؤتمرات مع المصريين في بلاد المهجر للوصول إلى أفضل أسلوب لتقديم الرسالة الإعلامية.

أما بالنسبة للمدى الزمني المتوقع فسيكون التنفيذ بشكل مستمر، وبالنسبة للإجراءات المستقبلية التي يلزم اتخاذها لإتمام تفعيل التوصية، فهي: ضرورة الوصول إلى أوسع

نطاق ممكن من المشاهدين والمستمعين خارج الوطن العربي، إضافة إلى الاهتمام بتلبية الاحتياجات الإعلامية للجاليات العربية في الخارج، وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج الإعلامي ذي الجودة والمواصفات الفنية والهندسية العالية، بحيث يكون قادرًا على منافسة الإعلام الأجنبي، إضافة إلى مواكبة أجهزة الإعلام للمستجدات وما يطرح بشأن القضايا والقيم.

أما التوصية الثالثة فتمحورت حول العمل على إنشاء فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية لتعريف العالم بالقضايا العربية، وللتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة.

قامت وسائل الإعلام **الأردنية** على إعداد برامج متنوعة تبثها القناة الفضائية بلغات مختلفة؛ وذلك لتفعيل التواصل مع المغتربين في الخارج، ومواكبة الأحداث المختلفة في الوطن الأم. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك اهتمام الدولة بالجالية في المهجر.

أما التحديات التي اعترضت ذلك فتتمثل في صعوبة الوصول إلى جميع الأردنيين في جميع أنحاء العالم، وكذلك هناك تحديات مالية لتطوير الفضائية، إضافة إلى هجرة المذيعين والمذيعات الأردنيات للعمل في فضائيات عربية أخرى.

كما عملت وسائل الإعلام **الإماراتية** المرئية على إعداد برامج متنوعة يبثها الإعلام الإماراتي المرئي على مدار الساعة، ويراعي فيها الحاجات المختلفة للمغترب العربي في جميع أنحاء العالم. حيث تم إيجاد ثماني محطات تلفزيونية في الإمارات، ومما ساعد على تحقيق الإنجاز هو توافر البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة، إضافة إلى وجود الرغبة في التواصل مع العالم.

أما التحديات التي اعترضت ذلك الإنجاز، فتتلخص في صعوبة تغطية أكبر مساحة من العالم إضافة إلى تحقيق الجودة، وقد تم التعامل مع هذه التحديات من خلال السعي الدائم لتطوير الخدمة.

خَصَّصت مؤسستا التلفزيون والإذاعة **الجزائريتان** للجالية في المهجر قناتين تلفزيونيتين، هما "algeria-canal" و"**الجزائرية الثالثة**"، **وهما** تبثان باللغتين العربية والفرنسية، لتمكين المغتربين من الإطلاع على ما يجري داخل الوطن الأم ومتابعته والتعرف على القضايا العربية بشكل عام، هذا إضافة إلى تنظيم نشاطات ثقافية منظمة باستمرار لفائدة الجزائريين وكل العرب المقيمين بالخارج. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك اهتمام الدولة بالجالية في المهجر.

وقد قامت الهيئة القومية للتلفزيون في الجمهورية **السودانية** بإنشاء الفضائية السودانية، قناة النيل الأزرق، كما قامت ببث بعض البرامج باللغات الأجنبية؛ مما ساعد على ربط المهاجرين بالسودان، ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق ذلك توافر الإرادة السياسية، واستجابة القطاع الخاص. وقد كان ضعف الامكانيات المادية والمالية والبشرية من أكثر العوائق والصعوبات التي واجهها المنفذون. ويتطلع القائمون إلى التطوير المستمر للرسالة الإعلامية، ويوصون بإنشاء فضائية إعلامية في المستقبل القريب.

وقد دعمت **مصر** اقتراح مجلس وزراء الإعلام العرب بإنشاء فضائية عربية تطرح الرؤية العربية حيال القضايا الدولية، كما تم زيادة حجم الإنتاج البرامجي المخصص للبث باللغات الأجنبية الشائعة، وتم تبادل مؤسسات الإعلام المصري والإعلام الغربي لعدد من البرامج. وذلك من خلال الجامعة العربية ومنظمة المرأة العربية، حيث قامت مصر بالتعاون معهما بإطلاق القمر الصناعي المصري "نايل سات" المخصص للإعلام. وتمت مطالبة الصحافة المصرية بضرورة التأكيد على ضرورة مواجهة التحديات التي تتعرض لها المرأة في بلاد المهجر.

ومن أهم الإنجازات التي تمت، تدشين عدد من الفضائيات المصرية، والارتفاع بفاعليتها الإعلامية، وتطوير الخطاب الإعلامي الموجه من خلالها. ومن العوامل التي

ساعدت على ذلك الضغوط الكبيرة والتشوهات المستمرة التي تصدر عن الإعلام الغربي وتتعلق بالقيم الثقافية.

ومن أهم التحديات التي واجهت تنفيذ هذه التوصية ارتفاع التكاليف المالية لبث الفضائيات. ويوصي القائمون على تنفيذ هذه التوصية بتوجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الإعلامية للجاليات العربية في الخارج باعتبارها تمثل جسورًا للاتصال والتعارف بين الوطن العربي والمجتمعات الأجنبية.

وأكدت التوصية الرابعة التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.

وفي هذا المجال كانت هناك جهود فردية لدى الأردنيين لتأسيس مدارس في بلاد المهجر، وذلك من أجل محافظة الأجيال على اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والبلد الأم، وبهدف ربط هذه الأجيال بهويتها الوطنية الأردنية، وترسيخ الوعي لديها بالانتماء الثقافي والحضاري إلى الأردن.

ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز حرص المغتربين على الحفاظ على اللغة العربية كلغة أساسية في التعامل فيما بينهم.

وفي هذا المجال، كفل دستور **دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم للجميع**، وأُنشئت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعنى بالتعليم بمراحله المختلفة، فأتاحت للجميع الذكور والإناث من المواطنين وغير المواطنين التسجيل في مدارس الدولة، وشجعت القطاع الخاص على العمل في مجال التعليم؛ فظهرت مدارس الجاليات، والمدارس الخاصة لتستقطب أعدادًا كبيرة من الطلبة. كما شجعت الدولة إنشاء الكليات والجامعات الخاصة لتستوعب خريجي الثانوية العامة من الذكور والإناث. وبذلك تقدم الدولة خدمة لم شمل الأسر الوافدة بإبقاء أبنائهم داخل الدولة، وتمكين الفتيات الوافدات من مواصلة التعليم العالي دون معوقات.

أما عن نشاط **دولة الإمارات العربية المتحدة** في المهجر، فقد قامت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وهيئة الهلال الأحمر، وهيئة آل مكتوم الخيرية، بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام، ومنظمة المرأة العربية بإنشاء مراكز تعليمية خيرية في بعض دول العالم، وإعداد البرامج والتدريبات فيها. ومن أهم الإنجازات إنشاء كلية زايد للبنات في أوكلاند- نيوزيلندة، ومركز الشيخ زايد الثقافي في استكهولم- السويد، وموقع الدراسات الإسلامية في جامعة كامبرج، وكلية زايد الجامعية للآداب والقانون والعلوم في جامعة الشيخ آدام بركة- تشاد، ومركز زايد لرعاية الأيتام في ممباسا- كينيا، وكلية زايد في باماكو- مالي، ومركز زايد في بكين- الصين.

ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز حرص الدولة على دعم الجاليات العربية والإسلامية في العالم. ومن الإجراءات المستقبلية لاستمرار تفعيل هذه التوصية: إنشاء شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر، وإعداد برامج تعليمية وتدريبية على شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر.

تمثلت أهم مظاهر العناية بالأسرة **التونسية** في الخارج فيما أولته دولة التغيير من اهتمام متزايد **بتعليم اللغة العربية** للأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين؛ وذلك بهدف ربط هذه الأجيال بهويتها الوطنية التونسية، وترسيخ الوعي لديها بالانتماء الثقافي والحضاري إلى تونس هذا الوطن العربي المسلم.

وقد عرف تعليم اللّغة العربية والحضارة العربية الإسلامية منذ التغيير تطورًا مطردًا على جميع الأصعدة؛ وذلك بهدف تحقيق أفضل النتائج. ومن أهم الإنجازات في هذا المجال: العمل على توسيع خارطة التعليم عن طريق فتح مراكز جديدة، وتعزيز إطار التعليم، مع مساعدة مختلف الهياكل التونسية الرّسمية على دعم تعليم اللغة والحضارة العربية، كتوفير الكتب التعليمية؛ مما أسهم في تنشيط هذا البرنامج وتعزيز الإقبال عليه.

وقد حرصت **الجزائر** منذ السبعينات من خلال وزارة التربية، على تدريس اللغة العربية بين المهاجرين، خاصة الأجيال الجديدة، ولاسيما في فرنسا حيث يوجد أكبر عدد منهم، وذلك بإرسال بعثات تدريسية نظامية. وكان الهدف من ذلك هو إبقاء الصلة قائمة بين الجزائر وبين أبنائها المهاجرين. كما قامت الجزائر بفتح مدرسة ثانوية بباريس لصالح الجالية الجزائرية والعربية المقيمة في فرنسا، وإنشاء أقسام بالمدارس الأجنبية لتدريس اللغة العربية، إضافة إلى الدور الذي تقوم به المساجد في تعليم اللغة العربية وكذلك جمعيات كثيرة. ومما ساعد على ذلك وجود الإرادة السياسية، وإقبال المهاجرين على تسجيل أبنائهم لتعلم لغتهم الوطنية. ويواجه الجزائريون صعوبة في تعميم التجربة في كل الدول التي يوجد بها مغتربون.

وقامت وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي **السودانيتان** بفتح مدارس ومراكز امتحانات (12 مركزًا) في بعض بلاد المهجر مثل: (تشاد، وليبيا، واليمن، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وباكستان، والصومال)، إضافة إلى فتح مراكز للدراسة عن بعد لبعض الجامعات؛ وذلك بهدف ربط المهاجرين بالمنهج السوداني، بما في ذلك اللغة الوطنية. وقد ساعد على ذلك تطور نظم الاتصالات، ومن أهم التحديات التي تواجه ذلك القدرة على الاستدامة وقابلية تكرار التجربة. ولمواجهة هذا التحدي تقوم الوزارتان بالتقييم المستمر للتجربة، وتعزيز جوانب نجاحها، وتعمل كل منهما على تطوير منهج عربي موحد، مع الاستفادة من تجربة السودان في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها.

وقامت وزارة المغتربين في **سوريا** في هذا المجال بدراسة لإحداث مركز لتعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين، حيث تسعى سوريا منذ سنوات إلى تشجيع تعلم المغتربين للغة العربية وعملت الملحقيات الثقافية في السفارات السورية على مساعدة هيئات الاغتراب

على التعليم، عن طريق تزويدها بالكتب الدراسية، وأحيانًا بالمعلمين. وكذلك عملت المراكز الثقافية السورية في بلدان الاغتراب على المساعدة على تعلم اللغة العربية؛ وذلك بسبب رغبة بعض المغتربين في تعلم اللغة العربية؛ خاصة من يخطط منهم للعودة مستقبلاً إلى الوطن. ويعتبر التباعد الجغرافي والتكاليف المرتفعة لإقامة مراكز تعليمية جديدة من أكثر التحديات التي تواجه ذلك.

وتعتبر **لبنان** أن تعليم اللغة العربية في بلاد الاغتراب هو من أولويات مديرية المغتربين التي تعي الخطر الكبير الذي يحيط بالعلاقة ما بين لبنان المقيم ولبنان المغترب، بسبب الغربة ما بين اللغة الأم وما بين المجتمعات الاغترابية. وانطلاقًا من هذا الوعي، ومن الشعور بالخطر الذي يهدد مستقبل العلاقة ما بين جناحي لبنان المقيم والمغترب، قامت "المديرية العامة للمغتربين" بكل ما هو ممكن بالتعاون مع جميع المؤسسات الأهلية والحكومية في لبنان المعنية بهذا الأمر من أجل حث المغتربين اللبنانيين على تعلم اللغة العربية، وتأمين كل ما هو لازم من أجل تحقيق الهدف السامي والمنشود"[1]. وقد نظمت لهذه الغاية أيضًا ندوة حول "الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبات" (1998).

وقد حاولت مديرية المغتربين- عمليًا، ومنذ زمن- أن ترسي تعاونًا حثيثًا ما بين مديرية المغتربين ووزارة التربية من أجل العمل على انتداب أساتذة لتعليم اللغة العربية في مدارس المؤسسات الاغترابية؛ نظراً للنقص الذي تعاني منه هذه المدارس، ولافتقارها للخبرات التعليمية اللازمة لتلقين اللغة العربية. كما حاولت مديرية المغتربين بالتعاون مع وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء وضع كتاب مدرسي لتعليم اللغة العربية يكون حديثًا ومبسطًا وموجهًا بالدرجة الأولى لأبناء المغتربين.

1- كلمة الأستاذ هيثم جمعة في ندوة حول "الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبات" (بيروت-1998م).

كما تسعى المديرية للتعاون من أجل إنتاج برامج تلفزيونية تهدف إلى تعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين، والعمل على بثها عبر القنوات الفضائية.

ويبقى موضوع تدريس اللغة العربية من المطالب الأساسية للمغتربين؛ حيث يتم التأكيد في العديد من المؤتمرات التي تنظمها الجمعيات الاغترابية، والعديد من الزيارات التي تقوم بها هذه الجمعيات للمسئولين اللبنانيين على ضرورة إيلاء تعليم اللغة العربية أهمية خاصة.

هذا مع العلم بأن اللبنانيين قد عملوا على تأسيس مدارس لبنانية في أمكان تواجدهم في بلاد الاغتراب بجهود خاصة وفردية. وقد استطاع عدد من هذه المدارس أن يقطع أشواطًا متقدمة في مجال إضافة اللغة العربية إلى المناهج المعتمدة في البلاد التي يعيشون على أرضها، ولكنهم لم يحققوا النجاح الكافي؛ نتيجة لعدم توافر الخبرات، ولعدم التنسيق مع الجهات المتخصصة في الوطن الأم.

كما يحاول المغتربون اللبنانيون في بعض بلاد الاغتراب تعليم أولادهم اللغة العربية من خلال ساعات محدودة تُعطى في النوادي والجمعيات وخارج إطار المدارس، وهذه المحاولة أيضًا لم تحقق الهدف المنشود؛ بسبب عدم توافر منهجية لتدريس اللغة، وبسبب انعدام التنسيق بين المناهج الأساسية وبين ساعات اللغة التي يحصّلونها.

أما بخصوص موضوع دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم، فتعمل المديرية العامة للمغتربين، وكذلك أغلب الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال المغتربين على تعزيز أواصر التعاون بين لبنان المقيم ولبنان المغترب، وتقيم العديد من الأنشطة الثقافية التي من شأنها أن تعرف المغترب ببلده. ونذكر هنا المخيمات الشبابية والكشفية التي تنظمها المديرية العامة للمغتربين سنويًا للشباب المغترب، وآخرها كان بتاريخ 27/ 7/ 2004م. تهدف هذه المخيمات إلى جمع عدد من الشباب المغترب من أجل

تعريفهم بتاريخ لبنان وبحضارته، وذلك من خلال إلقاء العديد من المحاضرات من جهة وتنظيم جولة ميدانية للمواقع الثقافية والأثرية من جهة أخرى.

وقد انماز آخر مخيم بمشاركة وفد جامعة الدول العربية للمرة الأولى بهدف الاطلاع على التجربة اللبنانية والإفادة بتعميمها على الصعيد العربي.

هذا النوع من المخيمات الشبابية تقوم به أيضًا الرابطة المارونية منذ عام 2000م ضمن مشروع عام يحمل عنوان "العودة إلى الجذور". تجمع المخيمات الشبابية التي تنظمها الرابطة حوالي(60) شابًا -أغلبهم لبنانيون يعيشون في المكسيك- بهدف تعريفهم بأرض أجدادهم وبجذورهم.

تنظم حركة أمل أيضًا العديد من المخيمات الكشفية لأبناء الجالية اللبنانية من الطائفة الشيعية، وآخرها كان في 16/ 6/ 2005م لأبناء الجالية اللبنانية في أبيدجان في مدينة أنصار الكشفية.

نذكر أيضًا المخيم الاغترابي في بلدة كفرحونة الذي ينظم سنويًا لتشجيع أبناء البلدة المهاجرين - وخصوصًا الشباب على زيارة بلدتهم والتعلق بأرضهم. وآخر مخيم كان في 2/ 8/ 2004.

بالإضافة إلى هذه المخيمات الكشفية، تنظم العديد من الجمعيات في لبنان مهرجانات لتكريم المغتربين، حتى يتم ربط المغتربين بمحيطهم. وعلى سبيل المثال، فقد نظم المركز الثقافي الإنمائي للمغتربين بالتعاون مع بيت المغترب المهرجان السابع لتكريم المغتربين في محافظة الشمال في 10/ 9/ 2004م. ونذكر أيضًا مهرجان المغتربين الثامن في قب إلياس(29/ 7/ 2003م).

ربط المغتربين بوطنهم يتم أيضًا من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية

التي تتناول الموضوعات التي تهم المغتربين. في هذا الإطار نظمت مديرية المغتربين في لبنان الندوات والمؤتمرات التالية: المؤتمر الأول لرجال الأعمال المغتربين والمتحدرين من أصل لبناني (2000)، ندوة "المغتربون والجنسية اللبنانية" (بيروت-1997م)، "ندوة الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبَات" (بيروت-1998م)، ندوة "تفعيل دور المغتربين" (زحلة- 1998م)، ندوة حول عودة الكفاءات اللبنانية المهاجرة(1996م).

كما نظمت الجمعيات الاغتربية العديد من المؤتمرات نذكر منها: المؤتمرات الاقتصادية من تنظيم المجلس الاغترابي اللبناني للاستثمار (Planet Lebanon-2005)، وهو المؤتمر الخامس الذي ينظم في هذا الإطار. والمؤتمر الدولي الأول حول التكنولوجيا في لبنان (TechLeb 20-2006/5/21م).

في المقابل، تقوم الجمعيات الخاصة بالمغتربين في بلاد الاغتراب بجمع الجاليات اللبنانية، وتوطيد أواصر التعاون بينها، لاسيما في مجال التواصل الثقافي، وغرس قيم الانتماء بينهم. ففي 9/ 6/ 2006م وعلى سبيل المثال، تم إحياء يوم لبنان في ولاية كونتكت. وكان هذا اليوم من تنظيم النادي اللبناني الأميركي الذي تأسس عام 1921م. كما تعمل هذه الجمعيات على متابعة الأحوال الشخصية لأبناء الجالية، وكذلك على تأسيس العديد من المستشفيات والمدارس في بلاد الاغتراب.

وقامت **مصر** بنشر عدد من الإصدارات باللغة العربية في بلاد المهجر بالتعاون مع دور النشر الأجنبية، كما عملت على إرسال مبعوثين للخارج لفتح مدارس مصرية بالخارج.

حيث عمل مجمع اللغة العربية على إصدار عدد من الدوريات التي توضح أهمية وقيمة اللغة العربية من قبل مجمع اللغة، واعتبرت الهيئة العامة للاستعلامات/ وزارة الإعلام أن عام 2006م هو عام اللغة العربية، وتقوم وزارة الأوقاف بإرسال مبعوثين لتعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين في الخارج، كما تقوم وزارة التربية والتعليم بإرسال مدرسين للخارج لتعليم المهاجرين.

ومن أهم التحديات التي واجهت الجهات المعنية في تنفيذ التوصية هي : أن اللغة الفصحى تواجه طغيان العامية ، حيث يفضل سكان المهجر اللغة العامية ، كما أن المدارس الأهلية التي تقوم بتدريس اللغة العربية في المهجر تواجه صعوبات تتعلق بالنقص الشديد في الكوادر البشرية ، إضافة إلى أن الساسة والمسئولين العرب عمومًا يتعاملون مع مقترحات المجامع اللغوية باستخفاف ، فضلاً عن الصعوبة في حصول المبعوثين على تأشيرات للدول المُراد الهجرة إليها ، وأخيرًا فرض ضرائب على المبعوثين من قبل سلطات تلك الدول .

وللتخفيف من تأثير التحديات على تنفيذ التوصية ، قامت المؤسسات المختلفة أعلاه بزيادة المنح الدراسية للأجانب في مصر ، وتم إرسال البعثات والدعاة للدول الأجنبية ، كما قامت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الأوقاف بمخاطبة تلك الدول لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول ، كما تم مخاطبة هذه الدول لإلغاء الضرائب التي تفرض على المبعوثين نظرًا لقيام المبعوثين بصرف رواتبهم من الدول التي يأتون منها .

وتجدر الإشارة أن تنفيذ هذ التوصية سيكون بشكل مستمر . ومن الإجراءات المستقبلية التي يُتطلع لإتمامها من أجل الحصول على نتائج أفضل ، إقامة مراكز متخصصة لتعليم اللغة العربية على مستوى العالم ، وكذلك العمل على دعم الهيئات غير العربية المعنية بتعليم اللغة العربية في بلادها ماديًا وأدبيًا ، وتوثيق العلاقات بيننا وبينهم بما يحقق للعربية انتشارها وازدهارها .

يوصي القائمون على ذلك بضرورة التواصل مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ، وأن تصبح اللغة العربية في بلاد المهجر مادة أساسية جنبًا إلى جنب لغة البلد الأجنبي ، على الأقل للطفل ذو الأصل العربي ، وضرورة قيام وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر بتعليم المبعوثين اللغات الأجنبية الخاصة بالبلاد التي سيبعثوا إليها .

ونصت التوصية الخامسة على دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية.

هناك أعداد كبيرة من النساء العربيات هجرن أوطانهن، واستقر بهم الحال في دول أخرى، منها العربية ومنها الأجنبية. وتختلف ثقافة كثير من تلك البلدان -وخاصة الأجنبية- عن الوطن؛ مما يشكل عائقًا يحول دون التفاعل الاجتماعي الأمثل للنساء والأجيال الجديدة في بلد المهجر؛ فيعشون في عزلة تضاف إلى اغترابهم عن أوطانهم.

لذلك اهتمت مؤسسات المجتمع المدني **الأردنية** في مجال دعم الجهود الرّامية للتنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة- على تأكيد الحضور والمشاركة في المؤتمرات المختلفة الإقليمية والدولية، وخصوصًا المتعلقة بالمرأة المهاجرة. وكان لمؤسسات المجتمع المدني الأردنية دور بارز في المؤتمرات التي عقدتها منظمة العمل العربية المتعلقة بالمهاجرين، وهي مناسبة لتبادل الخبرات بين الجاليات العربية المختلفة.

كما عملت وزارة التعليم العالي في الأردن على تقديم الدعم والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات، من خلال مساعدة المغتربين على تعلم اللغة العربية في الجامعات الأردنية المختلفة، إضافة إلى تخصيص مقاعد دراسية لأبناء المغتربين في الجامعات.

وقامت وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع السلطات المحلية والاتحاد النسائي العام في **دولة الإمارات العربية المتحدة** بإنشاء مراكز اجتماعية وثقافية للجاليات العربية في الدولة، والسماح للمرأة العربية بالانتساب إلى الجمعيات النسائية في الدولة. وكان دور كل منهما منح التراخيص وتقديم الدعم المادي والمعنوي. ومما ساعد على تحقيق ذلك وجود التشريعات المشجعة على ذلك.

وبخصوص دعم وتعزيز الجهود الرّامية للتنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر - وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية، تعمل تونس على تطوير النسيج الجمعياتي بالخارج(463 جمعية بالخارج)، وإحداث جمعيات بالمهجر ومنها الجمعيات النسائية(77 جمعية نسائية)، حيث تستغل هذه "التنظيمات" المناسبات العربية للقيام بأنشطة مشتركة مع نظيراتها من مختلف البلدان الشقيقة، وهي مناسبة لتبادل التجارب في ميدان الإحاطة بالأسرة العربية ككل.

كما تعمل القنصليات، والجمعيات المختلفة، والهلال الأحمر **الجزائري** على تقديم الدعم والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات لمساعدة المغتربين على تعلم اللغة العربية، وتقديم الدعم المدرسي اللازم لإدماج الشباب ذوي الأوضاع الصعبة. ومما ساعد في ذلك اهتمام الدولة بالجالية الجزائرية بالمهجر. إلا أن المؤسسات المعنية تواجه صعوبة تكثيف الصلة في كل الدول التي يوجد بها مغتربون جزائريون.

وعملت وزارة المغتربين **السورية** والمؤسسات الاغترابية، وخاصة النسائية على جمع إحصاءات عن السيدات اللواتي يمكن العمل معهن، من خلال الاتصال بهن؛ مما ساعد على وجود قاعدة بيانات خاصة بالشخصيات المذكورة. ويتوقع أن يُنتهى من ذلك في نهاية عام 2007م.

ورغم ضعف مشاركة المرأة **السودانية** في تيار الهجرة -حيث تشكل (4٪) فقط- ورغم تركز هجرة السودانيين في العالم العربي، فقد اهتم السودانيون بالآليات الوطنية الخاصة بتحقيق التواصل مع السودانيين في بلاد المهجر، حيث تم إنشاء جهاز السودانيين العاملين في الخارج، وتم تشجيع قيام الجاليات السودانية والتنسيق بينها، حيث تم عقد أربعة مؤتمرات للمغتربين بشكل سنوي. ومما ساعد على ذلك ميل السودانيين للتنظيم، ووجود جهاز واحد للتعامل معهم. ومن الصعوبات التي تواجههم في ذلك ضعف

التنسيق مع الجاليات العربية، فهو يكاد يكون معدومًا. ويتوقع أن ينتهي المشروع عام 2010م. ويتطلع القائمون عليه إلى العمل على زيادة الترابط بين الجاليات العربية. ويوصي بالالتزام بالاتفاقيات الوطنية والثنائية في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي، والاستفادة من الاتفاقية الدولية بشأن المهاجرين لحماية المهاجرين العرب.

أما فيما يتعلق بالمرأة اللاجئة **الفلسطينية**، فيشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بفروعه المتعددة والممتدة في العالم- المرجعية الأساسية للمرأة الفلسطينية في الشتات وفي الداخل الفلسطيني. ويقوم الاتحاد بنشاطات توعوية وخدماتية وتثقيفية للنساء الفلسطينيات في الخارج، كما تقوم المنظمات النسوية في الداخل بحفظ قاعدة معلومات عن النساء الرائدات في الخارج، ويتم الاستعانة بهن ودعوتهن للمشاركة في أنشطة محلية.

وتختلف عملية التنسيق بين الجمعيات الاغترابية **اللبنانية**، أو التنظيمات والجمعيات التطوعية والجاليات العربية بحسب بلد الاغتراب. فبينما يكون هذا التنسيق جيدًا إلى حد ما في دول أميركا الجنوبية، مثل: كوبا والأرجنتين، حيث إن هجرة اللبنانيين إلى هذه الدول قديمة منذ زمن العثمانيين، فإن هذا التنسيق يكون ضعيفًا في أماكن أخرى من العالم، كدول أوروبا مثلاً. إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي عملية تنسيق جدية للأنشطة بين الجمعيات اللبنانية والجاليات العربية. وهذا ما أفادتنا به مديرية المغتربين في وزارة الخارجية.

وفي **مصر** تم تدشين اتحاد العاملين المصريين في الخارج، كما تم إيجاد جمعية المغتربين المصريين في الخارج على مدى أكثر من 25 عامًا. وذلك بالتعاون بين السفارات المصرية بالخارج، ووزارة الإعلام، والمجلس القومي للمرأة، ووزارة الأوقاف، والكنيسة الأرثوذكسية. حيث تنظم وزارة الأوقاف بعثات مستمرة للخارج للحوار مع المغتربين،

وتقوم وزارة الإعلام من خلال مكاتبها بالخارج بدراسة مشكلات المرأة بالتنسيق مع الجاليات المصرية .

وكان من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ، تنظيم لقاءات بين الجاليات المصرية خلال زيارة القيادات للخارج . ومن العوامل التي ساعدت على ذلك حرص الحكومة المصرية على توصيل قضاياها للرأي العام بالخارج ، وبخاصة أحوال النساء ، وتنامي التوجهات العدائية ضد العرب في المهجر ؛ ومن ثم كان من الضروري العمل على أن يشعر المهاجرون بهويتهم في وطنهم الجديد ، وأن يحسوا بأنهم ليسوا بمفردهم في مواجهة هذه التوجهات العدائية .

والتحديات التي واجهتهم في تنفيذ التوصية تتلخص في أن عملية التنسيق مع الجاليات المصرية تتطلب موازنات مالية تكون أحيانًا ضخمة . وقد تم مواجهة ذلك من خلال عقد ورش عمل للمغتربين لتعزيز حالة الحوار والتواصل مع الوطن الأم ، كما تم عقد المؤتمرات الدورية مع المغتربين .

ومن الإجراءات المستقبلية التي يتطلع لها المصريون لمتابعة تنفيذ هذه التوصية ، عقد مؤتمر دولي تشرف عليه منظمة المرأة العربية بحيث يضم الجاليات العربية في دول المهجر ويهتم بوضع المرأة بشكل خاص ، إضافة إلى إقامة المزيد من الجمعيات الأهلية بحيث يكون لها نشاطها في التواصل وبناء جسور للعلاقات في بلاد المهجر .

أما بالنسبة لأهم التوصيات في هذا المجال ، فتتلخص في توجيه الرأي العام المحلي إلى ضرورة التواصل مع المرأة في المهجر من خلال التواصل الثقافي والإعلامي ، وتخصيص موازنة مالية مستقلة وتابعة لمنظمة المرأة العربية يكون هدفها التواصل مع القيادات العربية المهاجرة .

وحثت التوصية السادسة على الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب المغتربين في بلادهم الأم ، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج .

اهتمت **الأردن** بتفعيل هذه التوصية بطرق مختلفة، حيث قامت مديرية التوجيه الوطني في المجلس الأعلى للشباب في **الأردن** بإنشاء موقع على الإنترنت يعنى بشئون الشباب في الخارج بهدف التواصل وتبادل الخبرات. كما تعمل الفضائية الأردنية من خلال برامجها المختلفة -ونذكر منها برنامج "يسعد صباحك"- على ربط المهاجرين بوطنهم الأم من خلال زيارتهم في بلدانهم المختلفة للاطلاع على أحوالهم.

كما يوجد بوزارة الخارجية **الجزائرية** دائرة إدارية تعنى بشئون المهاجرين الجزائريين، وتقوم القنصليات الجزائرية بالخارج بمتابعة شئون المهاجرين، وحل مشكلاتهم وضمان حمايتهم القانونية.

وقام مجلس الوزراء في **السودان** بإنشاء جهاز السودانيين العاملين بالخارج، والذي يتم تفعيل أدائه باستمرار. ومما ساعد على ذلك الاهتمام الوطني بأهمية ربط المهاجرين بوطنهم. إلا أن ذلك واجه تحديات، نذكر منها: انحسار تيار الهجرة، وتصاعد معدلات العودة، ووجود البيئة العدائية للمهاجرين العرب والمسلمين. وقد تمت مواجهة ذلك بالاهتمام بإدماج العائدين في مجالات مختلفة. ويُتوقع أن ينتهي المشروع في نهاية عام 2010م. ومن الإجراءات المستقبلية التي ينوي السودان العمل بها: فتح مجالات جديدة للهجرة وإعادة الهجرة، وكذلك قيادة حملة للحفاظ على حقوق المهاجرين حسب الاتفاقية الدولية. ويوصي بإنشاء تجمع عربي ومؤتمر سنوي على نسق ما يتم بالسودان.

وباشرت وزارة المغتربين **السورية** التحضير لإقامة مخيمات صيفية لأبناء المغتربين، حيث اتخذت إجراءات عديدة لإقامة المخيم عام 2006م. ومما ساعد في ذلك المساعدة التي يقدمها المجلس الاغترابي، واهتمام الجهات المختلفة في سوريا بإقامة هذه المخيمات وإنجاحها. ويتوقع أن ينتهي العمل في نهاية عام 2007م. ويتطلع القائمون على ذلك إلى تطوير فكرة المخيمات وتوسيعها لتشمل بلدانًا اغترابية عديدة.

كما أن هناك وزارة للهجرة في **مصر** تقوم بهذا العمل منذ سنوات عديدة. وقد قامت وزارة الاتصالات بإنشاء مواقع على الإنترنت لبناء جسور التواصل مع المرأة في المهجر، بحيث تتيح فرص الاتصال والتعارف بين المهاجرين في الخارج وذويهم بشكل سهل وسريع ودائم.

والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه التوصية تتمثل في محدودية الموارد المالية اللازمة لإنشاء آليات جديدة ومستمرة للتواصل مع المغتربين. ولمواجهة ذلك تحاول بعض المنظمات الأهلية توفير الموارد اللازمة للقيام ببعض الأنشطة في هذا المجال، وقد تم استحداث هذه الآليات في مدة وجيزة.

ومن الإجراءات المستقبلية لتفعيل هذه التوصية تعزيز جهود وزارة القوى العاملة والهجرة في هذا المجال. ومن أهم التوصيات لتحقيق ذلك رفع الوعي بأهمية التواصل مع النساء المصريات في المهجر.

واهتمت التوصية السابعة بتوثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر.

وحول توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر، عملت بعض المنظمات النسائية **التونسية**، مثل الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والجمعية التونسية للأمهات إلى بعث فروع بالخارج للمّ شمل المرأة، وتوحيد أنشطتها، ومواكبة أنشطة الجاليات العربية الأخرى.

وعملت الجمعيات والاتحادات النسائية **الجزائرية** على تفعيل التعاون بين الجمعيات الوطنية والتنظيمات الموجودة في الخارج، وقد برز هذا التعاون خلال الكوارث التي تعرضت لها الجزائر، مثل فياضانات "باب الواد"، أو زلزالي "عين تيموشنت" "وبومرداس" في جمع المساعدات وإرسالها من بلاد المهجر وتوزيعها على المتضررين في البلاد الأم،

علمًا بأن هناك جمعيات في المهجر معتمدة على الهلال الأحمر الجزائري. ومما ساعد على تحقيق ذلك دعم القنصليات المالي الذي تقدمه السلطات المحلية لبلد الاستقبال، إلا أنها تواجه صعوبة توسيع التعاون مع تنظيمات أخرى من العالم يوجد بها مغتربون.

وتعمل وزارة المغتربين بالتعاون مع السفارات **السورية** في بلدان الاغتراب على توحيد المؤسسات المختلفة من جمعيات وروابط وغيرها في بلاد المهجر في روابط فاعلة مع الحفاظ على نشاطات كل جهة. ومن أهم الإنجازات التي تمت إنشاء عدد من الروابط، حيث تقوم بجهد تنسيقي واتصالات مع الوطن من خلال وزارة المغتربين بشكل جيد مركزة على الأجيال الجديدة من المغتربين.

كما قامت التنظيمات النسوية الوطنية السودانية في المهجر (جهاز **السودانيين** العاملين بالخارج) بإيجاد تنظيم السودانيات، وعملت منظمة المرأة العربية على إنشاء جهاز عربي موحد. إلا أن القوانين في دول الاستقبال تعتبر من أكثر التحديات التي واجهت ذلك، ورغم ذلك فإن المحاولة ستبقى مستمرة، ويُتطلع أن تتم المتابعة على المستوى العربي، كما توصي بإدارة عربية للتنسيق بين الجاليات، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية.

وفي جولة سريعة على الجمعيات والتنظيمات النسائية العاملة في **لبنان**، تبين أن هذه الجمعيات لا تقوم بأي نشاط يتناول المرأة في المهجر، وكذلك ليست على أي اتصال بالجمعيات الناشطة في هذا المجال في بلاد الاغتراب. وقد أعربت هذه الجمعيات عن عدم قدرتها المادية -على الأقل- على إجراء اتصال بهذه الجمعيات، رغم أنها تعي أهمية التواصل مع المرأة في المهجر والإفادة المشتركة التي قد تنجم عن هذا الاتصال.

أما بالنسبة للجمعيات **اللبنانية** النسائية الاغترابية، فهي أيضًا شبه معدومة. فقد أفادت مديرية المغتربين في وزارة الخارجية أن هناك جمعيتين فقط تعملان لأجل المرأة في بلاد الاغتراب وهما: لجنة السيدات اللبنانيات في غانا والجمعية النسائية الثقافية في أميركا.

وعليه، فإن موضوع المرأة يدخل بشكل غير مباشر في جميع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الاغترابية بشكل عام دون أن يتم التركيز على هذا الموضوع بشكل خاص.

وبالنسبة **لمصر** فقد عملت منظمة المرأة العربية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني النسائي على توقيع اتفاقية تعاون بين المنظمة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)، تهدف إلى الارتقاء بقدرات المرأة في مجال التعليم ومحو الأمية.

ومن أهم الإنجازات التي تمت حتى الآن إنشاء مواقع على الإنترنت للمؤسسات النسائية بهدف التواصل مع المرأة العربية في المهجر. وكان من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز تزايد الاهتمام من قبل المجتمع المحلي والدولي بالحركات النسائية، إضافة إلى رغبة نساء المهجر في توثيق الروابط والصلات مع المجتمعات الأم، خاصة بعد انتشار اتجاهات سلبية ضد ما هو عربي ومسلم في المجتمعات الغربية.

وقد كان هناك تحدٍ في سبيل إنجاز التوصية، تمثل في محدودية الدعم المالي، ويتطلع القائمون على متابعة تنفيذ التوصية وتفعيلها بشكل مستمر إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول المرأة في دول المهجر، وتوعية الرأي العام العربي بأهمية التواصل مع المهاجرات العربيات باعتبارهن صمام أمان وخط دفاع عن القضايا العربية في مجتمعاتهن الجديدة.

وكان من أهم التوصيات التي نادى بها القائمون على تنفيذ التوصية بناء جسر من الحوار والتلاقي بين النساء العربيات ونظيراتهن في دول المهجر، وتبادل الخبرات والتجارب، وتعميق علاقات التنسيق والتعاون، وتحقيق التواصل بين عناصر الحركة النسائية العربية المعاصرة على امتداد العالم كله.

وجاءت التوصية الثامنة لتؤكد أهمية التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن.

وفي مجال التعريف بالكفاءات النسائية والاستفادة من خبراتهن عملت الأردن بتوجيه من **جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة** بإصدار كتيّب إرشادي بعنوان : "**فلنتحدث عن المرأة العربية**" ، ويعد هذا الكتيّب مدخلاً إلى أهم القضايا الملحة المتعلقة بالمرأة في الوطن العربي ، بما في ذلك الإحصاءات والأرقام ذات الفائدة للصحفيين والكتاب والإعلاميين لإثارتها مع الرأي العام. ويحوي الكتيّب أسماء نساء رائدات في مجالات معينة ، وأسماء متخصصين في قضايا النوع الاجتماعي والقانون وغير ذلك على المستوى العربي.

كما عملت المؤسسات العامة والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية في **دولة الإمارات العربية المتحدة** كدولة جاذبة (مستقبلة للهجرة) بتوظيف النساء ذوات الكفاءات ، حيث وفرت الدولة ما يقارب (2.279.590) فرصة عمل لغير المواطنين من الذكور والإناث في عام 2003م ، وكان نصيب المرأة نحو (313.430) وظيفة بنسبة بلغت نحو (13.7٪).

ومما ساعد على ذلك وجود الحوافز المادية ، وتوفر فرص العمل ، والانسجام الثقافي ، إضافة إلى الاستقرار السياسي. وكان من أكبر التحديات المحافظة على الكفاءات النسائية ، وقد تم التعامل مع ذلك من خلال توفير بيئة عمل مناسبة مدعومة بالتشريعات التي تضمن حقوقها الوظيفية ، إذ استصدرت قانونين للعمل ، أحدها قانون الخدمة المدنية الخاص بالحكومة الاتحادية والآخر هو القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980م الخاص بتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص. وقد راعى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980م خصوصية المرأة ، فنص في مادته رقم(29) على عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا أو أخلاقيًا. كما تمنح المادتان (30) و(31) من القانون المرأة العاملة في القطاع الخاص الحق في الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر

لمدة 45 يومًا، ويحق لها مدة راحة للرضاعة. كما منح القانون في مادته رقم(32) المرأة أجرًا مماثلاً لأجر الرجل إذا كانت تقوم بذات العمل. وتشير بيانات وزارة العمل عند مقارنة متوسط أجور الذكور والإناث، أن متوسط الراتب الشهري للإناث بلغ (2.752) درهمًا، وللرجال (2.033) درهمًا، وقد يفسر ذلك ارتفاعُ المستوى التعليمي للمرأة. ونصت المادة رقم (27) من القانون على عدم جواز تشغيل النساء ليلاً، ويقصد بكلمة ليلاً مدة لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية تشمل الفترة ما بين العاشرة مساء والسابعة صباحًا. كما حظرت المادة رقم (29) من القانون تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا أو أخلاقيًا أوالأعمال التي يصدر بها قرار من وزير العمل والعمال.

وفي إطار التعريف بالكفاءات النسائية بالخارج، أنجز ديوان **التونسيين** بالخارج سجلاً للكفاءات المقيمة بالخارج وسجلاً للجمعيات التونسية الناشطة بالخارج. وقد بلغت نسبة الكفاءات النسائية المسجلة حتى الآن قرابة (10٪) من مجموعة الكفاءات المسجلة بالخارج. وينكب الدّيوان على إنجاز قسم خاص بالكفاءات النسائية، وكذلك الكفاءات النسائية الناشطة في الهيئات المنتخبة بالخارج.

وقد تعززت العناية الرئاسية بالجالية التونسية وأصبحت تحتل مكانة مرموقة ضمن البرنامج الرئاسي "تونس الغد 2004-2009"، خاصة وأن سيادة الرئيس التونسي أفردها بنقطة تضمنت العديد من الأهداف الطموحة تتعلق بالأسرة التونسية بالخارج عامّة والمرأة المهاجرة خاصّة، مثل: وضع استراتجية مُثلى لربط الصّلة الدائمة والمشخصّة للتعامل مع الكفاءات المتميزة (نساءًا و رجالاً) تكون متلائمة وخصوصيات كل فئة منها بهدف توثيق العلاقة بها، وتفعيل مشاركتها في البرامج الوطنية، وهو ما أفرز-إلى جانب تنامي عدد الأجيال الجديدة بالمهجر- شرائح وفئات أخرى يتمثل أبرزها في الكفاءات العلمية، ورجال الأعمال، والتجار، وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وقد بلغ عدد هذه الكفاءات التونسية سنة 2006م -واعتمادًا على سجل الكفاءات الذي أنجزه ديوان التونسيين بالخارج والذي يقوم بتحديثه بصفة دورية ومتواصلة- (6574) كفاءة، نجد من بينها (594) امرأة اقتحمت ميادين علمية واقتصادية شتى.

كما تقوم **الجزائر** من خلال القطاعات الوزارية المعنية بتنظيم ندوات وطنية للكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج، بما فيها الكفاءات النسائية. كما يقوم رئيس الجمهورية بتنظيم لقاءات معهم خلال تنقلاته للخارج مع دعوتهم لتقديم خدماتهم، وإفادة بلدهم الأم بخبراتهم؛ مما ساعد على استقطاب بعض الكفاءات العلمية للبلد الأم. وقد كان لوجود الإرادة السياسة والعلاقة الكبيرة التي تربط المغتربين ببلدهم الأم الأثر الكبير في نجاح ذلك. وتواجه القائمين على ذلك تحديات متمثلة في الإمكانيات المادية والتقنية التي تتيح تنفيذ هذه الأنشطة بشكل مستمر.

كما قام جهاز **السودانيين** العاملين في الخارج برصد الكفاءات السودانية بالخارج من الذكور والإناث بهدف حصر السودانيين المتميزين. والعاملين في كل المؤسسات الدولية. كما عقد مؤتمر "الخبرات" في الخرطوم، وينوي عقد مؤتمر "الإعلاميين السودانيين في الخارج". وقد ساعد في ذلك وجود جهاز موحد يتبع مجلس الوزراء. ورغم هذه النجاحات فقد كان ضعف مشاركة المرأة في تيار الهجرة أكثر التحديات المؤثرة. ومن الإجراءات المستقبلية التي يتطلع لها السودانيون الاستفادة من خبرات السودانيين المقيمين في الخارج عن طريق الشبكات، حيث سيتم تفعيل المشروع بشكل مستمر. ومن أهم التوصيات المقدمة هي تطوير العمل العربي المشترك في المجال، وإصدار موسوعة تضم الكفاءات العربية.

كما تعمل وزارة المغتربين في **سوريا** والمؤسسات النسائية في الخارج على التخطيط لعقد ملتقى سنوي للاستفادة من خبرات سيدات الأعمال في الجمعيات الخيرية والمنظمات

غير الحكومية في تطوير القطاعات المشابهة في الوطن، وذلك من خلال جمع الإحصاءات عنهم، والاستفادة من بعض التجارب السابقة في مجال العمل الاجتماعي والخيري. وقد تم الانتهاء من عمل قاعدة بيانات بالشخصيات المذكورة. ومما ساعد على تحقيق ذلك الحماس والمبادرة من قبل سيدات الأعمال. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في نهاية عام 2007م. ويتطلع القائمون على التنفيذ إلى عقد الملتقى بشكل دوري وفق الحاجة إلى ذلك.

وتعمل منظمة التحرير **الفلسطينية** -وتحديداً دائرة شئون اللاجئين- بشكل حثيث على متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، كما تتبنى العديد من المؤسسات المحلية والفلسطينية المتواجدة في الخارج استراتيجية نقل خبرات وتجارب الفلسطينيين في الشتات إلى الداخل عبر برامج استضافة خبراء من أصل فلسطيني، والتبادل الشبابي والثقافي مع التجمعات الفلسطينية المختلفة، والتواصل والحوار بين مخيمات اللاجئين في الداخل والخارج رغم الحدود.

أطلقت المديرية اللبنانية العامة للمغتربين منذ عدة سنوات مشروع إنشاء قاعدة معلومات بالكفاءات اللبنانية الموجودة في الخارج للاستفادة منها في شتى الميادين. إلا أن هذه القاعدة لم تنجز حتى الآن لأسباب مادية.

أما بالنسبة للجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، فالجميع يؤكد أهمية إنشاء هذه القاعدة، ويضمنها مشروعاته ومخططاته؛ بسبب وعي هذه الجمعيات بأهمية هذه القاعدة في تحديد الجالية، ومد أواصر التعاون معها. إلا أن إنجاز قاعدة مماثلة هو أمر لا يخلو من الصعوبات، وهو بحاجة للكثير من الوقت.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند الحديث عن إنشاء قاعدة معلومات بالكفاءات اللبنانية مهما كان مصدرها، فإن ذكر الجندر ضمن هذه القاعدة هو أمر أكيد، حتى لو لم يتم ذكر هذا

الموضوع علنًا، أو لم تتم الإشارة إلى مشروع خاص بإبراز كفاءات المرأة تحديدًا. ولكن يبقى أن التعريف بالكفاءات الذكورية منها والنسائية ما زال مشروعًا قائمًا إلا أن تنفيذه يتطلب تجميع الجهود.

كما قامت السفارات **المصرية** في الخارج بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الأهلية في بلاد المهجر لتدعيم قضايا المرأة بعقد مؤتمر القمة العالمية في مصر بمشاركة عربية واسعة. وكان من أهم ما خرج به هذا المؤتمر هو نجاح الجهات المختلفة في مصر في ربط أبناء المهجر بالدولة من خلال التواصل معهم، وتكثيف زيارة المسئولين لدول المهجر. ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز رغبة مصر في دراسة قضايا المرأة في بلاد المهجر، والعمل على التعاون في حلها، وتنامي التوجهات العربية الحديثة نحو تفعيل دور المرأة العربية إقليميًا وعالميًا. وكغيرها من الدول، فقد كانت الإمكانات المادية عائقًا في سبيل تنفيذ هذه الأنشطة.

ومن الإجراءات المستقبلية اللازمة لاستمرار تفعيل هذه التوصية العمل على بناء مؤسسات أهلية للنساء المهاجرات بمساعدات عربية لتدعم أنشطتها، وإنشاء مواقع على الإنترنت للتعريف باللقاءات النسائية في بلاد المهجر. وكان من أهم التوصيات التي تتطلع إليها السفارات المصرية توعية الرأي العام في مصر بمكانة ودور المرأة المصرية، وخاصة التي تتبوأ مراكز مرموقة في دول المهجر.

وجاء بالتوصية التاسعة أهمية وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصيلة وبلدان إقامتهم.

وبخصوص وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة لزيادة ربطهم بوطنهم الأمّ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم، تعمل

مديرية التوجيه الوطني في المجلس الأعلى للشباب في **الأردن** من خلال قسم شئون الشباب في الخارج على دعم أواصر التواصل مع الشباب الأردنيين والعرب، وذلك عن طريق تطبيق عدد من البرامج، منها: إيجاد معسكرات في البلد الأم للشباب المهاجر تعمل على تثقيفهم وتوعيتهم بما يجري في وطنهم؛ لبناء أواصر الارتباط مع بلدهم. والعمل على استمرار التواصل من خلال مواقع الإنترنت ووسائل الاتصال المختلفة وتبادل النشرات والكتيبات.

وهناك برنامج خاص تقوم به المديرية باسم "شباب العواصم العربية". ويهدف هذا البرنامج إلى إيجاد سبل التواصل بين جميع الشباب العرب. إضافة إلى ذلك يعمل المجلس الأعلى للشباب على إعداد برنامج خاص بالقيادات الشبابية العربية من أجل توعيتهم في مجالات مختلفة ضمن منهاج مدروس، ويتوقع إطلاقه في مايو (أيار)عام 2007م.

وتعتبر تونس الأجيال الجديدة للهجرة إمتدادًا طبيعيًا للجالية التونسية بالخارج ككل؛ لذلك أولتها سياسة العهد الجديد بقيادة **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي** عناية خاصّة، حيث وفرت لها الفضاءات الثقافية والتعليمية في بلد الإقامة، مع تخصيص دروس لشدّها لثقافتها العربية الإسلامية وهويتها. كما تستفيد هذه الشريحة من الرحلات الاستطلاعية إلى البلد الأمّ تونس للوقوف على أهم الإنجازات في جميع الميادين، وزيارة المعالم الأثرية والمناطق السياحية، وهي فرصة للاحتكاك بأبناء وطنهم المغتربين من مختلف الجهات في الخارج والمقيمين في تونس، والتأكد من أن بلدهم متطور يستطاب فيه العيش ويستحق الافتخار به.

في هذا الإطار قامت **الجزائر** بإنشاء مدرسة ثانوية بفرنسا، وفتح أقسام عربية، وإرسال بعثات من مدرسي اللغة العربية. كما تقوم وزارة الشئون الدينية بإرسال بعثات دينية ومندوبين عن الوزارة للإبقاء على أواصر الصلة بين البلدان الأصلية وبلدان الإقامة،

وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة. إلا أنه يبقى من الضروري وضع استراتيجية عربية تعنى بهذا الموضوع.

وفي هذا المجال، اهتمت وزارة المغتربين **السورية** والمجلس الاستشاري الاغترابي في البدء بالتحضير لعمل مخيمات صيفية لأبناء المغتربين (سياحة، ثقافة، اجتماعية.. إلخ)، وفُتح باب التسجيل والمساعدة في تجهيز الإجراءات ورعاية الحدث من قبل المجلس، وتم التحضير للبرنامج من قبل الوزارة، وقد تم التحضير لتفعيل المخيم. ومما ساعد على ذلك المساعدة التي يقدمها المجلس لتنفيذ الحدث، إضافة إلى تعاون جهات محلية. ويُتوقع أن ينتهي العمل في هذا المشروع في نهاية عام 2006م، ويتطلع القائمون عليه إلى تطوير فكرة المخيم وزيادة عدد المشتركين فيه.

كما عملت عدد من الوزارات في **مصر** (الخارجية، والإعلام، والأوقاف، والتربية والتعليم) على إنشاء مدارس مصرية في بعض مدن العالم، كما قامت وزارة الأوقاف بإرسال بعثات دينية، وقامت وزارة الإعلام بإرسال بعثات إعلامية مصرية للتواصل مع أجيال المهجر.

ومن أهم الإنجازات في هذا المجال إقامة بعض المعسكرات الصيفية. إلا أنها غير كافية؛ وذلك بسبب نقص الدعم المالي، ولكن حرص الأهل والأطفال على التواصل مع بلدهم الأم ساعد على تحقيق هذا الإنجاز. كما تم إنشاء بعض المعسكرات، وتبادل الطلبة والطالبات على مستوى المدارس والجامعات لتفادي هذه الصعوبة.

وسيبقى العمل على تنفيذ هذه التوصية بشكل مستمر، ومن الإجراءات المستقبلية لتفعيل هذه التوصية زيادة أعداد البرامج الصيفية والترفيهية والرياضية التي تجذب الأجيال الجديدة لوطنهم الأم، إضافة إلى الاهتمام بالتواصل مع الأجيال الجديدة ببرامج مناسبة.

وأخيرًا أكدت التوصية العاشرة على عقد منتدى "المرأة في بلاد المهجر" بصفة دورية؛ نظرًا لأهمية الموضوع بالنسبة للأسرة العربية.

ويتولى هذه المهمة منظمة المرأة العربية بالتعاون مع الأجهزة المعنية.

خلاصة واستنتاجات :

أولت بعض الدول (المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية الجزائرية ، والجمهورية السودانية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة فلسطين ، والجمهورية اللبنانية ، وجمهورية مصر العربية) تنفيذ توصيات "**منتدى المرأة العربية المهاجرة**" العشر اهتمامًا كبيرًا ؛ حيث أثار انعقاد هذا المؤتمر اهتمامات المواطن العربي بهذا الموضوع ، بعد أن تركز اهتمامه في قضايا داخلية تتعلق بأمور حياته هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان انعقاده في ظل مناخ دولي متأثر بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) وانتشار أفكار واتجاهات سلبية تجاه المواطن العربي في بلاد المهجر ، وغني عن البيان أن أكثر الفئات تأثرًا بهذا الاتجاه هي المرأة العربية .

لذلك ، فإن انعقاد هذا المنتدى في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من 30 سبتمبر (أيلول) حتى أول أكتوبر (تشرين الأول) 2001م جعله من أهم المنتديات التي أدت إلى أن تكون المرأة العربية في بلاد المهجر على أجندة السياسيين والمفكرين في الوطن العربي .

ففي مجال **الإنجازات وتفعيل التوصية الأولى** - المتعلقة بمبادرة "**صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله** بإنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات ، خاصة في هذه الظروف الصعبة ، والتمني على **جلالتها** رعاية هذه المبادرة" - تم إنشاء شبكة المرأة العربية ، وعملت بعض الدول على إنشاء ديوان العاملين في الخارج ، وأوجدت فضاءات ثقافية وتعليمية متنوعة في مدن مختلفة نظرًا

لأهميتها الاجتماعية لإخراج المرأة من عزلتها، وترسيخ الوعي لديها بالانتماء الثقافي والحضاري، ودعم تعليم اللغة العربية والحضارة العربية. وتمثل تفعيل معظم الدول لهذه التوصية في بث قنوات فضائية وإذاعية تُمكّن المرأة من الإطلاع على ما يجري داخل الوطن ومتابعته، إضافة إلى إصدار نشرات ومجلات موجهة للجالية العربية، وتنظيم المؤتمرات، ودعوة الجاليات العربية لزيارة وطنهم، وتنظيم مخيمات شبابية، وتقديم العون لهم في بلاد المهجر، وإصدار نشرة دورية تبحث أوضاع المغتربين كصورة من صور التواصل مع المغتربين.

وفي مجال تفعيل **الإنجازات التي تمت بخصوص التوصية الثانية** -والتي "تدعو إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، ويبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، والعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في المهجر وأوطانهن" -أولت الدول العربية اهتمامها الكبير في بتفعيل هذه التوصية، حيث قامت وسائل الإعلام بدعم القيادة السياسية وجامعة الدول العربية من خلال تطوير أساليب جديدة وطرق إبداعية في طرح قضية المرأة العربية بأشكال مختلفة، منها: مشاركات تلفزيونية وإذاعية للمرأة عبر الفضاءات المختلفة، وإصدار نشرات ومجلات موجهة للجاليات في المهجر، وتأمين خدمات الإنترنت، وتسهيل الخدمات البريدية والمالية.

وفي مجال الأخذ **بالتوصية الثالثة** -التي تمحورت حول العمل على إنشاء فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية؛ لتعريف العالم بالقضايا العربية والتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة" - فقد عملت وسائل الإعلام العربية على تدشين عدد من الفضائيات ذات الكفاءة العالية بلغات منوعة تراعي في برامجها الحاجات المختلفة للمغتربين العرب لتمكنهم من معرفة الأوضاع والقضايا الوطنية والدولية.

كما اهتمت بعض الدول العربية بشكل كبير بتفعيل **التوصية الرابعة** -التي تدعو إلى "التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر ، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم"- باعتبار أن موضوع اللغة العربية من المطالب الأساسية للمغتربين . وتمثل ذلك الاهتمام في تضافر الجهات المعنية المختلفة على إنشاء مراكز ومدارس تعليمية في بعض دول العالم ، حيث تم إبراز دور المساجد والجمعيات المختلفة في تعليم اللغة العربية ، كما تم إعداد البرامج التدريبية فيها ، وتوفير الكتب المدرسية الموجهة لأبناء المغتربين ، وإرسال بعثات تدريسيّة نظامية متخصصة ، إضافة إلى نشر إصدارات باللغة العربية توضح أهمية اللغة العربية وقيمتها في بلاد المهجر ، كما تمثل تفعيل التوصية من خلال إنتاج برامج تلفزيونية تهدف إلى تعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين ، وإنشاء المخيمات الشبابية والكشفية ، وإقامة مهرجانات لتكريم المغتربين ، وتنظيم العديد من المؤتمرات ، لدعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم .

وفيما يتعلق بتطبيق **التوصية الخامسة** المنبثقة عن منتدى "**المرأة العربية في بلاد المهجر**" - التي نصت على "دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر وتعزيزها وخاصة بالنسبة النساء والأجيال الجديدة من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية"- قامت الجهات المعنية في بعض الدول بإنشاء مراكز اجتماعية وثقافية للجاليات العربية في دولهم ، وإنشاء جمعيات نسائية بالمهجر ، كما تم إنشاء جهاز للعاملين في الخارج بهدف المتابعة والتواصل ، وتم عقد مؤتمرات للمغتربين بشكل دوري ، كما قامت بعض الدول ببناء قاعدة معلومات للنساء الرائدات في الخارج ، والاستعانة بهن ودعوتهن للمشاركة في أنشطة محلية ، إضافة إلى تنظيم لقاءات بين الجاليات خلال زيارة القيادات للخارج .

وتمثلت إنجازات الدول في تفعيل **التوصية السادسة** -التي تحث على الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب المغتربين في بلدهم الأم ، وتأكيد الضمانات القانونية

التي تحمي تلك الجاليات في الخارج" . - في إنشاء جهاز للعاملين في الخارج ، وإنشاء وزارة للهجرة ، وإنشاء مواقع للإنترنت لبناء جسور التواصل مع المرأة في المهجر .

وبالنسبة **للتوصية السابعة** -التي اهتمت "بتوثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر" . - أولت بعض الدول اهتمامًا بتفعيل مثل هذه التوصية ، حيث عملت المؤسسات المعنية على إيجاد فروع للمنظمات في الخارج للم شمل المرأة ، والارتقاء بقدراتها في مجال التعليم ومحو الأمية بتوقيع اتفاقية تعاون بين منظمة المرأة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأسيسكو) ، كما تم إنشاء مواقع على الإنترنت للمؤسسات النسائية ، إضافة إلى تفعيل الاتحاد النسائي العربي بهدف التواصل مع المرأة العربية في المهجر .

وكانت هناك جهود كبيرة من قبل بعض الدول العربية في مجال تنفيذ **التوصية الثامنة** -التي "جاءت لتؤكد أهمية التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن" - حيث عملت بعض الدول على استقطاب وتوظيف النساء ذوات الكفاءات والخبرات العلمية الممتازة ، وتم استحداث سجل للكفاءات المقيمة بالخارج ، وسجل للجمعيات الناشطة في الخارج ، كذلك تم تطوير آليات تهدف إلى التركيز على الاستثمار بالكفاءات النسائية المهاجرة ، إضافة إلى عقد مؤتمرات بحضور الخبيرات المهاجرات وبمشاركة عربية واسعة .

وفي مجال **الإنجازات وتفعيل التوصية التاسعة** -المتعلقة بالتركيز على "أهمية وضع استراتيجية تعنى بالأجيال الجديدة ؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصيلة وبلدان إقامتهم" - اهتمت بعض الدول بتفعيل هذه التوصية من خلال توفير الفضاءات الثقافية والتعليمية ، ويتمثل ذلك في إيجاد مدارس في بلد الإقامة ، مع التركيز على تخصيص دروس لتعزيز الثقافة العربية والإسلامية . وإتاحة

الفرصة لهذه الشريحة للقيام برحلات استطلاعية للشباب إلى البلد الأم، والتفاعل مع أبناء وطنهم.

وأخيرًا كانت مهمة تنفيذ **التوصية العاشرة** ملقاة على عاتق منظمة المرأة العربية بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الدول العربية وفي المهجر. حيث أكدت التوصية العاشرة على: "عقد منتدى المرأة في بلاد المهجر بصفة دورية؛ نظرًا لأهمية الموضوع بالنسبة للأسرة العربية".

وقد تعددت العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجازات، ومن تلك العواملِ العواملُ منها السياسية المتمثلة في وجود الدعم السياسي، ومنها تنامي التوجهات العربية بتفعيل دور المرأة العربية إقليميًا وعالميًا، ورغبة نساء المهجر في توثيق الروابط مع المجتمعات الأم، وكذلك حرص الحكومات العربية على توصيل قضاياها بالخارج وبخاصة أحوال النساء، وتنامي التوجهات العدائية ضد العرب في المهجر. وتمثلت العوامل **الاقتصادية** في توافر الموارد المالية في بعض الدول. أما بالنسبة للعوامل **العلمية والتكنولوجية** ساعدت على تحقيق الإنجازات من خلال بروز مفهوم العولمة وتوافر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة. كما برز دور العوامل **الاجتماعية** من خلال زيادة وعي الجاليات في المهجر بأهمية تعليم اللغة العربية لأبنائهم. هذا وقد ساعد على ذلك كله وجود **التشريعات المشجعة** التي تسمح للمرأة بالانتساب إلى المراكز الاجتماعية في بعض الدول، إضافة إلى وجود جهاز واحد منظم للتعامل مع المغتربين.

إلى جانب الإنجازات التي حققتها الدول في تنفيذ التوصيات، فقد واجهت **تحديات مختلفة** أثناء تنفيذها للتوصيات، منها التحديات السياسية، والاقتصادية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، إضافة إلى التحديات الاجتماعية والقانونية. حيث تمثلت التحديات **السياسية** في تطوير الأعمال والبرامج للحفاظ على الهوية في ظل العولمة،

ووجود البيئة العدائية للمهاجرين العرب والمسلمين، وفي صعوبة حصول المبعوثين على تأشيرات الدول التي يريدون الهجرة إليها، وأخيرًا عدم إعطاء المرأة المهاجرة أولوية وطنية في الكثير من الدول بسبب التركيز على أولويات أخرى. وكانت أبرز التحديات **الاقتصادية** متمثلة في محدودية التمويل المالي، بينما تمثلت التحديات **العلمية والتكنولوجية** في المحافظة على الكفاءات النسائية، أما بالنسبة للتحديات **الإعلامية** فجاءت في صورة عدم وصول القنوات الفضائية والإذاعية لكل أنحاء العالم، وفيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية، فكان أهمها ضعف التعاون بين المنظمات النسائية في الدول العربية، وضعف التنسيق مع الجاليات العربية لقلة الإمكانات المالية؛ مما تسبب في صعوبة تعميم تجربة إنشاء المراكز الدراسية في جميع دول الاغتراب. وتمثلت التحديات **القانونية** في فرض الضرائب على المبعوثين من قبل سلطات الدول المهاجر إليها، وفي قوانين دول الاستقبال التي وقفت أمام إيجاد فروع للمنظمات النسائية في الخارج.

إلا أن بعض الدول العربية واجهت هذه التحديات **السياسية والاجتماعية** من خلال الإصرار وحث المؤسسات الوطنية على التعامل مع الأوضاع والمشكلات التي تعانيها المرأة العربية في بلاد المهجر بشكل مستمر، ومن خلال حرص الأهل والأطفال في بلاد المهجر على التواصل مع بلدانهم الأم. كما تعاملت مع التحديات **الاقتصادية** من خلال الاهتمام الوطني بأهمية ربط المهاجرين بوطنهم، والاهتمام بإدماج العائدين في مجالات مختلفة، وأيضًا محاولة المنظمات الأهلية توفير الموارد اللازمة. أما بالنسبة لأسلوب مواجة الدول للتحديات **العلمية والتكنولوجية** فكان في شكل عقد مؤتمرات دورية في بلاد المهجر لتعزيز حالة الحوار والتواصل مع الوطن الأم، وكذلك من خلال التقييم المستمر لتجربة إنشاء المراكز التربوية وتعزيز جوانب نجاحها، إضافة إلى زيادة المنح الدراسية للأجانب، وإرسال بعثات إلى الدول الأجنبية. وفيما يتعلق بمواجهة التحديات **الإعلامية** فقد قامت

الدول بتعزيز عمل الاتصال والإعلام والسعي الدائم لتطوير الخدمة، كما عملت على إصدار النشرات لمواجهة هذه التحديات. وفي مجال مواجهة التحديات **القانونية** عملت على تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول، وإعفاء المبعوثين من الضرائب، كما تم توفير بيئة عمل مناسبة مدعومة بالتشريعات التي تضمن حقوق المهاجرين الوظيفية.

ومن **الإجراءات المستقبلية** التي قامت بها الدول العربية لإتمام تفعيل التوصيات سياسيًا، العمل على إنشاء شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر، وعلى زيادة الوعي لدى الرأي العام بأهمية تفعيل الحوار مع المرأة في المهجر، بوصف المرأة هي صمام الأمان وخط الدفاع عن القضايا العربية في مجتمعاتهن الجديدة. أما من الناحية **العلمية والتكنولوجية**، فتؤكد الدول العربية حرصها على وجود قاعدة بيانات شاملة دقيقة لمعرفة أماكن تواجد المرأة العربية في بلاد المهجر، وحرصها على استمرار الاستفادة من خبرات المقيمين في الخارج عن طريق الشبكات والمؤتمرات والاستشارات، وإعداد برامج تعليمية وتدريبية على شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر، كما تقوم بالعمل على زيادة المراكز المتخصصة في تعليم اللغة العربية على مستوى العالم، والعمل على دعم الهيئات غير العربية التي تقوم بتعليم اللغة العربية، إضافة إلى العمل على زيادة الترابط بين الجاليات العربية، من خلال عقد مؤتمر دولي تشرف عليه منظمة المرأة العربية بحيث يضم الجاليات العربية في دول المهجر.

وفي المجال الإعلامي، ستعمل على إنشاء مواقع على الإنترنت لتعزيز التواصل بين النساء في بلاد المهجر، وكذلك الاهتمام بتلبية الاحتياجات الإعلامية للجاليات العربية، وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج الإعلامي ذي المواصفات الممتازة والجودة العالية، والتأكيد على ضرورة الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من المشاهدين والمستمعين خارج الوطن العربي، إضافة إلى مواكبة أجهزة الإعلام للمستجدات وما يطرح بشأن القضايا والقيم.

وفيما يتعلق **بالإجراءات المستقبلية التي تنوي الدول العربية عملها لإتمام تفعيل التوصيات في المجالين الاجتماعي والقانوني**، فستعمل الدول العربية على الإشراف والتنسيق بين الجاليات العربية لإيجاد فروع للمنظمات النسائية في الخارج، وزيادة أعداد البرامج الصيفية الترفيهية والثقافية التي تجذب الأجيال الجديدة لأوطانها، كما ستعمل على قيادة حملة للحفاظ على حقوق المهاجرين حسب الاتفاقية الدولية، من خلال تعزيز جهود وزارة القوى العاملة والهجرة في هذا المجال.

تضافرت جهود المؤسسات المختلفة لتحقيق الإنجازات المختلفة، والوقوف أمام التحديات، وإتمام تفعيل التوصيات المختلفة، ومن هذه المؤسسات: وزارات الخارجية، ووزارت المغتربين، والسفارات، ومؤسسات وزارات الإعلام، ووزارات الشئون الاجتماعية، ووزارت التربية والتعليم، ووزارات العمل، ووزارات الاتصالات، ومنظمة المرأة العربية، وجامعة الدول العربية.

وكان من أهم **التوصيات** التي نادى بها القائمون على تنفيذ التوصيات المختلفة ما يلي:

1. تفعيل الشبكة الخاصة بالمغتربين، وحث السفارات والبعثات العربية على تعزيز عملية التواصل بين المغتربين والبلد الأم، وتطوير آلية للعمل مع النساء في بلد المهجر.
2. إيجاد قاعدة معلومات شاملة حول المرأة في بلاد المهجر، وإصدار موسوعة بالكفاءات النسائية بهدف استثمار القدرات العلمية للمرأة المهاجرة.
3. عقد مؤتمرات وحوارات حول المرأة في بلاد المهجر، على أن تقوم المنظمة بالإشراف عليها.
4. إجراء دراسة حول المرأة المغتربة، وتقييم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والجهات المعنية.

5 . التواصل مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتصبح اللغة العربية في بلاد المهجر مادة أساسية جنبًا إلى جنب لغة البلد الأجنبي .

6 . إثراء الصفحة الإلكترونية العربية بالمعلومات الحديثة المختلفة عن المرأة العربية .

7 . إيجاد صندوق لدعم الأنشطة المختلفة للمرأة في المهجر ، تشرف عليه جامعة الدول العربية .

8 . الالتزام بالاتفاقيات الوطنية والثنائية في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي ، والاستفادة من الاتفاقية الدولية الخاصة بالمهاجرين في حماية المهاجرين العرب .

وبهذا يمكننا أن نلخص **الدروس التي يمكن أن يستفاد منها من تجارب الدول العربية** في تنفيذ التوصيات فيما يلي :

1 . أهمية وجود قاعدة معلومات ، حيث يساعد ذلك على ما يلي :

- وضع استراتيجية عربية خاصة بالمرأة المهاجرة تترجم إلى سياسات مبنية على أساس علمي .
- التعرف على أوضاع المهاجرات ، ووضع الحلول المناسبة لمشكلاتهن .
- الوصول إلى المرأة العربية المهاجرة بسهولة .

2 . أهمية توافر الموارد المالية ، حيث يساعد ذلك في ما يلي :

- إجراء الأبحاث العلمية الخاصة بالمرأة في المهجر .
- توفير المراكز التعليمية في جميع دول الاغتراب .
- تحسين جودة وسائل الإعلام ، وإيصالها إلى جميع أنحاء العالم .
- زيادة عدد الجمعيات الأهلية ، ودعم أواصر التعاون بينهما .

- دعم المبادرات الإعلامية والاجتماعية والتشريعية .
- توفير آلية للمتابعة والتقييم ، الاهتمام بضرورة مأسسة هذه الآلية في الدول الأم والدول الجاذبة ، والتركيز على دور السفارات في ذلك .

وأخيرًا، يُستخلص من جميع ما تم طرحه أن حجم الدعم العربي للمرأة العربية المهاجرة لا يزال غير كاف ومجزءًا ، وتبقى المبادرات منقوصة وغير فاعلة لغياب الإطار العام لاستراتيجية عربية تعمل على بلورة السياسات واستدامتها ؛ بهدف دعم المرأة العربية في المهجر .

4 - تطبيقات توصيات إعلان عمان حول المرأة العربية في بلاد المهجر (كما جاءت من الدول)

أولاً- المملكة الأردنية الهاشمية :

- **التوصية الأولى : إنشاء آلية تعنى بشئون المرأة في بلاد المهجر.**

ما تم تفعيله :

- سعى الأردنيون في بلاد المهجر بجهود فردية إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات وروابط وأندية مختلفة تربطهم بالوطن اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ورياضيًا، مما أحدث شكلاً من أشكال التواصل والترابط الاجتماعي بين أبناء الجالية الأردنية المقيمة في الخارج.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- الجهود الفردية من قبل المغتربين.

التحديات :

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر.

التوصيات :

- تفعيل هذه التوصية بإشراف مؤسّسي من قبل وزارة الخارجية.

● **التوصية الثانية : تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر.**

ما تم تفعيله :

- قامت وسائل الإعلام في الأردن بدور محوري في إبراز القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، وذلك من خلال وسائل الإعلام في الدولة والوطن العربي، حيث تم تبني خطاب إعلامي متوازن وعقلاني يحافظ على الحقوق العربية والإسلامية، ويراعي العلاقات العربية ومصالحها مع دول العالم.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- المؤسسات الإعلامية.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إبراز الإعلام الأردني دومًا لحقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المشروعة، حيث ينطلق الإعلام الأردني في تناوله للقضية الفلسطينية من المواقف الثابتة والواضحة التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، وإقامة دولته. وكان هذا المنطلق من العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز.

الإجراءات المستقبلية لتفعيل التوصية :

- الاستمرار في دعم القضية، وتكثيف الحملات الإعلامية بما يخدم حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر.

● **التوصية الثالثة : إنشاء فضائيات عربية ناطقة بلغات أجنبية**

ما تم تفعيله :

- إعداد برامج متنوعة تبثها القناة الفضائية بلغات مختلفة ؛ وذلك لتفعيل التواصل مع المغتربين في الخارج ، ومواكبة الأحداث المختلفة في الوطن الأم .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- المؤسسات الإعلامية .

التحديات :

- الوصول إلى جميع الأردنيين في جميع أنحاء العالم .
- التحديات المالية الخاصة بتوفير النفقات اللازمة لتطوير القنوات الفضائية .
- هجرة المذيعين والمذيعات الأردنيات للعمل في فضائيات عربية أخرى .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر .

● **التوصية الرابعة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.**

- وفي هذا المجال كانت هناك جهود فردية للأردنيين في سبيل تأسيس مدارس في بلاد المهجر ؛ وذلك من أجل محافظة الأجيال على اللغة العربية لغة القرآن الكريم والبلد الأم ، ربط هذه الأجيال بهويتها الوطنية الأردنية ، وترسيخ الوعي لديها بالانتماء الثقافي والحضاري للأردن .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

من العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز حرص المغتربين على الحفاظ على اللغة العربية كلغة أساسية في التعامل فيما بينهم .

- **التوصية الخامسة : دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر، وخاصة النساء والأجيال الجديدة، من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية.**

ما تم تفعيله :

- عملت الأردن في مجال دعم وتعزيز الجهود الرّامية للتنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر، وخاصة النساء والأجيال الجديدة، وذلك من خلال التأكيد على الحضور والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية المختلفة، وخصوصًا تلك المتعلقة بالمرأة المهاجرة. وكان للأردن دور بارز في المؤتمرات المتعلقة بالمهاجرين التي عقدتها منظمة العمل العربية ، وهي مناسبة لتبادل الخبرات بين الجاليات العربية المختلفة .

- كما تعمل الأردن على تقديم الدعم والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات لمساعدة المغتربين بتعليم اللغة العربية في الجامعات الأردنية المختلفة، إضافة إلى تخصيص مقاعد دراسية لأبناء المغتربين في الجامعات .

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- منظمات المجتمع المدني .

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

- **التوصية السادسة : توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية في الدول العربية وبلاد المهجر.**

ما تم تفعيله :

- قامت مديرية التوجيه الوطني في المجلس الأعلى للشباب بإنشاء موقع على الإنترنت يعنى بشئون الشباب في الخارج بهدف التواصل وتبادل الخبرات.

- تعمل الفضائية الأردنية من خلال برامجها المختلفة -ومنها برنامج "يسعد صباحك"- على ربط المهاجرين بوطنهم الأم، من خلال زيارتهم في بلدانهم المختلفة، وكذلك عن طريق الهاتف لتعزيز التواصل والترابط.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- المجلس الأعلى للشباب.

- المؤسسات الإعلامية.

التحديات :

- التحديات المالية.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر.

- **التوصية الثامنة : التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن.**

ما تم تفعيله :

- عملت **الأردن** بتوجيه من **جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة** بإصدار كتيب إرشادي بعنوان : "**فلتتحدث عن المرأة العربية**"، ويعد هذا الكتيب مدخلاً إلى أهم القضايا الملحة المتعلقة بالمرأة في الوطن العربي، بما في ذلك إحصاءات وأرقام ذات فائدة للصحفيين

والكتاب والإعلاميين لإثارتها مع الرأي العام. ويحوي الكتيّب أسماء نساء رائدات في مجالات معينة، وأسماء متخصصين في قضايا النوع الاجتماعي والقانون وغير ذلك على المستوى العربي.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- اللجنة التنفيذية الأردنية لقمة المرأة العربية.

- المؤسسات الإعلامية.

التحديات :

- التحديات المالية.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر.

- **التوصية التاسعة : وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم.**

ما تم تفعيله :

- إنشاء معسكرات في الأردن للشباب المهاجر تعمل على تثقيفهم وتوعيتهم بما يجري في وطنهم لبناء أواصر الارتباط مع بلدهم. والعمل على استمرارية التواصل من خلال مواقع الإنترنت ووسائل الاتصال المختلفة وتبادل النشرات والكتيبات.

- برنامج آخر خاص تقوم به المديرية باسم "شباب العواصم العربية"، ويهدف إلى إيجاد سبل التواصل بين الشباب العرب.

- إضافة إلى ذلك يعمل المجلس الأعلى للشباب على إعداد برنامج خاص بالقيادات الشبابية العربية من أجل توعية القيادات الشبابية في مجالات مختلفة ضمن منهاج مدروس يتوقع إطلاقه في مايو (أيار) 2007م.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- المجلس الأعلى للشباب.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- النشاطات والبرامج مستمرة.

ثانيا- الإمارات العربية المتحدة :

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية القليلة التي لا توجد فيها ظاهرة هجرة النساء، سواء كانت هجرة طوعية أو قسرية. ولأهداف إعداد هذا التقرير سيتم استعراض بعض الجهود التي قامت بها الدولة لرعاية مواطنيها في الخارج من جهة، ورعاية الجاليات العربية والأجنبية المقيمة على أرض الدولة من الجهة الأخرى.

أولاً : مشروع إعادة أبناء المواطنين :

لقد أدركت القيادة السياسية أهمية تواصل هذه الفئة مع الوطن ودمجها في مؤسساته: وبناء على ذلك أصدر المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان في عام 1995م أمرًا بتشكيل لجنة لمتابعة مشكلات مواطني الدولة في الخارج وحلها، والعمل على دمجهم في الوطن، وخاصة المواطنين الموجودين في جمهورية مصر العربية، وذلك لكبر عددهم.

وقد شُكلت لجنة مشتركة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية لذلك الغرض. وتم تصنيف الحالات إلى :

1- حالات قُصَّر .

2- حالات بلوغ .

3- حالات طلاق .

4- حالات وفاة وترمل .

5- حالات إنكار النسب .

6- حالات نفقه .

7- حالات رؤية أطفال (تشتت) (أولاد مع الأب - وأولاد مع الأم) .

8- حالات المطلقات أو الأرامل اللاتي تزوجن من مصري بعد ذلك وأنجبن أطفالاً .

تم حصر جميع المواطنين المشمولين في البرنامج ، وتولت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة الاتصال المباشر بجميع الحالات ، وتوفير كل ما يلزم لجعل المواطن في المهجر على اتصال وثيق بوطنه بعد انقطاع دام سنوات طويلة . ومن الخدمات التي قدمت ما يلي :

1- تأمين سكن مناسب للأمهات الحاضنات .

2- صرف إعانة شهرية للحالات المستحقة لتوفير حياة كريمة لهم .

3- صرف بدل نفقات دراسية للدارسين في الجامعات .

4- توفير عمل في الوطن لمن أنهى دراسته .

5- التصديق على الأوراق والشهادات الخاصة بهم مجانًا .

6- إصدار تذاكر سفر لمن يرغب في الذهاب إلى الوطن .

وبهذا المشروع الحضاري استطاعت الدولة أن تتواصل من مواطنيها الغائبين عنها لفترات طويلة في الخارج وانقطعت بهم السبل لظروف اجتماعية واقتصادية . وتمكنت الدولة من إعادة أعداد كبيرة من المواطنين في الخارج . واتخذت كل السبل الكفيلة بدمج

المواطن بوطنه . وتقوم سفارات الدولة في الخارج بدور مهم في هذا الشأن في جميع دول العالم التي يتواجد فيها مواطنون .

ثانيًا : المرأة العربية والأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة :

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة منطقة جذب لكثير من الأفراد ؛ بسبب ما تشهده الدولة من حركة عمرانية ، وارتفاع الدخل ، ونمو الاقتصاد ، وفرص الاستثمار ، والاستقرار السياسي ، والانفتاح الحضاري على كافة الشعوب ، إضافة إلى سياسة الهجرة المرنة تجاه الغير .

ويوضح الجدول رقم(1) حجم السكان المواطنين والوافدين من العرب والأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة موزعين بحسب النوع . لقد بلغ إجمالي عدد الوافدين 2,411,041 فردًا ، وهناك نحو 513,410 امرأة وافدة ما بين عربية وأجنبية ، حيث تشكل نسبة تبلغ نحو (33,3٪) من إجمالي الوافدين في عام 1995م . وارتفع حجم السكان الوافدين إلى 3,252,790 نسمة في عام 2003م وبلغ حجم الإناث الوافدات 905,740 امرأة ، وبلغت النسبة نحو (32,1٪) من إجمالي الوافدين .

الجدول رقم(1) : السكان حسب الجنسية والنوع للسنوات 1995م - 2003م

السكان	1995					2003				
	الذكور	%	الإناث	%	الإجمالي	الذكور	%	الإناث	%	الإجمالي
مواطنون	297060	50.6	290270	49.4	587330	397950	50.5	390260	49.5	788210
غير مواطنين	1310301	71.8	513410	28.2	1823711	2347050	72.2	905740	27.8	3252790
الإجمالي	1607361	66.7	803680	33.3	2411041	2745000	67.9	1296000	32.1	4041000

المصدر : ● الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، التعداد العام للسكان .

●● قوة العمل النسائية في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تنمية .

1 - الإقامة :

تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة مرنة في التعامل مع ملف القادمين، وتتيح فرصًا متكافئة للذكور والإناث على حد سواء في الحصول على تأشيرة الدخول للدولة للعمل أو الزيارة أو المرافقين. كما تولي اهتمامًا كبيرًا لاستقرار العائلة، وذلك من خلال السماح لرب الأسرة أن يستقدم زوجته وأبناءه ووالديه، وكذلك للزوجة العاملة الحق في أن تستقدم زوجها وأبناءها. وتهتم الدولة بتماسك الأسرة وتشترط لذلك أن يكون العائل قادرًا على إعالة أسرته دون أية معوقات. وقد حددت إدارة الجنسية والإقامة في وزارة الداخلية الأسباب التالية للحصول على إذن بالدخول :

1 - زيارة قريب أو صديق يقيم في الدولة إقامة شرعية. ويتطلب ذلك أن يكون الزائر زوجًا أو قريبًا من الدرجة الأولى للكفيل، ويجوز استثناء السماح للأقارب من الدرجة الثانية.

2 - زيارة شخص معنوي عام أو خاص.

بتلك السياسة المنفتحة استطاعت مجموعات كثيرة من الوافدين -بما فيهم النساء- من الإقامة في الدولة لفترات طويلة، ومنحت الدولة للجميع فرص العمل والاستثمار وتملك العقارات والاستفادة من الخدمات.

3 - فرص العمل :

وفرت الدولة نحو 2,279,590 فرصة عمل لغير المواطنين من الذكور والإناث في عام 2003م. وكان نصيب المرأة نحو 313,430 وظيفة، وبنسبة بلغت نحو (13,7٪) من الإجمالي [أنظر الجدول رقم (2)]. كما أولت الدولة رعاية خاصة لبيئة العمل وظروفه، إذ استصدرت قانونين للعمل، أحدها قانون الخدمة المدنية الخاص بالحكومة الاتحادية،

والآخر هو القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980م الخاص بتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص. وقد راعى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980م خصوصية المرأة، فنص في مادته رقم (29) على عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا أو أخلاقيًا. كما تمنح المادتان (31 و30) من القانون المرأة العاملة في القطاع الخاص الحق في الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة 45 يومًا، ويحق لها مدة راحة للرضاعة. كما منح القانون في مادته رقم (32) المرأة أجرًا مماثلاً لأجر الرجل إذا كانت تقوم بذات العمل. وتشير بيانات وزارة العمل عند مقارنة متوسط أجور الذكور والإناث أن متوسط الراتب الشهري للإناث بلغ (2,752) درهمًا وللرجال (2,033) درهمًا. وقد يفسر ذلك بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة. ونصت المادة رقم (27) من القانون على عدم جواز تشغيل النساء ليلاً، ويقصد بكلمة ليلاً مدة لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية تشمل الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحًا. كما حظرت المادة رقم (29) من القانون تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا أو أخلاقيًا، إضافة إلى الأعمال الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير العمل والعمال.

الجدول رقم(2) : قوة العمل حسب الجنسية والنوع للسنوات 1995 - 2003

السكان	1995					2003				
	الذكور	%	الإناث	%	الإجمالي	الذكور	%	الإناث	%	الإجمالي
مواطنون	105562	78.0	15729	13.0	121291	153830	74.9	51580	25.1	205410
غير مواطنين	1074542	88.5	140061	11.5	1214603	1966170	86.3	313420	13.7	1279590
الإجمالي	1180104	88.3	155790	11.7	1335894	2120000	85.3	365000	14.7	1485000

المصدر : ● الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان.

●● قوة العمل النسائية في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، تنمية.

3 - القانون :

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على سن القوانين التي من شأنها أن تحافظ على كرامة المرأة وتمكنها من العيش بهدوء وأمن وسلام. فقوانين الدولة تعاقب كل من يقوم بالمتاجرة بالنساء ودعوتهن إلى البغاء، حيث يظهر قانون العقوبات لسنة 1987م في مواده (354- 357) جزاءات صارمة لجريمة الاغتصاب وهتك العرض، ونصت المواد (358- 359) على العقوبات التي تقع على الفعل الفاضح والمخل بالحياء، كما تناول قانون العقوبات في مواده (360- 370) العقوبات الخاصة بالتحريض على الفجور والدعارة.

4 - الخدمات :

تقدم الدولة خدمات مجانية واسعة للسكان بشكل عام والمرأة بشكل خاص. ولم تميز الدولة في خدماتها بين المواطنين وغير المواطنين، بل شملت الجميع بالرعاية وتقديم الخدمة باختلاف أنواعها. وقد حرصت على توفير متطلبات الحياة المختلفة للمرأة بما يمكنها من تحقيق التناغم والانسجام مع العصر، فراعت بذلك خصوصيتها وأعطت اهتمامًا كبيرًا للجوانب القانونية والترويحية والثقافية والتعليمية والصحية.

أ- الخدمات الترويحية :

على صعيد الترويح عن المرأة، فقد تم تخصيص مجموعة من المرافق الخاصة للمرأة المواطنة وغير المواطنة على حد سواء، مثل : شاطئ السيدات بمنطقة رأس الأخضر بأبي ظبي، ومنتزه الشريعة للسيدات، وشاطئ الراحة للسيدات، والنوادي النسائية في مختلف إمارات الدولة، والحدائق نسائية، إضافة إلى تخصيص أيام للسيدات في الحدائق العامة والمهرجانات والفعاليات الترفيهية الأخرى. كما أتاحت لجميع الجاليات إقامة المراكز الاجتماعية والثقافية الخاصة بهم، وتنظيم الاحتفالات والمناسبات الوطنية

والاجتماعية والدينية دون معوقات. كما تهتم الدولة بتنظيم المهرجانات المختلفة على مدار السنة لتعبر عن مدى الانسجام بين جميع أطياف المجتمع. ومن المهرجانات التي تذكر في هذا الصدد مهرجان "القرية العالمية في دبي".

ب- الخدمات الثقافية :

يعيش في الدولة عدد كبير من النساء المغتربات عن أوطانهن، لذلك تتعدد الجنسيات والعقائد والانتماءات، وتتنوع السمات والخصائص والخلفيات الثقافية. وبالرغم من ذلك استطاعت الدولة أن تهيئ مناخًا اجتماعيًا يستوعب ذلك التباين في الثقافات، ويمكن الجاليات المختلفة من أن ممارسة شعائرها وطقوسها بالطريقة التي اعتادت عليها في أوطانها. وسمحت للجاليات بأن تؤسس لنفسها مراكز اجتماعية، وأندية ثقافية ورياضية، ومدارس وجامعات ودور عبادة وإذاعات وقنوات تلفزيونية.

ج- خدمات التعليم :

كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم للجميع. أنشئت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعنى بالتعليم بمراحله المختلفة. وأتاحت لجميع المواطنين ذكورًا وإناثًا وغير المواطنين كذلك التسجيل في مدارس الدولة. وشجعت القطاع الخاص على العمل في مجال التعليم؛ فظهرت مدارس الجاليات والمدارس الخاصة لتستقطب أعدادًا كبيرة من الطلبة. كما شجعت الدولة على إنشاء الكليات والجامعات الخاصة لتستوعب خريجي الثانوية العامة من الذكور والإناث. وبذلك تقدم الدولة خدمة لم شمل الأسر الوافدة بإبقاء أبنائهم داخل الدولة وتمكين الفتيات الوافدات من مواصلة التعليم العالي دون معوقات. ويوضح الجدول رقم(3) عدد الطلبة الوافدين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب النوع للسنوات 2002-2004م.

الجدول رقم(3) : الطلبة الوافدون المقيدون في التعليم العالي

حسب النوع للفترة 2002-2003 / 2003- 2004(4)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
2003 / 2002	13401	13414	26815
2004 / 2003	13205	15132	28337

المصدر : هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، تقرير الموارد البشرية 2004 .

د- خدمات الصحة

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة خدمات صحية متطورة. وقد تمكنت من بناء شبكة واسعة من المستشفيات العامة والتخصصية، والمراكز الصحية، والمرافق التشخيصية، مؤمنة بذلك احتياجات جميع السكان المواطنين وغير المواطنين. وعملت على تعزيز خدمات رعاية الأمومة والطفولة، وانعكس ذلك إيجابًا على معدلات المواليد الأحياء، وانخفضت معدلات الوفيات بين المواليد وحديثي الولادة الأطفال الرضع.

هـ - الاتصالات :

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة حزمة كبيرة من خدمات الاتصالات للأفراد والمؤسسات بمستويات عالمية. وتعتبر خدمة الهواتف الخلوية من الخدمات الرئيسة والمنتشرة بشكل كبير بين السكان؛ إذ بلغ عدد المشتركين، في نهاية مايو 2006م نحو (4,840,000) مشترك، بمعدل بلغ (102٪) لكل مئة من السكان. وتعد تلك النسبة من أعلى النسب المسجلة عالميًا من حيث انتشار هذه الخدمة. أما بالنسبة لخدمة الهاتف الثابت، فقد بلغ عدد المشتركين (1,250,000) خط في نهاية مايو (آيار) 2006م، و بلغت نسبة الانتشار نحو (26,3٪) لكل مئة من السكان. ومن الخدمات الحديثة التي أدخلت

ونمت نموًا كبيرًا بين السكان خدمة الإنترنت .إذ بلغ عدد المشتركين بخدمات الإنترنت (599,522) مشترك ، وبمعدل بلغ (12,6٪) لكل مئة من السكان ، ووصل عدد مستخدمي الشبكة العالمية في الدولة 2,034,042 مستخدم ، بمعدل انتشار بلغ (42,8٪) لكل مئة من السكان في نهاية مايو (آيار) 2006م ، وبلغ معدل استخدام المرأة للإنترنت نحو (14٪) لكل مئة من السكان في عام 2005م ، كما بلغ معدل استخدام المرأة للبريد الإلكتروني نحو (14٪) لكل مئة من السكان . وقد بلغ عدد الحاسبات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 673000 حاسب ، بمعدل انتشار (17٪) لكل مئة من السكان في عام 2003م . ويتوقع أن يصل عدد الحاسبات فيها إلى أكثر من (1,320,000) حاسب في نهاية عام 2008م .

ثالثاً : شبكة المرأة العربية في المهجر :

استجابة لتوصيات منتدى عمّان ، تفضلت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتبرع بتكلفة إنشاء شبكة خاصة بالمرأة العربية في بلاد المهجر تكون همزة وصل بين النساء العربيات المغتربات . وقد أعلن عن الشبكة خلال المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية "ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية : الإنجازات والتحديات" الذي عقد في مملكة البحرين في الفترة من 13 – 15 نوفمبر 2006م ، وتم تدشينها في مقر منظمة المرأة العربية بالقاهرة في مارس/ آذار 2007 .

وتستهدف الشبكة أن تكون مصدرًا أساسيًا لبيانات وافية عن السيدات العربيات المهاجرات وذلك من أجل التعريف بنجاحاتهن في الداخل تحفيزا للأجيال الشابة ، فضلا عن إيجاد وسائل يمكن عبرها نقل خبرة العالمات والمفكرات منهن إلى الباحثين والدارسين في الوطن ، إلى جانب الإفادة من هؤلاء السيدات كجسور اتصال ثقافي ايجابي مع الآخر الأجنبي ، كما تهدف الشبكة أن توفر منتديات حوار يمكن أن تلتقي عبرها هؤلاء

السيدات ويتواصلن فيما بينهن ، كذلك يقوم موقع الشبكة بتقديم خدمة معلوماتية متطورة لزواره من السيدات المهاجرات عن الأماكن والجهات التي يمكن أن يفدن منها أو يحتجن إليها في البلاد اللاتي يتخذن منها مستقرا .

ويشتمل موقع الشبكة على :

- قاعدة بيانات (باللغتين العربية والانجليزية) لجميع دول العالم (192دولة)، تتضمن معلومات عن بعض الخدمات الموجودة في هذه الدول والتي تفيد المرأة العربية في المهجر .

- قاعدة بيانات تضم أسماء السيدات العربيات المهاجرات من أصحاب الانجازات في مجالات أكاديمية وفكرية واجتماعية مختلفة . مع اشتمال بيانات كل سيدة وتفاصيل عن سيرة حياتها وانجازاتها وطرق الاتصال بها .

- منتديات للحوار تمكن السيدات العربيات في بلاد المهجر من التواصل فيما بينهن أو فيماب ينهن وبين أوطانهن الأم .

تطبيقات توصيات إعلان عمان حول المرأة في بلاد المهجر :

- **التوصية الأولى : إنشاء آليه تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات في هذه الظروف الصعبة.**

ما تم لتفعيل هذه التوصية :

إنشاء شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر .

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- منظمة المرأة العربية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- تصميم الشبكة .

- تجهيز البنية الأساسية للمشروع.

- بدء العمل في بناء قواعد البيانات المتضمنة في المشروع.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- الدعم السياسي لتنفيذ التوصية.

- توافر الموارد.

التحديات :

- صعوبة الوصول للبيانات.

- الترويج والتعريف الواسع بالشبكة.

ما تم للتعامل مع التحديات :

- التخطيط للتواصل مع جهات قطرية وعربية معنية للحصول على أكبر كم من البيانات المتاحة.

- وضع خطة للترويج تنفذ عقب اطلاق الشبكة في المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية (ابوظبي، نوفمبر2008).

● التوصية الثانية : الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص.

ما تم لتفعيل تلك التوصية :

- قيام وسائل الإعلام الإماراتي بدور محوري في إبراز القضية الفلسطينية على الساحة العالمية.

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وسائل الإعلام في الدولة والوطن العربي.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- يتبنى الإعلام الإماراتي خطابا متوازنا وعقلانيا يحافظ على الحقوق العربية والإسلامية، ويراعي العلاقات العربية ومصالحها مع دول العالم، كما يبرز دومًا حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المشروعة.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- ينطلق الإعلام الإماراتي في تناوله للقضية الفلسطينية من المواقف الثابتة والواضحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته.

التحديات :

- لا توجد.

إجراءات مستقبلية :

- الاستمرار في دعم القضية وتكثيف الحملات الإعلامية بما يخدم حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

- **التوصية الثالثة : العمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وأوطانهن.**

ما تم لتفعيل تلك الوصية :

- هناك برامج متنوعة يبثها الإعلام الإماراتي المرئي على مدار الساعة، ويراعي فيها الحاجات المختلفة للمغترب العربي في جميع أنحاء العالم.

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وسائل الإعلام الإماراتية المرئية .

دور كل جهة في إنجاز التوصية :

- إعداد البرامج .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- توجد ٨ محطات تلفزيونية في الإمارات .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- توافر البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .
- توافر الكوادر البشرية المؤهلة .
- الرغبة في التواصل مع العالم .

التحديات :

- تغطية أكبر مساحة ممكنة من العالم .
- تحقيق الجودة .

ما تم للتعامل مع التحديات :

- السعي الدائم لتطوير الخدمة .

- **التوصية الرابعة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.**

ما تم لتفعيل تلك التوصية :

- إنشاء مراكز تعليمية خيرية في بعض دول العالم .

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- مؤسسة زايد للأعمال الخيرية .
- هيئة الهلال الأحمر .
- هيئة آل مكتوم الخيرية .
- الاتحاد النسائي العام .
- منظمة المرأة العربية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن

- كلية زايد للبنات في أوكلاند- نيوزيلندة .
- مركز الشيخ زايد الثقافي في استكهولم- السويد .
- موقع الدراسات الإسلامية في جامعة كامبرج .
- كلية زايد الجامعية للآداب والقانون والعلوم في جامعة الشيخ آدم بركة- تشاد .
- مركز زايد لرعاية الأيتام في ممباسا - كينيا .
- كلية زايد في باماكو - مالي .
- مركز زايد في بكين - الصين .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- حرص الدولة على دعم الجاليات العربية والإسلامية في العالم .

- **التوصية الخامسة : دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية.**

ما تم لتفعيل تلك التوصية :

- إنشاء مراكز اجتماعية وثقافية للجاليات العربية في الدولة .
- السماح للمرأة العربية بالانتساب إلى الجمعيات النسائية في الدولة .

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة الشئون الاجتماعية .
- السلطات المحلية .
- الاتحاد النسائي العام .

دور كل جهة في إنجاز التوصية :

- منح التراخيص ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إنشاء مراكز عديدة .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- التشريعات .

التحديات :

- لا توجد .

- **التوصية السابعة : الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب في بلاد المهجر، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج.**

الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية :

- جامعة الدول العربية .

- **التوصيـة الثامنة : التعريف بالكفـاءات النسائية في الخارج، والاسـتفادة من قدراتهن وخبراتهن .**

ما تم لتفعيل تلك التوصية :

- الاستفادة من الكفاءات النسائية في مجال التعليم والتدريب والمجالات الأخرى .

الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- المؤسسات العامة والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

دور كل جهة في إنجاز التوصية :

- التوظيف .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- تعيين أعداد كبيرة من الكفاءات النسائية .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- الحوافز المادية .
- فرص العمل .
- الانسجام الثقافي .
- الاستقرار السياسي .

التحديات :

- المحافظة على الكفاءات النسائية .

7 ـ ما تم للتعامل مع التحديات :

- تهيئة بيئة عمل مناسبة ، ودعمها بالتشريعات التي تضمن الحقوق الوظيفية للمرأة .

ثالثًا- الجمهورية التونسية :

مقدمة : عرفت الهجرة التونسية بداية من الثمانينات تحولات عميقة وجذرية في هيكلتها ومكوناتها، فبعد أن كانت هجرة عمالية ووقتية يختص بها الرجال فحسب، طغت عليها تدريجيًا فكرة الاستقرار ببلدان الإقامة؛ مما جعلها هجرة أسرية امتازت بتواجد مكثف للعنصر النسائي نتيجة للتجمع العائلي والزيجات بالخارج.

ويقدر مجموع النساء التونسيات المقيمات بالمهجر اليوم حسب إحصائيات وزارة الشئون الخارجية بـ 264.105، أي بنسبة بلغت 28٪ من مجموع الجالية بالخارج.

لقد اعتبرت تونس، بقيادة سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي**، أن قضية المرأة عامة جزء مهم من قضية التنمية الشاملة، وأن حقوق المرأة بجميع مستوياتها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فالدفاع عن المرأة، وصيانة مكاسبها وتطويرها، ليس هدفًا في حدّ ذاته فحسب، بل يندرج ضمن منظومة الحفاظ على الأسرة و ضمان توازنها النفسي والاجتماعي، بوصفها النواة الأساسية لكلّ مجتمع سليم متوازن. ومن هذا المنطلق كانت العناية الرئاسية بالمرأة المهاجرة واضحة في كلّ المبادرات الريادية التي قام بها السيد الرئيس لحماية حقوقها ورعايتها في دول الإقامة.

وتمثلت المبادرات العديدة فيما يلي :

- إحداث ديوان التونسيين بالخارج التابع لوزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.
- كما عملت حكومة العهد الجديد عبر مختلف المؤسسات المتواجدة بالخارج على تكثيف هذه الرعاية دفاعًا عن مصالح الأسرة، وعن مصالح الأطفال؛ فبعثت فضاءات الأسرة إلى حيث يتواجد المهاجرون بكثافة.

وتشهد هذه الفضاءات نشاطات متنوعة تتمثل خاصّة في الاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية، إلى جانب المحاضرات والمعارض، ويواكب الملحقون الاجتماعيون ومنشطو هذه الفضاءات كلّ هذه التظاهرات، ويولونها كلّ العناية والاهتمام مع توعية الأسرة - وخاصة المرأة باعتبارها العنصر المحرّك للأسرة - بضرورة إشراك أبنائها في مختلف الأنشطة؛ نظرًا لما لها من أهمية اجتماعية؛ حيث تسهم في إخراج المرأة من عزلتها، و تعطيها فرصة التعبير عن ذاتها.

● بالنسبة لتطوير الخطاب الإعلامي الموجه للجالية، شهد الإعلام الموجه للأسرة التونسية المقيمة بالخارج تنوعًا وثراءً، وذلك على مستوى المشاركات التلفزيونية والإذاعية. وفي هذا المجال يتواصل دعم البرنامج التلفزيوني الموجه للتونسيين بالخارج" همزة وصل" الذي يبث مباشرة عبر القناة الفضائية " تونس 7 "، ويشارك في فعاليته أفراد الجالية بالمهجر، خاصة وأن التونسيين بالخارج بإمكانهم التقاط برامج القناة "7" الفضائية والاستفادة من الباقات الرقمية "Les Bouquets Numériques" وشبكة الإنترنت بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية وشبكة "Télévision par satellite" الفرنسية.

وقد شهد قطاع الإرسال الإذاعي والتلفزيوني منذ التغيير تطورًا ملحوظًا على مستوى الجودة والخدمات ومضمون البرامج، خدمة لنشر ثقافتنا وهويتنا العربية الإسلامية.

كما يتواصل في هذا السياق إصدار نشرات ومجلات موجهة للجالية، مثل مجلة "ياسمين للأطفال"، ودليل "التونسي بالخارج"، "والأدلة التشريعية للتونسيين المقيمين بالخارج"، وكذلك الوثيقتان المهمتان " سياسة رائدة ورعاية شاملة"، و"عناية رئاسية موصولة". وتطويرًا للإعلام الموجه للأسرة التونسية المقيمة خارج حدود الوطن، ودعمًا للآليات المتوافرة حتى يواكب هذا الجانب المهم من التأطير والرعاية التطور التكنولوجي

في مجال الإعلام والاتصال، يقع العمل على إثراء موقع الويب الخاص بالتونسيين بالخارج www.OTE.Nat.tn بجمع كل المعلومات التي تهم التونسيين بالخارج، والذين أصبح بإمكانهم الحصول على الإرشادات التي يحتاجونها في جميع المجالات بالسّرعة والمرونة الملائمتين.

كما يقع العمل على تأمين خدمات بريدية ومالية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وعائلاتهم المقيمة بتونس والخارج، ومن أهم تلك الخدمات :

- خدمة البريد السريع المشخص بجودة عالية.
- خدمة الإدّخار بواسطة الإعلامية.
- خدمة الحوالات الإلكترونية بفضل الانضمام لشبكة " Western Union " البريدية الأوروبية لتبادل الحوالات العادية " Eurogiro ".
- تمثلت أهم مظاهر العناية بالأسرة التونسية بالخارج فيما أولته دولة التغيير من اهتمام متزايد **بتعليم اللغة العربية** للأجيال الجديدة للهجرة، وذلك بهدف ربط هذه الأجيال بهويتها الوطنية التونسية، وترسيخ الوعي لديها بالانتماء الثقافي والحضاري إلى تونس هذا الوطن العربي المسلم.

وقد عرف تعليم اللّغة العربية والحضارة العربية الإسلامية منذ التغيير تطورًا مطردًا على جميع الأصعدة، وذلك بهدف تحقيق أفضل النتائج. ومن أهم الإنجازات في هذا المجال العمل على توسيع الخارطة بهذا التعليم عن طريق فتح مراكز جديدة، وتعزيز إطار التعليم بمساعدة مختلف الهياكل التونسية الرّسمية، التي عملت على دعم تعليم اللغة والحضارة العربية عن طريق توفير الكتب التعليمية؛ مما أسهم في تنشيط هذا البرنامج وتعزيز الإقبال عليه.

- وبخصوص دعم وتعزيز الجهود الرّامية للتنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر – وخاصة النساء والأجيال الجديدة– من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية، تعمل تونس على تطوير النسيج الجمعياتي بالخارج (463 جمعية بالخارج)، وعلى إحداث جمعيات بالمهجر، ومنها الجمعيات النسائية (77 جمعية نسائية)، حيث تستغل هذه "التنظيمات" المناسبات العربية للقيام بأنشطة مشتركة مع نظيراتها من مختلف البلدان الشقيقة، وتكون هذه الأنشطة مناسبة لتبادل التجارب في ميدان الإحاطة بالأسرة العربية ككل.
- وحول توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر ،عملتْ بعض المنظمات النسائية التونسية، مثل : الاتحاد الوطني للمرأة التونسية و الجمعية التونسية للأمهات، إلى بعث فروع بالخارج للمّ شمل النساء وتوحيد أنشطتهن، وخاصة مواكبة أنشطة الجاليات العربية الأخرى.
- وفي اطار التعريف بالكفاءات النسائية بالخارج، أنجز ديوان التونسيين بالخارج سجلّا بالكفاءات المقيمة بالخارج، وسجلاً آخر بالجمعيات التونسية الناشطة بالخارج. وقد بلغت إلى حدّ الآن نسبة الكفاءات النسائية المسجلة نحو 10٪ من مجموع الكفاءات المسجلّة بالخارج. وينكب الدّيوان على إنجاز قسم خاص بالكفاءات النسائية، وكذلك الكفاءات النسائية الناشطة في الهيئات المنتخبة بالخارج.

وقد تعززت العناية الرئاسية بالجالية التونسية، و أصبحت تحتل مكانة مرموقة ضمن البرنامج الرئاسي "تونس الغد 2004-2009م"، خاصة وأن سيادة الرئيس أفردها بنقطة تضمنت العديد من الأهداف الطموحة تتعلق بالأسرة التونسية بالخارج عامّة والمرأة المهاجرة خاصّة، مثل : وضع استراتجية مُثلى لربط الصّلة الدائمة والمشخصّة للتعامل مع

الكفاءات الممتازة (نساءًا ورجالاً) تكون متلائمة وخصوصيات كل فئة منها؛ بهدف توثيق العلاقة بها، وتفعيل مشاركتها في البرامج الوطنية، وهو ما أفرز- إلى جانب تنامي عدد الأجيال الجديدة بالمهجر- شرائح وفئات أخرى يتمثل أبرزها في الكفاءات العلمية، ورجال الأعمال، والتجار، وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وقد بلغ عدد الكفاءات التونسية سنة 2006م -اعتمادًا على سجل الكفاءات الذي أنجزه ديوان التونسيين بالخارج والذي يقوم بتحديثه بصفة دورية ومتواصلة- (6574) كفاءة، نجد من بينها (594) امرأة اقتحمت ميادين علمية واقتصادية شتى.

- وبخصوص وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديد لزيادة ربطهم بوطنهم الأمّ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم، تعتبر تونس الأجيال الجديدة للهجرة امتدادًا طبيعيًا للجالية التونسية بالخارج ككل؛ لذلك خصتها سياسة العهد الجديد بقيادة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بعناية خاصّة، حيث توافرت لها الفضاءات الثقافية والتعليمية في بلد الإقامة، مع تخصيص دروس لشدّها لثقافتها العربية الإسلامية و هويتها. كما تستفيد هذه الشريحة من رحلات استطلاعية إلى البلد الأمّ تونس للوقوف على أهم الإنجازات في جميع الميادين، وزيارة المعالم الأثرية والمناطق السياحية، كما أنها فرصة للاحتكاك بأبناء وطنهم من مختلف الجهات في الخارج والمقيمين في تونس، والتأكد من أن بلدهم متطور يستطاب فيه العيش ويستحق الافتخار به.

رابعاً- الجمهورية الجزائرية :

لم يخل تاريخ البشر على وجه الأرض من الترحال والهجرة، لكن الملاحظ أن الهجرة غدت ظاهرة يزداد انتشارها في شتى القارات ولدى مختلف الشعوب والمجموعات.

وبحسب الأمم المتحدة فإن هجرة النساء في تزايد مستمر، إذ شكلت شريحة النساء والفتيات أكثر من نصف عدد المهاجرين الذين بلغ عددهم 175 مليون شخص عام 2003م.

وإن كانت أسباب الهجرة متعددة، إلا أن النساء تهجرن أوطانهن غالبًا لإعالة أسرهن، ومن ثم فإن النساء المهاجرات تضطلعن بدور مهم في تنمية بلدانهن الأصلية وكذا الدول المستقبلة. وأيًا كانت أسباب الهجرة فإن المطلوب اليوم هو إعداد سياسات ومبادرات تمكّن من التعامل مع الظاهرة في إطار مقاربة متكاملة تراعي كل هذه الأسباب.

في هذا السياق يتعين أن يكون للعولمة دور يقوم على المشاركة، وأن يكون لها وجه إنساني في التعامل مع شعوب كل المناطق والدول؛ تفاديًا لإقصاء مجموعات بشرية بكاملها فُرضت عليها الهجرة نتيجة التفاوت وعدم تكافؤ الفرص في مجال التنمية الاقتصادية.

من هذا المنظور يجب اعتبار الهجرة كعامل تقارب وتبادل بين الشعوب؛ لكونها تسهم كثيرًا في تطور الدول المستقبلة، وفي تنوع وتعزيز الثراء الثقافي بين الأجناس البشرية.

ولكن وبخلاف هذا، يلاحظ أن المهاجرين يتعرضون بشكل متنام للأحكام المسبقة وللنبذ والكراهية؛ مما يحتم على البلدان المستقبلة بذل جهد مؤكد لترقية ثقافة التسامح.

ومن أجل حماية المهاجرين فإن المجموعة الدولية مطالبة من جهتها بإنفاذ القوانين

الدولية ذات الصلة، مثل : اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، وهي الاتفاقية التي لم يصادق عليها سوى عدد قليل من الدول.

إن الجزائر التي صادقت على هذه الآلية المهمة، تفضل دومًا الحوار والتعاون في معالجة القضايا المرتبطة بإشكالية الهجرة، وذلك ضمن المنتديات والأطر الإقليمية والدولية المخصصة لهذه الإشكالية. وتحرص الجزائر دومًا على إبقاء الصلة قائمة بين أبنائها المهاجرين والوطن الأم؛ إذ تشارك الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها ممثلة في الهيئات التشريعية للبلاد.

وضمن هذا التوجه تسهر القنصليات الجزائرية عبر العالم بانتظام على تقديم الخدمات اللازمة لصالح الجالية الجزائرية بالخارج. كما خصصت الدولة لهذه الجالية محطات تلفزيونية وقنوات إذاعية تمكنها من الإطلاع على ما يجري داخل الوطن الأم ومتابعته، إضافة إلى النشاطات الثقافية المنظمة باستمرار لفائدة الجزائريين المقيمين في الخارج.

- **التوصية الأولى : التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله بإنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر؛ لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات، خاصة في هذه الظروف الصعبة، والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة.**

  تأكيد أهمية هذه التوصية وضرورة تفعيلها من خلال منظمة المرأة العربية.

- **التوصية الثانية : الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، ويبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، ويعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعّال بين النساء العربيات في بلاد المهجر.**

خصصت التلفزيون الوطني برنامجًا إعلاميًا هو برنامج "بدون تأشيرة". ويهتم هذا البرنامج بشئون الجالية، ويعكس اهتماماتهم، ويحقق تواصلهم مع بلادهم. ويمكن لهذا البرنامج أن يكون نواة لبرامج أخرى تحقق التواصل بين النساء العربيات في بلاد المهجر. هذا إضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة لهن.

- **التوصية الثالثة : العمل على إنشاء قناة فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية لتعريف العالم بالقضايا العربية، وتحقيق التواصل الثقافي، وغرس قيم الانتماء بينهم.**

خصصت **الجزائر** للجالية في المهجر قناتين تلفزيونيتين " algeria-canal " و"**الجزائرية الثالثة**" لتمكنهم من الإطلاع على ما يجري داخل الوطن الأم ومتابعته، والتعريف بالقضايا العربية بشكل عام. هذا إضافة إلى تنظيم نشاطات ثقافية منظمة باستمرار لفائدة الجزائريين وكل العرب المقيمين بالخارج.

- **التوصية الرابعة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر- وخاصة بين النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات النسائية في بلاد المهجر.**

حرصت الجزائر منذ السبعينات من خلال وزارة التربية على تدريس اللغة العربية بين المهاجرين، خاصة الأجيال الجديدة، ولاسيما في فرنسا حيث يوجد أكبر عدد منهم، وذلك بإرسال بعثات تدريسية نظامية؛ وهذا لإبقاء الصلة قائمة بين أبنائها المهاجرين والوطن الأم. كما تم فتح مدرسة ثانوية بباريس لصالح الجالية الجزائرية والعربية المقيمة في فرنسا، إضافة إلى الدور الذي تقوم به المساجد في تعليم اللغة العربية، وكذا الدور الذي تقوم به الكثير من الجمعيات.

التوصية الخامسة : دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر وخاصة النساء والأجيال الجديدة من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية.

يوجد مئات من الجمعيات - خاصة في فرنسا حيث توجد أكبر جالية جزائرية بالمهجر - تترأسها نساء جزائريات . وتنشط أساسًا في مجالات التضامن والمساعدة ، وتعليم اللغة العربية . والدعم المدرسي . وإدماج الشباب ذوي الأوضاع الصعبة .

وتعمل هذه الجمعيات بدعم من القنصليات الجزائرية بالخارج ، وكذلك بمساعدة مالية من السلطات المحلية الفرنسية تلك المساعدة التي توجه للجمعيات الموجودة بفرنسا .

- **التوصية السادسة : الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب المغتربين في بلادهم الأم ، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج .**

يوجد بوزارة الخارجية دائرة إدارية تعنى بشئون المهاجرين الجزائريين ، وتقوم القنصليات الجزائرية بالخارج بمتابعة شئون المهاجرين ، وحل مشكلاتهم ، وضمان حمايتهم القانونية .

- **التوصية السابعة : توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر .**

يوجد تنسيق وتعاون بين التنظيمات النسائية في المهجر والتنظيمات الوطنية ، خاصة التنظيمات النسائية منها . وقد برز هذا التعاون خلال الكوارث التي تعرضت لها الجزائر . مثل : فيضان باب الواد ، أو زلزالي عين تيموشنت وبومرداس . وتمثل هذا التعاون في جمع المساعدات وإرسالها من بلاد المهجر ، وتوزيعها على المتضررين في البلاد الأم . علمًا بأن هناك جمعيات في المهجر معتمدة من الهلال الأحمر الجزائري .

- **التوصية الثامنة : التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج ، والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن .**

تقوم الجزائر بتنظيم ندوات وطنية للكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج ، بما فيها

الكفاءات النسائية ، كما يقوم رئيس الجمهورية بتنظيم لقاءات معهم خلال تنقلاته للخارج ودعوتهم لتقديم خدماتهم وإفادة بلدهم الأم بخبراتهم .

- **التوصية التاسعة : وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة لزيادة ربطهم بوطنهم الأم ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم .**

في هذا الإطار قامت الجزائر بإنشاء مدرسة ثانوية بفرنسا ، وفتح أقسام للغة العربية ، وإرسال بعثات من مدرسي اللغة العربية ، كما تقوم وزارة الشئون الدينية بإرسال بعثات دينية ومندوبين عن الوزارة للإبقاء على أواصر الصلة بين البلدان الأصلية وبلدان الإقامة ، وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة .

ويبقى من الضروري وضع استراتيجية عربية تعنى بهذا الموضوع .

تطبيقات توصيات إعلان عمان حول المرأة في بلاد المهجر :

- **التوصية الأولى : التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله بإنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر ؛ لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات ، خاصة في هذه الظروف الصعبة ، والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- التأكيد على المبادرة .

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- منظمة المرأة العربية .

- **التوصية الثانية : الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي ، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام ، وفي فلسطين بشكل خاص ، ويبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية ، ويعمل على**

تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر ؛ لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في بلاد المهجر.

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- تخصيص حصص تلفزيونية وأخرى إذاعية.

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- مؤسستا التلفزيون والإذاعة.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إنشاء محطتين تلفزيونيتين (عربي - فرنسي).

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- اهتمام الدولة بالجالية المغتربة.

التحديات :

- تطوير هذه الأعمال للحفاظ على الهوية في ظل زحف العولمة.

ما تم للتعامل مع التحديات :

- تعزيز عمل الاتصال والإعلام.

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستقبلاً.

- **التوصية الثانية : العمل على إنشاء قناة فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية ؛ لتعريف العالم بالقضايا العربية، والتواصل الثقافي، وغرس قيم الانتماء بينهم.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- تخصيص حصة تلفزيونية وأخرى إذاعية .

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- مؤسستا التلفزيون والإذاعة .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إنشاء محطتين تلفزيونيتين (عربي - فرنسي) .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- اهتمام الدولة بالجالية .

التحديات :

- تطوير هذه الأعمال .

ما تم للتعامل مع التحديات :

- تقرير عمل الاتصال والإعلام .

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستقبلاً .

- **التوصية الثالثة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر - وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات النسائية في بلاد المهجر.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- إنشاء أقسام بالمدارس الأجنبية لتدريس اللغة العربية .

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة التربية (إرسال البعثات التدريسية)

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إنشاء محطتين تلفزيونيتين (عربي - فرنسي).

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- الإرادة السياسية، وإقبال المهاجرين على تسجيل أبنائهم لتعلم لغتهم الوطنية.

التحديات :

- تعميم التجربة في كل الدول التي يوجد بها مغتربون.

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستقبلاً.

- **التوصية الرابعة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- تقديم الدعم.

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- القنصليات، والهلال الأحمر الجزائري، والجمعيات.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- مساعدة المغتربين على تعلم اللغة العربية، وتقديم الدعم المدرسي، والعمل على إدماج الشباب ذوي الأوضاع الصعبة.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- اهتمام الدولة بالجالية الجزائرية في المهجر .

التحديات :

- تكثيف الصلة في كل الدول التي يوجد بها مغتربون جزائريون .

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر .

- **التوصية الخامسة : دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر - وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- التعاون بين الجمعيات الوطنية والتنظيمات الموجود بالخارج .

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- الجمعيات والاتحادات النسائية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- تقديم الدعم ، وإرسال المساعدات للمنكوبين من جراء الكوارث الطبيعية .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- دعم القنصليات ، والمساعدات المالية التي تقدمها السلطات المحلية لبلد الاستقبال .

التحديات :

- توسيع التعاون مع تنظيمات في دول أخرى من العالم يوجد بها مغتربون .

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر .

● **التوصية السابعة : التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج ، والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- تنظيم ندوات للكفاءات الجزائرية بالخارج ، ولقاءات رئيس الجمهورية مع الجالية الجزائرية بالمهجر .

الجهة المسئولة عن تفعيلها :

- القطاعات الوزارية المعنية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- استقطاب بعض الكفاءات العلمية .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- الإرادة السياسية ، والعلاقة الكبيرة التي تربط المغتربين ببلدهم الأم .

التحديات :

- توفير الإمكانيات المادية والتقنية التي تتيح تنفيذ هذه الأنشطة .

المدى الزمني اللازم للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر .

خامساً- الجمهورية العربية السورية :

- **التوصية الأولى : إنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في المهجر.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- تم إنشاء وزارة خاصة للمغتربين في سوريا بعد أن كان ما يتعلق بالمغتربين جزءًا من عمل وزارة الخارجية من خلال دائرة خاصة.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة المغتربين والهيئات الاغترابية في بلاد المهجر.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- تحقيق قدر كبير من التواصل مع المغتربين عامة من خلال الهيئات الاغترابية التي ينتمون إليها (الجمعيات، والنوادي، والروابط، والاتحادات، والجمعيات، . . . إلخ).

-عمل قاعدة بيانات.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- وجود وزارة خاصة بالمغتربين. .

- رغبة المغتربين بشكل عام في التواصل مع الوطن الأم وتوثيق علاقاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع مؤسساته.

التحديات :

- التباعد الجغرافي الكبير، حيث ينتشر المغتربون في كافة أنحاء العالم.

- **التوصية الثانية : الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم، ويبرز القيم العربية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، وتخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وبين أوطانهن.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- إنشاء فضائية سورية تبث برامج موجهة للمغتربين رجالاً ونساء .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة الإعلام ، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- الاهتمام بالتعريف بقضايا الوطن الأم ، وبث برامج تعرف المواطنين السوريين بنشاطات إخوانهم المغتربين واهتماماتهم .

- إبراز النماذج المشرقة لمغتربين حققوا نجاحات كبيرة ، وأسهموا في تعزيز الروابط مع الوطن الأم .

التحديات :

- النظر في تطوير الخطاب الإعلامي القائم الموجه بشكل عام دون تخصيص المغتربين .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر .

- **التوصية الرابعة : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر ، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- إعداد دراسة لإحداث مركز لتعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة المغتربين .

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- قطعت الدراسة المشار إليها مرحلة جيدة .

- درجت سوريا منذ سنوات كثيرة على تشجيع تعلم المغتربين للغة العربية، وعملت الملحقيات الثقافية في السفارات السورية على مساعدة هيئات الاغتراب في التعليم، عن طريق تزويدها بالكتب الدراسية وأحيانًا بالمعلمين، وكذلك عملت المراكز الثقافية السورية في بلدان الاغتراب على المساعدة في تعلم اللغة العربية.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- رغبة بعض المغتربين في تعلم اللغة العربية، خاصة من يخطط منهم للعودة مستقبلاً إلى الوطن.

التحديات :

التباعد الجغرافي والتكاليف المرتفعة لإقامة مراكز تعليمية عديدة.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- يُتوقع إنشاء المراكز عام 2010، أما العمل الرديف من خلال السفارات فهو مستمر.

- **التوصية الرابعة : التخطيط لعقد ملتقى سنوي للاستفادة من خبرات سيدات الأعمال في بلدان الاغتراب في تطوير القطاعات المشابهة في الوطن.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- جمع إحصاءات عن السيدات اللواتي يمكن العمل معهن.
- تحقيق بعض الاتصالات لغرض التحرك.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة المغتربين.
- المؤسسات الاغترابية، وخاصة المؤسسات النسائية إن وجدت.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- إنشاء قاعدة بيانات بالشخصيات المذكورة.
- وضع أسس التحرك وبرنامجه.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- نهاية عام 2007م.

إجراءات مستقبلية :

- إقرار دورية الملتقى أو وفق الحاجة.
- الاستمرار.

- **التوصية الخامسة : إقامة مخيمات صيفية لأبناء المغتربين في مجالات السياحة، والثقافة، والتواصل الاجتماعي.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية :

- بدأ التحضير لها.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها :

- وزارة المغتربين.
- المجلس الاستشاري الاغترابي.

الإنجازات التي تمت حتى الآن :

- اتُخذت إجراءات عديدة لإقامة المخيم عام 2006م.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز :

- المساعدة التي يقدمها المجلس الاغترابي.
- اهتمام الجهات المختلفة في سورية بإقامة هذه المخيمات وإنجاحها.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- نهاية العام الحالي .

إجراءات مستقبلية:

- تطوير فكرة المخيمات وتوسيعها لتشمل بلدانًا اغترابية عديدة .
- الاستمرار .

- **التوصية السادسة : دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلدان المهجر-وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- توجد لدى الجاليات العربية السورية في بلدان المهجر مؤسسات مختلفة تجمع المغتربين ، وهي الجمعيات ، والنوادي ، والروابط ، وغير ذلك . وهذه المؤسسات عديدة وكثيرة؛ لذلك فإن وزارة المغتربين تعمل على توحيد هذه المؤسسات في روابط فاعلة مع الحفاظ على نشاطات كل جهة ، والهدف من ذلك هو تعزيز إمكانات التنسيق والتواصل مع المغتربين من خلال روابط جامعة .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- وزارة المغتربين بالتعاون مع السفارات السورية في بلدان الاغتراب .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- جرى إنشاء عدد من الروابط ، وهي تقوم بجهد تنسيقي جيد ، واتصالاتها مع الوطن من خلال وزارة المغتربين قائم وبشكل جيد ، ويوجد تركيز على الأجيال الجديدة من المغتربين ، وهو أمر نلمس أنه يعطي نتائج إيجابية .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمر .

سادساً- الجمهورية السودانية: -(وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل)

مقدمة: يأتي إعداد هذه الورقة بناءً على تكليف الجهة المنظمة بإعداد ورقة للمشاركة بها في مؤتمر المرأة العربية. وتقع الورقة في جزئين:

يختص **الجزء الأول** بمخرجات وتوصيات منتدى "المرأة العربية في بلاد المهجر - أكتوبر (تشرين أول) 2001م"، ورصد ما بذل من جهد في سبيل إنفاذ تلك التوصيات في شكل مصفوفة تساعد في رصد الجهود القطرية وتجميعها على المستوى القومي.

أما **الجزء الثاني** فهو جزء تحليلي يركز على الخصوصية القطرية لطبيعة الهجرة في السودان، وأثارها وانعكاساتها على المتأثرين بها، مع التركيز على أفراد الأسرة الباقين بالسودان (الزوجة والأطفال).

عرف الإنسان الهجرة ومارسها منذ أقدم العصور سعيًا وراء رزقه، أو من أجل الحفاظ على حياته وأمنه، أو لأسباب فرضتها أوضاع سياسية أو دوافع دينية، أو للتكيف مع ظروف أيكولوجية أو ضغوط أملتها ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو عرقية.

عرف السودان الهجرة إليه من أزمان بعيدة بسبب خصوبة أراضيه واتساعها. أما الهجرة منه أو بتعبير أدق انتقال العمالة من السودان للإقامة والعمل بالخارج فإنها تعتبر ظاهرة حديثة نسبيًا، بدأت بصورة واضحة المعالم مع بدء عقد السبعينات. فأصبحت تشكل ظاهرة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الواضحة. وتشير المعلومات المستقاه من مسوحات الهجرة والقوى العاملة أن وجهة (97٪) من المهاجرين هي العالم العربي، كما أنها هجرة ذكور في الأغلب؛ إذ تشكل الإناث المشاركات في الهجرة نسبة تبلغ (4٪) فقط، فضلاً عن المرافقات للأزواج، بينما يبقي حوالي (48٪) من زوجات المهاجرين بالسودان.

ورغم ذلك فإن الدراسات الخاصة بانعكاسات الهجرة على أوضاع وأدوار أفراد الأسرة التي لم ترافق الزوج في هجرته تكاد تكون معدومة.

وعمومًا تشكل الهجرة وانتقال العمالة إلي الخارج واقعًا جديدًا لأسرة المهاجر المقيمة بالسودان؛ حيث تؤدي إلى تغيير دور ومكانة الزوجة، وتؤثر ايضًا على تربية وتنشئة الأبناء خصوصًا الأبناء الذكور، وتبرز دور الأقارب في الأسرة السودانية (بديل الأب).

الجزء الأول : متابعة توصيات منتدى "المرأة العربية في بلاد المهجر"

نحاول في هذا الجزء متابعة توصيات المنتدى، علمًا بأن المنتدى انعقد في أكتوبر(تشرين الأول) 2001م بعمان، وأصدر 9 توصيات. يلاحظ أن بعض التوصيات تنفذ على المستوى العربي وليس على المستوى القطري، فالتوصيات المتعلقة بإنشاء فضائية عربية، وما يتصل بها من تطوير خطاب إعلامي عربي، أو وضع استراتيجية عربية هي توصيات يصعب متابعتها على المستوى القطري.

من ناحية ثانية فإن الفترة موضوع الدراسة شهدت أحداث 11 سبتمبر (أيلول) وتداعياتها، مما ضيق الخناق على المهاجرين العرب والمسلمين، حيث تبعتها تغيرات كثيرة في قوانين الهجرة والإقامة تضرر منها المهاجرون المسلمون بصورة أساسية. كما كشفت الأحداث العنيفة في ضواحي فرنسا -والتي امتدت إلى أجزاء أخرى- فشل النظام الغربي في إدماج المهاجرين من الجيل الثاني. وعمومًا فإن صورة العربي المسلم قد اهتزت في وسائل الإعلام الغربي، وأفلح الإعلام المضاد في ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين.

ورغم ما تمت الإشارة إليه من ضعف مشاركة المرأة في تيار الهجرة، وتركز هجرة السودانيين في العالم العربي، فقد اهتم السودان بالآليات الوطنية الخاصة بتحقيق

التواصل مع السودانيين في بلاد المهجر ، فتم إنشاء جهاز السودانيين العاملين بالخارج ، وتم تشجيع قيام الجاليات السودانية ببلاد المهجر ، كما أصبح انعقاد المؤتمر السنوي للسودانيين العاملين بالخارج راتبًا منذ ذلك التاريخ .

قام الجهاز بمساعدة السفارات في رصد السودانيين الممتازين بالخارج (ذكورًا وإناثًا) ، وتم عقد لقاء لهم بالخرطوم .

كذلك تم حصر السودانيين العاملين بالمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ، وتم عقد لقاء لهم بالخرطوم في يناير الماضي . ويتواصل السعي لعقد مؤتمر الإعلاميين العاملين بالخارج . وربطًا لأبناء المهاجرين بالوطن تم فتح ١٢ مركزًا لامتحانات الشهادة السودانية في تشاد ، وليبيا ، واليمن ، والمملكة العربية السعودية ، وقطر ، وباكستان ، والصومال .

كما تم تنشيط إدارة الإعلام الخارجي لعكس صورة السودان ، ونشطت الصحافة السودانية في تخصيص صفحات للمغتربين ، فضلاً عن قيام الفضائية السودانية . ويلخص الملحق رقم (1) هذه الجهود في شكل مصفوفة .

الجزء الثاني: تأثير هجرة الزوج وعمله خارج السودان على حياة الزوجة والأطفال:

يُعتمد في هذا الجزء على دراسة مسحية أعدها الباحث بولاية الخرطوم ؛ حيث إن نسبة تبلغ (57٪) من المهاجرين أصلهم من ولاية الخرطوم ، وبلغت نسبة المتزوجين منهم حوالي (67٪) ، ومكانتها منهم نسبة تبلغ حوالي (48٪) تركوا أسرهم بالسودان .

تمت الاستفادة من الدراسة المسحية لاختبار التغيير الذي طرأ على دور المرأة ومكانتها من خلال المتغيرات التالية :

1- التغير الذي طرأ على دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية .

2 - عدد مرات خروج المرأة .

3 - نظرة المجتمع لزوجة المغترب .

4 - مدى تحكم زوجة المغترب في مصروف البيت والتحويلات .

5 - مدى رغبتها في عودة الزوج .

وقبل ذلك نلقي الضوء على بعض خصائص المهاجرين مقارنة بمجتمع الدراسة .

1-2 بعض خصائص أسر المهاجرين:

رغم أن الدراسة تشير إلى أن معدل الخصوبة وسط زوجات المهاجرين تقل عن مجتمع الدراسة قياسًا بمعدل الطفل للمرأة (Women Child ratio)، (42٪) و(57٪) على الترتيب نلاحظ أن نسبة صغار السن تزيد وسط أسر المغتربين عنها في مجتمع المقيمين؛ ذلك أن الهجرة تتضمن -بالإضافة إلى رب الأسرة- أفراد الأسرة الراشدين الأخرين . كما أصبح نمط الأسرة الممتدة سائد بصورة أكبر وسط المهاجرين مقارنة بمجتمع الدراسة .

ويلاحظ أن نسبة المتزوجين أعلى وسط المهاجرين قبل وبعد الهجرة (57٪) و(67٪) على الترتيب مقارنة بمجتمع الدراسة (39٪) . وتأكيدًا لمعطيات الدراسة فإن تأمين مستقبل الأبناء والزواج كانت أهم دوافع الهجرة .

ويلاحظ انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية بين زوجات المهاجرين (30٪) مقارنة بحوالي (38٪) لمجتمع الدراسة ، كما أن نسبة البطالة ترتفع لدى زوجات المهاجرين (35٪) مقارنة بحوالي (22٪) لمجتمع الدارسة؛ مما يشير إلى أن هجرة الزوج مكنت الزوجات من الخروج من سوق العمل والبقاء في حالة بطالة بحثًا عن الفرص الأفضل . وهذا يتجاوز تأثير الهجرة على سوق العمل إلى أثرها الاجتماعي من حيث أنها أصبحت أداة للترقي

الاجتماعي . ورغم ذلك يلاحظ أن نساء المقيمين يتمتعن بمستويات تعليمية أرفع . فالمهاجرون يميلون للزواج من صغيرات السن من حاملات الشهادات المتوسطة والثانوية (47٪) مقارنة بحوالي 31٪ . ويزيد على ذلك أن المهاجرين يتمتعون بمستويات تعليمية أرفع من الزوجات ، حيث بلغت نسبة حملة المؤهلات العليا حوالي (21٪) مقارنة بحوالي (7٪) وسط الأزواج والزوجات على التوالي .

وتتسم هجرة السودانيين بأنها تستمر لسنوات طويلة ، فقد امتدت هجرة (67٪) منهم لأربع سنوات فأكثر ، أما وجهتهم المفضلة فهي المملكة العربية السعودية(68٪) ، والإمارات العربية المتحدة (11٪) ، وليبيا (6.4٪) ، ولا يتجاوز نصيب البلدان خارج المنطقة العربية (3٪) .

2-2 أثر الهجرة على الزوجة واستقلاليتها:

يشير المسح إلى أن (35٪) من الزوجات قد اتخذن قرار هجرة الزوج ، وقامت نسبة مقدرة بمتابعة إجراءات سفره . أما بعد الهجرة فقد زادات مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليم الأبناء .

أما عدد مرات الخروج فلم يتغير لحوالي (59٪) ، وزاد لحوالي (19٪) وقل لحوالي (22٪) ، وطبيعي أن دواعي الخروج ارتبطت بزيادة المهام خارج المنزل .

أما بالنسبة للائي قل خروجهن فالسبب الأساسي في نسبة تبلغ(75٪) كان قلة أوقات الفراغ . ولم تشكل التقاليد أو اعتراض الأهل والزوج إلا نسبة بسيطة .

وحسب المسح فإن نظرة المجتمع لم تتغير لحوالي (81٪) منهن ، وزاد الاحترام لحوالي (19٪) بسبب تحملهن المسئولية .

ارتفعت نسبة تحكم الزوجة في مصروف البيت (62٪)، وزادت الأعباء المنزلية لحوالي (37٪)، وانخفضت لحوالي (5٪)، وظلت على ما هي عليه للسواد الأعظم. كما زادات مشاركة أفراد الأسرة الآخرين وانخفض دور الخادم في حالات بسيطة.

أما بالنسبة لسوق العمل، فقد التحقت نسبة بلغت(2٪) بسوق العمل بعد هجرة الزوج، وانسحبت نسبة بلغت حوالي(5٪)، وتم تغيير الحالة العملية، حيث تضاعفت نسبة العاملات للحساب الخاص من (3٪) قبل هجرة الزوج إلى (7٪) بعد الهجرة؛ وترتب على ذلك انخفاض نسبة المعتمدات على العمل لحساب الغير.

ورغم أن هجرة السودانيين تتسم بأنها طويلة، فإننا نلاحظ أن حوالي (70٪) من الزوجات لا يرغبن في عودة الزوج حاليًا، وترجع الأسباب في أغلب الحالات إلى ضرورة تأمين مستقبل الأولاد، وتأمين السكن. أما اللائي عبرن عن رغبتهن في عودته، فقد كان السبب الأساسي عدم القدرة على السيطرة على الأولاد.

وعبرت نسبة بلغت حوالي (21٪) من الزوجات عن مواجهة مشكلات في تربية الأبناء بسبب سفر الزوج، وتراوحت تلك المشكلات بين المشكلات النفسية وعدم القدرة على السيطرة على سلوكهم، وهبوط المستوى الدراسي، والتأخر خارج البيت ليلاً، وأصدقاء السوء. ورغم ذلك فإن معدل التحصيل وسط أبناء المغتربين يعتبر معدلاً ممتازًا؛ حيث لم يرسب أكثر من (4٪) في سنواتهم الدراسية الأخيرة.

أما في شأن تأثير الهجرة على العلاقات الأسرية، فإن هجرة الزوج لم تحد من زيارات الزوجة للأقارب والجيران.

إلا أن تدخل الآخرين في شئون الأسرة قد زاد، وخاصة والدة المهاجر، وقد كان هذا التدخل بصورة أساسية بسبب المال والممتلكات ومشاكل الأبناء.

أما بالنسبة لترتيبات السكن، فنلاحظ بصورة عامة أن نسبة اللائي يقمن في سكن مستقل قد قلت؛ إذ إن نسبة كبيرة انتقلت للسكن مع الأهل، ولكن في ذات الوقت انتقلت نسبة كبيرة إلى سكن مستقل. ويرتبط السكن المستقل ارتباطًا طرديًا مع عمر الزوجة، حيث يصل السكن المستقل إلى (92٪) في حالة كبيرات السن، ويهبط إلى (27٪) في حالة صغيرات السن.

وتبين الدراسة أن حوالي (7٪) فقط لا يرسلون تحويلات، بينما تقوم البقية بإرسال تحويلات منتظمة أو من وقت لآخر. وتقوم نسبة تبلغ حوالي (5 . 54٪) من الزوجات باستلام التحويلات بأنفسهن، وتقوم نسبة تبلغ حوالي (84٪) بالتصرف في هذه التحويلات.

وتشكو حوالي ثلث نساء العينة من عدم كفاية التحويلات، ويضطررن للإسهام في مصروف البيت أو الاعتماد على الأهل.

كما يلاحظ ظهور ميول استهلاكية جديدة، وميل الزوجات لشراء سلع معمرة واقتناء الذهب والمجوهرات، كما يلاحظ تركز الاستثمار على تأسيس المساكن، أو شراء سيارة أجرة، وبصورة أقل شراء أسهم وسندات.

عمومًا فإن هجرة الزوج زادت من أعباء الزوجة، وحسنت من مكانتها، من حيث مشاركتها في القرارات الأسرية، وتصرفها في مصروف البيت، وترقيتها في السلم الاجتماعي. رغم ذلك فإن الوضع لم يتحسن، بل تدهور بنسبة بسيطة لا تتجاوز (7٪) تمثل الزوجات اللائي اتسمت هجرة أزوجهن بالفشل.

ويلاحظ -خلافًا للهجرة الأوربية التي تضمنت لم شمل الأسرة -أن مرافقة الزوجة والأطفال تتسم بتعقيدات إجرائية في بلاد الاستقبال العربية؛ مما يستدعي تفعيل الاتفاقيات العربية والثنائية في مجال انتقال العمالة العربية.

ملاحظة ختامية :

حاولت هذه الدراسة في جزئها الأول متابعة توصيات منتدى "المرأة العربية في بلاد المهجر". ونلاحظ أن إنفاذ معظم التوصيات يقع على المستوى القومي، ورغم ذلك فقد بُذل جهد مقدر في السودان، ولم تقم آليات قومية للمتابعة، ونوصي بشدة باستكمال هذا الجهد.

أما الجزء الثاني فقد استجاب لرغبة المنظمين في إضافة عمق تحليلي بغرض إثارة قضية ذات خصوصية، فالهجرة السودانية اختلفت عن الهجرة المغاربية في أن وجهتها كانت للعالم العربي، ومن أهم المستجدات التغير في قوانين الهجرة. وتشير معلومات سماعية أن حوالي ٤ آلاف طبيب سوداني سيفقدون وظائفهم في بريطانيا، كما أن توقيع اتفاقية السلام يهدد اللاجئين السودانيين بتطبيق بند الانقطاع عليهم؛ مما يستوجب ضرورة التفكير في عودة واستقرار المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بصفة خاصة.

ورغم تضارب المصالح بين دول الاستقبال والإرسال في العالم العربي، فإن مصلحة الجميع تكمن في الاستفادة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المهاجرين وتوفيق أوضاع دول الاستقبال وفقا لذلك ولشروط العولمة التجارية.

على الدول العربية الاستجابة بذكاء لمقتضيات العولمة التي حررت كل عوامل الإنتاج ماعدا قوة العمل لتفعيل الاتفاقيات العربية، وعقد اتفاقيات ثنائية توفر لدول الاستقبال احتياجها الحقيقي من العمالة، وتحافظ على الهوية في آن واحد.

- **التوصية الأولى: الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، ويبرز القيم**

الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، ويعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعَّال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وبين أوطانهن.

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- إنشاء إدارة الإعلام الخارجي.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- وزارة الإعلام والاتصالات.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- إصدار سنوي يعكس أوضاع السودان.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الالتزام السياسي.

التحديات:

- طغيان الإعلام المضاد.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- تكرار الإصدار وتجدده باستمرار.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية :

- مستمر.

إجراءات مستقبلية:

- تعزيز التكامل العربي في هذا المجال.

التوصيات:

- إنشاء روابط الإعلاميات العربيات في بلاد المهجر.

● **التوصية الثانية: العمل على إنشاء فضائية عربية ناطقة باللغات؛ لتعريف العالم بالقضايا العربية، وللتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- تم إنشاء الفضائية السودانية.

- تم إنشاء قناة النيل الأزرق.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- الهيئة القومية للتلفزيون.

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- تم بث بعض البرامج باللغات الأجنبية.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- ربط المهاجرين بالسودان.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- توافر الإرادة السياسية، واستجابة القطاع الخاص.

التحديات:

- ضعف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- تم الإنجاز.

إجراءات مستقبلية:

- التطوير المستمر للرسالة الإعلامية.

التوصيات:

- إنشاء الفضائية العربية.

● **التوصية الثالثة: التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- فتح مدارس ومراكز امتحانات في بعض بلاد المهجر.
- فتح مراكز للدراسة من بعد لبعض الجامعات.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم العالي.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- ربط المهاجرين بالمنهج السوداني، بما في ذلك اللغة الوطنية.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- تطور نظم الاتصالات .

التحديات:

- الاستدامة وقابلية تكرار التجربة .

ما تم للتعامل مع التحديات:

- التقييم المستمر للتجربة ، وتعزيز جوانب نجاحها .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- تم الإنجاز .

إجراءات مستقبلية:

- تطوير منهج عربي موحد ، مع الاستفادة من تجربة السودان في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها .

التوصيات:

- استهداف غير الناطقين من أبناء دول استقبال المهاجرين .

- **التوصية الرابعة : دعم الجهود الرامية للتنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر - وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- تم تأسيس الجاليات السودانية والتنسيق بينها .

- يتم عقد المؤتمر السنوي للمغتربين .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- جهاز السودانيين العاملين بالخارج .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- عقد أربعة مؤتمرات للمغتربين .

- ملتقى الخبرات السودانية "يوم المغترب" .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- ميل السودانيين للتنظيم .

- وجود جهاز واحد للتعامل معهم .

التحديات:

- التنسيق مع الجاليات العربية ضعيف ويكاد يكون معدومًا .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- حتى عام 2010م .

إجراءات مستقبلية:

- زيادة الترابط بين الجاليات العربية .

التوصيات:

- الالتزام بالاتفاقيات الوطنية والثنائية في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي .

- الاستفادة من الاتفاقية الدولية بشأن المهاجرين في حماية المهاجرين العرب .

● **التوصية الخامسة: الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب في بلاد المهجر، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- إنشاء جهاز السودانيين العاملين بالخارج.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- مجلس الوزراء.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- قيام الجهاز وتفعيل أدائه باستمرار.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

الاهتمام الوطني بربط المهاجرين بوطنهم.

التحديات:

- انحسار تيار الهجرة وتصاعد معدلات العودة.
- البيئة العدائية للمهاجرين العرب والمسلمين.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- الاهتمام بإدماج العائدين.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- نهاية عام 2010م.

إجراءات مستقبلية:

- فتح مجالات جديدة للهجرة وإعادة الهجرة.

- قيادة حملة للحفاظ على حقوق المهاجرين حسب الاتفاقيات الدولية .

التوصيات:

- إنشاء تجمع عربي ومؤتمر سنوي على نسق ما يتم في السودان .

- **التوصية السادسة : توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر .**

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيل تلك التوصية:

- التنظيمات النسوية الوطنية في المهجر .

- منظمة المرأة العربية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تنظيم السودانيات .

- إنشاء جهاز عربي موحد .

التحديات:

- قوانين دول الاستقبال .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمرة .

إجراءات مستقبلية:

أن تتم المتابعة على المستوى العربي .

التوصيات:

- إدارة عربية للتنسيق بين الجاليات.
- الاستفادة من الاتفاقيات الدولية.

● **التوصية السابعة: التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- تم رصد الكفاءات السودانية بالخارج.
- تم عقد مؤتمر الخبرات.
- سيعقد مؤتمر الإعلاميين السودانيين بالخارج.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- جهاز السودانيين العاملين بالخارج.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- حصر السودانيين الممتازين بالخارج.
- حصر السودانيين العاملين في كل المؤسسات الدولية.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- وجود جهاز موحد يتبع مجلس الوزراء.

التحديات:

- ضعف مشاركة المرأة في تيار الهجرة.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمر.

إجراءات مستقبلية:

- الاستفادة من خبرات السودانيين المقيمين بالخارج عن طريق الشبكات .

التوصيات:

- تطوير العمل العربي المشترك في هذا المجال .

- إصدار موسوعة بالكفاءات العربية .

● **التوصية الثامنة : وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة لزيادة ربطهم بوطنهم الأم ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- غير معروف

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- منظمة المرأة العربية .

التحديات:

- معظم النساء مرافقات .

ما تم للتعامل مع التحديات:

- ابتكار صيغ لإشراك المرافقات .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- غير محدد .

التوصيات:

- أن تبادر منظمة المرأة العربية باقتراح مسودة الاستراتيجية .

سابعاً- دولة فلسطين :

التوصيات :

1 . التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله للعناية بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر ودعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات في هذه الظروف الصعبة ، والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة .

2 . الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي ، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام ، وفي فلسطين بشكل خاص ، ويبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية ، والعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر ؛ لتحقيق التواصل الفعَّال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وأوطانهن .

3 . العمل على إنشاء فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية ؛ لتعريف العالم بالقضايا العربية ، وللتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة .

4 . التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر ، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم .

5 . دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .

6 . الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب في بلاد المهجر ، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج .

7 . توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر .

8 . التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج ، والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن .

9 . وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة ؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم ، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم .

ملاحظات أساسية على توصيات هذا المنتدى تتعلق بالوضع الفلسطيني :

يشكل فلسطينيو الشتات نحو (60٪) من مجموع الشعب الفلسطيني ، وبالطبع لا ينطبق عليهم مفهوم المهاجرين ولا المغتربين ، بل هم لاجئون لجوءًا قصريًا إلى دول العالم إثر نكبة فلسطين عام 1948م . وبالتالي سترتكز آليات وتوصيات العمل بشأن اللاجئين ، وخاصة المرأة اللاجئة الفلسطينية على تطبيق الشرعية الدولية ، وتحديدًا قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين ، والتي تنص على عودتهم إلى أراضيهم وتعويضهم حسب القرار رقم (194) ؛ ولذا ترتكز خطط العمل الفلسطينية -والتي تقوم بتنفيذها مؤسسات منظمة التحرير ، والسلطة الوطنية ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص الفلسطيني- على كيفية تحقيق العودة ، وتعزيز آليات التواصل مع تجمعات اللجوء الفلسطيني ، وتسخير كل الإمكانيات من أجل هذا التواصل ، والتأكيد على الحق الذي لا يمكن التنازل عنه .

وفي هذا السياق ، يمكن القول إن منظمة التحرير الفلسطينية -وتحديدًا دائرة شئون اللاجئين- تعمل بشكل حثيث لمتابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين . كما تتبنى العديد من المؤسسات المحلية والفلسطينية المتواجدة في الخارج استراتيجية نقل خبرات وتجارب الفلسطينيين في الشتات إلى الداخل عبر برامج استضافة خبراء من أصل فلسطيني ، والتبادل الشبابي والثقافي مع التجمعات الفلسطينية المختلفة ، والتواصل والحوار -رغم الحدود- بين مخيمات اللاجئين في الداخل والخارج .

أما بالنسبة لما يتعلق بالمرأة اللاجئة، فيشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بفروعه المتعددة والممتدة في العالم المرجعية الأساسية للمرأة الفلسطينية في الشتات وفي الداخل الفلسطيني. ويقوم الاتحاد بنشاطات توعوية، وخدماتية، وتثقيفية للنساء الفلسطينيات في الخارج. كما تقوم المنظمات النسوية في الداخل بحفظ قاعدة معلومات للنساء الرائدات في الخارج ليتم الاستعانة بهن ودعوتهن للمشاركة في أنشطة محلية.

وبما أن العملية السياسية وإحقاق الحقوق الفلسطينية غير مأمولة في المدى القريب، فقد نشط الفلسطينيون في ابتداع أساليب تلتف على الإجراءات الإسرائيلية التعسفية لإحضار رؤوس الأموال والخبرات الفلسطينية من الخارج إلى داخل فلسطين، ولعل مؤسسة التعاون التنموية التي يدعمها رأس مال فلسطيني في الخارج خير مثال على ذلك، بالإضافة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخبراء الأجانب الذين يشترط أن يكونوا من أصل فلسطيني هو مثال آخر.

وبالرغم من هذا الوضع المعقد فيما يتعلق بالامتداد الفلسطيني في الخارج، إلا أنه من الجدير بالذكر أن نقول إن الاستراتيجية الفلسطينية للتعامل مع هذا الامتداد ترتكز في أساسها على تطبيق الحق في العودة الدائمة، ووضع خطط مرحلية ومؤقتة لإعادة من نستطيع إعادتهم.

وأخيرًا فإن تقرير التنمية البشرية الفلسطيني- 2004م، أشار إلى ارتفاع معدلات الهجرة العكسية (العودة للوطن) في السنوات التي تلت نشوء السلطة الوطنية، كما أن النتائج تظهر أن نصف العائدين من الخارج قد عادوا بعد نشوء السلطة، وأن هذا العدد في تناقص نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التي يحياها المجتمع الفلسطيني. وتشير بعض البيانات إلى أن نسبة العائدين انخفضت من (10٪) إلى (6٪).

ثامناً- الجمهورية اللبنانية :

الخلفية : انعقد منتدى "المرأة العربية في بلاد المهجر" في مدينة عمان في30 سبتمبر (أيلول) 2001م تنفيذاً لإعلان القاهرة الصادرعن المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية الذي أقر عقد خمسة منتديات في عدد من الدول العربية حول القضايا التي تهم المرأة العربية .

كان الهدف من هذا المنتدى مناقشة واحدة من أهم القضايا العربية ، وهي قضية الهجرة التي تتأثر بها المرأة بالدرجة الأولى . ولمناقشة التأثيرات السلبية للهجرة على البلاد العربية وهجرة الكفاءات .

واكتسب هذا المنتدى أهمية كبرى بسبب انعقاده في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، وتداعيات هذه الأحداث على الأسر العربية في بلاد المهجر ، وما تعانيه هذه الأسر من ردات فعل في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية .

لمحة عامة عن وضع المغتربين في لبنان والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي ترعى شئونهم :

لما كان لبنان من الدول الصغيرة نسبيًا ؛ فإنه يتمتع بسوق عمل محدودة جدًا لا يمكنه استيعاب جميع شبابه بجميع كفاءاتهم وأعمارهم ؛ لذلك كانت الهجرة هي الحل الوحيد أمام اللبنانيين ، فقد عرف لبنان الهجرة منذ زمن بعيد بحثًا عن ظروف أفضل للعمل . وشكل اللبنانيون في دنيا الاغتراب -على مدى عقود طويلة- مجالاً رحبًا لحضور لبنان سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا .

وكانت هجرة اللبنانيين الأوائل نوعين : إما هجرة مرحلية . بحيث يعمل اللبنانيون في الخارج لمرحلة معنية ثم يعودون إلى لبنان لتوظيف أموالهم والاستقرار فيه . وإما هجرة نهائية بحيث تتوالى الأجيال في بلاد المهجر ، وتفقد مع الوقت الاتصال مع لبنان ، أو على الأقل مع السفارات اللبنانية ؛ مما يؤدي مع مرور الزمن إلى فقدان الجنسية اللبنانية .

ومع اندلاع الحرب اللبنانية وانقسام اللبنانيين طائفيًا ومذهبيًا، تضاعفت أعداد اللبنانين المهاجرين بحثًا عن الأمن والاستقرار بعيدًا عن الأجواء المشحونة للحرب. وتتحدث بعض الجمعيات الاغترابية عن وجود 15 ألف طبيب من أصل لبناني، و14 ألف مهندس، و22 ألف محام، و11 ألف مدرس وأستاذ و1200 نائب مغترب من أصل لبناني، و700 مارشال وجنرال وعقيد في جيوش أجنبية. فقد أسهم اللبنانيون حيثما حلوا في تنشيط الحياة الاقتصادية، وتاجورا وتبوأوا مراكز قيادية في السياسة، والمحاماة، والطب، والهندسة، والعلم، والأدب، والفكر، والصحافة... إلخ.

يشكل المغتربون إذًا قوة اقتصادية يُعتمد عليها. ويُجمع السياسيون اليوم على الحديث عن الانتشار في العالم كأحد مصادر الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للبنان. وتشكل الهجرة مصدرًا مهمًا للدخل القومي في لبنان، حيث يعتمد أغلب اللبنانيين في دخولهم على أقرباء لهم يعملون خارج لبنان، خاصة بعد ارتفاع صرف الليرة خلال الحرب اللبنانية، لاسيما أن الدخول الواردة إلى لبنان من المغتربين هي في أغلبها بالدولار الأميركي.

ونادرًا ما خلا بيان وزاري من ذكر المغتربين، ومن ضرورة ربط لبنان بشطره المغترب، وتمتين صلات لبنان المقيم بلبنان المغترب من أجل تفعيل دور الانتشار اللبناني في العالم من جهة، والاستفادة من هذه الثروة واجتذاب رؤوس الأموال والطاقات اللبنانية المهاجرة من جهة أخرى. إلا أن هذا الكلام الحكومي ما زال حتى الآن دون ترجمة ويرى المغتربون أنه لم يتم تحقيق أي مطلب من مطالبهم.

والمطلب الأساسي للمغتربين اللبنانيين هو حق الترشح والانتخاب. وهذا المطلب يرد في أغلب المؤتمرات والندوات والزيارات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية الخاصة بالمغتربين؛ وذلك من أجل أن يسهم المغترب اللبناني في المراقبة والتشريع في مجلس النواب فيشترك بالتالي في التخطيط ويكون مسهمًا في صوغ القرارات الاقتصادية والسياسية.

كما يطالب المغتربون بحق استعادة الجنسية لمن فقد الجنسية اللبنانية وهو متحدر من أصل لبناني، أو على الأقل ما يسمى بالبطاقة الاغترابية التي توفر للمغترب بعض التسهيلات عند زيارته للبنان.

المؤسسات المعنية : (حكومية وأهلية) :

بدأ اهتمام لبنان بالمغتربين اللبنانيين في عام 1969م، عندما تم استحداث مديرية للمغتربين في وزارة الخارجية. في إبريل (نيسان) 1993م تم تحويل هذه المديرية إلى وزارة المغتربين بحسب القانون رقم(213). إلا أن هذه الوزارة ما لبثت أن تم إلغاؤها وتحويلها مجددًا إلى مديرية تابعة لوزارة الخارجية. تهدف هذه المديرية إلى توطيد أواصر المغتربين اللبنانيين مع الوطن الأم من جهة، وتوطيد التعاون فيما بين المغتربين من جهة أخرى. فهي تدعو المغتربين للاهتمام بوطنهم من خلال ما يلي :

- تنظيم المؤتمرات والندوات في موضوعات تهم المغتربين.
- دعوة المغتربين لزيارة وطنهم حتى ولو كان ذلك على سبيل السياحة.
- تنظيم مخيمات شبابية تتوجه للمغتربين الشباب؛ لتعميق معرفتهم بالوطن الأم. وقد نظمت المديرية حتى الآن حوالي ثمانية مخيمات بهدف تعريف الشباب المغترب بتاريخ لبنان وثقافته. . . . . إلخ.
- البدء في إعداد قاعدة معلومات حول المغتربين.
- تقديم العون والمساعدة للمغتربين الذين يتعرضون لأي ضغط من أي نوع كان، خاصة في دول إفريقيا.
- إصدار نشرة دورية تحت عنوان " المغترب".

ولكن اذا كان نشاط مديرية المغتربين في لبنان يبقى محدودًا بسبب ضعف الإمكانيات المادية لهذه المديرية باعتراف المسئولين عنها، فيبقى نشاط لبنان الأبرز في مجال المغتربين في عهدة الجمعيات والتنظيمات المدنية التي سنأتي على ذكر بعض من أنشطتها لاحقًا في هذا التقرير.

نكتفي في هذا السياق بالقول : إن الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال المغتربين - شأنها شأن العديد من الجمعيات الأهلية بشكل عام في لبنان -متعددة ومتنوعة، ومنها ما هو ناشط ومنها ما هو أقل نشاطًا. وتشكل هذه الجمعيات بشكل عام قوة لا يستهان بها في مجال رعاية المغتربين، خاصة أمام تقاعص القطاع العام في بعض الأحيان للعديد من الأسباب، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو مادي.

بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية، يرعى شئون اللبنانيين في بلاد الاغتراب فروع الأحزاب العاملة في لبنان في الخارج، فتأتي هذه الرعاية موزعة بحسب الطوائف. وفيما يلي على سبيل المثال لا الحصر، ذكر عدد من الأحزاب أو التنظيمات التي تعمل في هذا المجال :

3. تيار المستقبل.
4. التيار الوطني الحر.
5. حزب الكتائب.
6. حزب القوات اللبنانية.
7. حركة أمل.
8. الحزب التقدمي الاشتراكي.

التوصيات والمتابعة :

تمهيدًا لإعداد تقرير حول ما تم تنفيذه من توصيات في إطار المنتدى الثالث "المرأة العربية في بلاد المهجر"، تم تصنيف التوصيات الصادرة عن هذا المنتدى بحسب الجهة المنوط بها

التنفيذ. حيث تم التركيز فقط على التوصيات التي قد تعني الجهات الحكومية والأهلية في الدول الأعضاء. أما بالنسبة للتوصيات التي تتوجه إلى الدول العربية مجتمعة، أو إلى جامعة الدول العربية -حتى لو لم يتم ذكر هذه الجامعة بشكل صريح- فقد تمت الإشارة إليها وحسب دونما ذكر أي متابعة لها أو أي إجراء.

بناءً على ما سبق، فقد تم اعتماد التصنيف التالي :

التوصية الموجهة إلى الملكة رانيا العبدالله :

التوصية رقم (1) : التأكيد على مبادرة **صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله** راعية "منتدى المرأة العربية في بلاد المهجر" لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات في هذه الظروف الصعبة، والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة.

التوصيات الموجهة إلى جامعة الدول العربية :

التوصية رقم (3) : العمل على إنشاء فضائيات عربية ناطقة بلغات اجنبية لتعريف العالم بالقضايا العربية. وللتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة.

التوصية رقم (6) : الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب في بلاد المهجر، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج.

التوصية رقم (9) : وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم. ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم.

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء وجمعيات المجتمع الأهلي :

التوصية رقم (2) : الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، ويبرز القيم

الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، ويعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلد المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعّال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وأوطانهن.

المتابعة : عملت محطات التلفزيون في لبنان، وخاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، على تخصيص بعض البرامج التلفزيونية لتسليط الضوء على وضع العرب بشكل عام، واللبنانيين بشكل خاص، في أميركا، دون التركيز على وضع المرأة تحديدًا (تلفزيون المستقبل). إلا أن إنتاج برامج مماثلة ما لبث أن تراجع مع الوقت. هذا وقد تم فيما بعد إنتاج بعض البرامج التي من شأنها استطلاع رأي اللبنانين في الخارج بشأن الأحداث الأليمة التي ضربت لبنان بعد اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري وسياسة الدول الأجنبية حيال هذه الأحداث (المؤسسة اللبنانية للإرسال). فإنتاج البرامج التلفزيونية يتأثر طبعًا بالأحداث بشكل عام سواء ذلك في الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية.

تجدر الإشارة إلى أن محطات التلفزيون العاملة في لبنان تتبع القطاع الخاص، ولها الحرية في رسم سياستها الإنتاجية من البرامج، فضلاً عن سياستها الإعلامية، وذلك ضمن القوانين مرعية الإجراء.

التوصية رقم (4) : التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.

المتابعة : تعليم اللغة العربية في بلاد الاغتراب هو من أولويات مديرية المغتربين التي تعي الخطر الكبير الذي يحيط بالعلاقة ما بين لبنان المقيم ولبنان المغترب بسبب الغربة ما بين اللغة الأم وما بين المجتمعات الاغترابية. وانطلاقًا من هذا الوعي، ومن الشعور بالخطر الذي يهدد مستقبل العلاقة ما بين جناحي لبنان المقيم والمغترب. قامت المديرية العامة للمغتربين بكل ما هو ممكن بالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية في لبنان، الأهلية منها

والحكومية، من أجل حث المغتربين اللبنانيين على تعلم اللغة العربية، وتأمين كل ما هو لازم من أجل تحقيق الهدف السامي والمنشود"[2]. وقد نظمت لهذه الغاية أيضًا ندوة حول "الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبات" (1998م).

وقد حاولت مديرية المغتربين، عمليًا، ومنذ زمن، أن ترسي تعاونًا حثيثًا ما بين مديرية المغتربين ووزارة التربية من أجل العمل على انتداب أساتذة لتعليم اللغة العربية في مدارس المؤسسات الاغترابية؛ نظرًا للنقص الذي تعاني منه هذه المدارس، ولافتقارها للخبرات التعليمية اللازمة لتلقين اللغة العربية. كما حاولت مديرية المغتربين بالتعاون مع وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء وضع كتاب مدرسي لتعليم اللغة العربية بحيث يكون هذا الكتاب حديثًا ومبسطًا، وموجهًا بالدرجة الأولى لأبناء المغتربين.

كما تسعى المديرية للتعاون من أجل إنتاج برامج تلفزيونية تهدف إلى تعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين، ويُعمل على بثها عبر القنوات الفضائية.

ويبقى موضوع تدريس اللغة العربية من المطالب الأساسية للمغتربين؛ حيث يتم التأكيد في العديد من المؤتمرات التي تنظمها الجمعيات الاغترابية والعديد من الزيارات التي تقوم بها هذه الجمعيات للمسئولين اللبنانيين على ضرورة إيلاء تعليم اللغة العربية أهمية خاصة.

هذا مع العلم أن اللبنانيين قد عملوا على تأسيس مدارس لبنانية في أماكان تواجدهم في بلاد الاغتراب بجهود خاصة وفردية. وقد استطاع عدد من هذه المدارس أن يقطع أشواطًا متقدمة في مجال إضافة اللغة العربية إلى المناهج المعتمدة في البلاد التي يعيشون على أرضها، ولكنهم لم يحققوا النجاح الكافي نتيجة لعدم توافر الخبرات، ولعدم التنسيق مع الجهات المتخصصة في الوطن الأم.

2- كلمة الأستاذ هيثم جمعة في ندوة حول "الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبات" (بيروت-1998م).

كما يحاول المغتربون اللبنانيون في بعض بلاد الاغتراب تعليم أولادهم اللغة العربية من خلال ساعات محدودة تعطى في النوادي والجمعيات وخارج إطار المدارس، وهذه المحاولة أيضًا لم تحقق الهدف المنشود؛ بسبب عدم توافر منهجية لتدريس اللغة، وبسبب انعدام التنسيق بين المناهج الأساسية وبين ساعات اللغة التي يحصّلونها.

أما في موضوع دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم، فتعمل المديرية العامة للمغتربين، وكذلك أغلب الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال المغتربين على تعزيز أواصر التعاون بين لبنان المقيم ولبنان المغترب، وتقيم العديد من الأنشطة الثقافية التي من شأنها أن تُعرِّف المغترب ببلده. ونذكر هنا المخيمات الشبابية والكشفية التي تنظمها المديرية العامة للمغتربين للشباب المغترب سنويًا، وآخرها كان بتاريخ 27/ 7/ 2004م. وتهدف هذه المخيمات إلى جمع عدد من الشباب المغترب من أجل تعريفهم بتاريخ لبنان وبحضارته، وذلك من خلال إلقاء العديد من المحاضرات من جهة، وتنظيم جولة ميدانية للمواقع الثقافية والأثرية من جهة أخرى.

وقد انماز آخر مخيم بمشاركة وفد جامعة الدول العربية للمرة الأولى بهدف الاطلاع على التجربة اللبنانية والإفادة منها وتعميمها على الصعيد العربي.

هذا النوع من المخيمات الشبابية تقوم به أيضًا الرابطة المارونية منذ عام 2000م ضمن مشروع عام يحمل عنوان "العودة إلى الجذور". تجمع المخيمات الشبابية التي تنظمها الرابطة حوالى 60 شابًا -أغلبهم يعيشون في المكسيك ومن أصل لبناني- بهدف تعريفهم بأرض أجدادهم وبجذورهم.

تنظم حركة أمل أيضًا العديد من المخيمات الكشفية لأبناء الجالية اللبنانية من الطائفة الشيعية، وآخرها كان في 16/ 6/ 2005م لأبناء الجالية اللبنانية في أبيدجيان في مدينة

أنصار الكشفية . نذكر ايضًا المخيم الاغترابي في بلدة كفرحونة الذي ينظم سنويًا لتشجيع أبناء البلدة المهاجرين -وخصوصًا الشباب على زيارة بلدتهم والتعلق بأرضهم . وآخر مخيم كان في 2/ 8/ 2004م .

بالإضافة إلى هذه المخيمات الكشفية ، تنظم العديد من الجمعيات في لبنان مهرجانات لتكريم المغتربين ، بحيث يتم ربط المغتربين بمحيطهم . على سبيل المثال ، نظم المركز الثقافي الإنمائي للمغتربين بالتعاون مع بيت المغترب المهرجان السابع لتكريم المغتربين في محافظة الشمال في10/ 9/ 2004م . نذكر أيضًا مهرجان المغتربين الثامن في قب إلياس (29/ 7/ 2003م) .

كما يتم ربط المغتربين بوطنهم من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية التي تتناول الموضوعات التي تهم المغتربين . في هذا الإطار نظمت مديرية المغتربين في لبنان الندوات والمؤتمرات التالية : المؤتمر الأول لرجال الأعمال المغتربين والمتحدرين من أصل لبناني (2000م) ، ندوة "المغتربون والجنسية اللبنانية" (بيروت-1997م) ، ندوة "الأهمية الوطنية لتدريس اللغة العربية في المغتَرَبات" (بيروت-1998م) ، ندوة "تفعيل دور المغتربين" (زحلة-1998) ، ندوة حول عودة الكفاءات اللبنانية المهاجرة (1996م) .

كما نظمت الجمعيات الاغتربية العديد من المؤتمرات نذكر منها : المؤتمرات الاقتصادية من تنظيم المجلس الاغترابي اللبناني للاستثمار (Planet Lebanon 2005) ، وهو المؤتمر الخامس الذي ينظم في هذا الإطار . والمؤتمر الدولي الأول حول التكنولوجيا في لبنان (TechLeb 20-2006/5/21 م) .

في المقابل ، تقوم الجمعيات الخاصة بالمغتربين في بلاد الاغتراب بجمع الجاليات اللبنانية ، وتوطيد اواصر التعاون بينها ، لاسيما في مجال التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم . ففي 9/ 6/ 2006م وعلى سبيل المثال ، تم إحياء يوم لبنان في ولاية

كـونتكت . وكـان هذا اليـوم من تنظيم النادي اللبناني الأمـيـركي الذي تأسس في عام1921م . كما تعمل هذه الجمعيات على متابعة الأحوال الشخصية لأبناء الجالية ، على تأسيس العديد من المستشفيات والمدارس في بلاد الاغتراب .

التوصـية رقم (5) : دعم الجـهـود الرامية إلى التنسيق مع الجـاليـات العربيـة في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة- من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .

المتابعة : تختلف عملية التنسيق بين الجمعيات الاغترابية اللبنانية ، أو بين التنظيمات والجمعيات التطوعية والجاليات العربية بحسب بلد الاغتراب . فحيث يكون هذا التنسيق جيد إلى حد ما في دول أميركا الجنوبية ، مثل : كوبا والأرجنتين ، حيث هجرة اللبنانيين إلى هذه الدول قديمة منذ زمن العثمانيين ، يضعف هذا التنسيق في أماكن أخرى من العالم كدول أوروبا مثلاً . إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي عملية تنسيق جدية للأنشطة بين الجمعيات اللبنانية والجاليات العربية . وهذا ما أفادتنا به مديرية المغتربين في وزارة الخارجية .

التوصيات الموجهة إلى الجمعيات النسائية :

التوصية رقم (7) : توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر .

المتابعة : في جولة سريعة شملت الجمعيات والتنظيمات النسائية العاملة في لبنان ، تبين لنا أن هذه الجمعيات لا تقوم بأي نشاط يتناول المرأة في المهجر ، كما أنها ليست على أي اتصال بالجـمـعـيـات الناشطة في هذا المجال في بلاد الاغـتـراب . وقـد أعـربت هذه الجـمـعـيات عن عـدم قـدرتهـا المادية على الأقل ، مما لا يمكنها من إجـراء اتصـال بهـذه الجمعيات ، رغم أنها تعي أهمية التواصل مع المرأة في المهجر والإفادة المشتركة التي قد تنجم عن هذا الاتصال .

أما بالنسبة للجمعيات اللبنانية النسائية الاغترابية فهي أيضًا شبه معدومة . فقد أفادتنا مديرية المغتربين في وزارة الخارجية أن هناك جمعيتين فقط تعملان لأجل المرأة في بلاد الاغتراب وهما : لجنة السيدات اللبنانيات في غانا ، والجمعية النسائية الثقافية في أميركا .

هكذا نجد أن موضوع المرأة يدخل بشكل غير مباشر في جميع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الاغترابية بشكل عام دون أن يتم التركيز على هذا الموضوع بشكل خاص .

التوصية رقم(8) : التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن .

المتابعة : أطلقت المديرية العامة للمغتربين منذ عدة سنوات مشروع إنشاء قاعدة معلومات بالكفاءات اللبنانية الموجودة في الخارج للاستفادة منها في شتى الميادين . إلا أن هذه القاعدة لم تنجز حتى الآن لأسباب مادية .

أما بالنسبة للجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ، فالجميع يؤكد أهمية إنشاء هذه القاعدة ويضمنها مشروعاته ومخططاته ، ويرجع ذلك إلى وعي هذه الجمعيات بأهمية هذه القاعدة في تحديد الجالية وبالتالي مد أواصر التعاون معها . إلا أن إنجاز قاعدة مماثلة هو أمر لا يخلو من الصعوبات ، وهو بحاجة للكثير من الوقت .

وتجدر الإشارة إلى أننا وعند الحديث عن إنشاء قاعدة معلومات بالكفاءات اللبنانية مهما كان مصدرها فان ذكر الجندر ضمن هذه القاعدة هو أمر أكيد حتى لو لم يتم ذكر هذا الموضوع علناً أو لم تتم الإشارة إلى مشروع خاص لإبراز كفاءات المرأة تحديدًا . ولكن يبقى أن التعريف بالكفاءات الذكورية والنسائية ما زال مشروعًا قائمًا ، إلا أن تنفيذه يتطلب تجميع الجهود .

تاسعاً- جمهورية مصر العربية :

دراسة تحليلية حول توصيات منتدى "المرأة العربية في بلاد المهجر" الذى عقد في الأردن في 30 سبتمبر (أيلول)- 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2001م.

جاء انعقاد منتدى المرأة العربية في بلاد المهجر ليثير اهتمامات المواطن العربي بهذا الموضوع بعد أن كان تركز اهتمامه في قضايا داخلية تتعلق بأمور حياته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان انعقاده في ظل مناخ دولي متأثر بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، وانتشار أفكار واتجاهات سلبية تجاه العربي في بلاد المهجر. وغني عن القول إن أكثر الفئات تأثرًا بهذا الاتجاه كانت المرأة العربية.

من أجل ذلك، فإن انعقاد هذا المنتدى في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من 30 سبتمبر (أيلول) حتى أول أكتوبر 2001م يجعله من أهم المنتديات التي أدت إلى أن تكون المرأة العربية في بلاد المهجر على أجندة السياسيين والمفكرين في الوطن العربي.

وفي مصر تمثلت ردود الفعل العلمية والموضوعية على مخرجات هذا المنتدى فيما يلي:

- العمل علي إيجابية العلاقة بين المرأة المصرية في بلاد المهجر والوطن الأم.
- تمت المطالبة بإجراء حصر إحصائي وتفصيلي للمهاجرات المصريات حتى يمكن وضع سياسية للتعاون في قضايا المرأة المصرية والمرأة في الخارج، والعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة المنتشرة في وسائل الإعلام الخارجية.
- التوجه نحو إشهار جمعية أهلية تضم في عضويتها المرأة المصرية في بلاد المهجر والمرأة المقيمة في مصر؛ حتي يتسنى أن تكون هذه الآلية مصدرًا لممارسة الدبلوماسية الشعبية للمرأة في بلاد المهجر.

- توسع الإعلام المصري في بث رسالة إعلامية على أجهزة وقنوات التلفزيون موجهة إلى المواطنة في بلاد المهجر كأسلوب للتواصل الثقافي والمجتمعي.

- الاستجابة لاحتياجات أبناء المصريات بالخارج لإجراء الاختبارات للشهادات بمعايير السفارات المصرية بالخارج، تيسيرًا على المرأة والأسرة بصفة عامة. وحتى يستمر الترابط بين الأسرة والموطن الأصلي من ناحية، وحتى يتسنى ترسيخ مفهوم المواطنة عند الأبناء من ناحية أخرى.

- دعوة أجهزة الإعلام في مصر إلي إقامة شراكات فاعلة مع أجهزة الإعلام في الدول العربية من ناحية، ومع بعض أجهزة الإعلام في دول أجنبية من ناحية أخرى لبث الرسائل الإعلامية والتثقيفية المتبادلة.

وتؤكد مصر دائمًا على توجه ثابت لها مؤداه أنها تدين كافة الأعمال الإرهابية على مستوى العالم، ولكنها في نفس الوقت تطالب الدول والشعوب الأجنبية بأن لا تعمم أحكامًا سلبية على الثقافة العربية والإسلامية التي تتبرأ دومًا من كل أشكال العنف والإرهاب، ومن ناحية أخرى فإنها تطالب هذه الدول والشعوب بنظرة عادلة لقضايا المرأة في بلاد المهجر؛ ذلك لأن المرأة عنصر من عناصر التقدم في تلك البلاد، وأنها تستحق الدعم والمساندة.

- ومن الأمور المهمة التي تعمل مصر على دعمها المبادرة التي توجهت بها **جلالة الملكة رانيا العبد الله** التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تنظيم شبكة للتواصل ترتكز على مكتب يعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر، على أن يكون هذا المكتب تحت مظلة منظمة المرأة العربية.

- كما تطالب مصر دائمًا من خلال المكاتب الإعلامية التي تتبع سفاراتها بالخارج نشر ثقافة التسامح التي تعتبر لب الثقافة الإسلامية والعربية، كما تطالب الدول الأجنبية بأن تكون هناك مساحة لتظهر المرأة العربية والمصرية كفاءتها من خلال إيجاد فرص عمل تتلاءم مع قدرات المرأة وإمكاناتها.
- ولقد قامت مصر بإبرام الكثير من الاتفاقيات وتبادل الكتب بين الإعلام المصري والإعلام العربي والأجنبي بهدف من خلالها تصحيح الفكر المغلوط الذي ينشر بوسائل الإعلام الأجنبية، كما قامت بالفعل بإنتاج مواد إعلامية ودرامية تحقق هذا الهدف.

إن مصر تعمل، وسوف تستمر في العمل من أجل إيجاد تواصل بناء بين المرأة العربية في بلاد المهجر مهما كان انتماؤها لأي بلد عربي وبين الثقافة العربية الأصيلة، حتى تزود بها المرأة أبناءها في عملية التنشئة الاجتماعية، بحيث تخرج الأجيال الجديدة مؤمنة بمجتمعاتها وثقافاتها، وتتمتع بمشاعر انتماء راسخة وقوية، بحيث يحدث في نهاية الأمر جيل في بلاد المهجر يتواصل مع أجيال البلدان الأصلية لهم.

تطبيقات توصيات إعلان عمان حول المرأة في بلاد المهجر:

- **التوصية الأولى: التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة، الملكة رانيا العبد الله بإنشاء آلية تعنى بشئون المرأة العربية في بلاد المهجر؛ لدعم التواصل بين الوطن الأم والمغتربات؛ خاصة في هذه الظروف الصعبة، والتمني على جلالتها رعاية هذه المبادرة.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- تم التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله، والتي أسفرت عن تدشين استراتيجية مصرية أردنية مشتركة تهدف لتفعيل التواصل مع المرأة في المهجر.

- يتم دوريا مؤتمر "المصريون في الخارج" وتشارك فيه المرأة بكثافة عالية .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- منظمة المرأة العربية .

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- قامت الهيئة العامة للاستعلامات بالتعاون مع وزارتي الخارجية والإعلام بعقد عدد المؤتمرات للمرأة العربية باستضافة القيادات النسائية العربية في المهجر .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تم التأكيد على مبادرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله ، التي أسفرت عن تدشين استراتيجية مصرية أردنية مشتركة تهدف لتفعيل التواصل مع المرأة في المهجر .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- استقطاب كبار المسئولين في مؤسسات الدولة المختلفة (الإعلام- الخارجية- الرئاسة) بهدف تطوير حملة إعلامية موجهة للمرأة العربية في المهجر من أجل تعزيز إسهاماتها في قضايا الوطن الأم .

التحديات:

- محدودية التمويل المالي .

ما تم للتعامل مع التحديات:

- حث المؤسسات الوطنية والدولية على التعامل مع الأوضاع والمشكلات التي تعانيها المرأة المصرية في المهجر .

إجراءات مستقبلية:

- فتح المجال للنقاش الصريح والموضوعي، وعدم التغاضي عن المشكلات التي تحول دون تفعيل التواصل بين المرأة المصرية في المهجر ووطنها الأم.

التوصيات:

- تفعيل الحوار مع المرأة المصرية في المهجر.

- زيادة الوعي لدى الرأي العام والرأي العام في المهجر بأهمية تواصل المشاركة والحوار.

- **التوصية الثانية: الدعوة إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي، بحيث يتواكب مع الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، ويبرز القيم الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الحركة الإعلامية المعادية، ويعمل على تخصيص برامج إعلامية تهتم بشئون العرب في بلاد المهجر؛ لتحقيق التواصل الفعَّال بين النساء العربيات في المهجر وأوطانهن.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- شاركت مصر في دعوة اللجنة الدائمة للإعلام العربي بجامعة الدول العربية لوسائل الإعلام العربية إلى التعاون مع هذه القضية بشكل يصحح الصورة الخاطئة عن المرأة العربية.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- منظمة المرأة العربية.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تدشين عدد من الفضائيات المصرية التي تعمل على تقديم خطاب إعلامي مركز ومنظم، مثل: النيل للثقافة، والنيل للأخبار، وغيرهما.

-وفي مجال الصحافة تم تدشين طبعة الأهرام الدولي، والطبعة العربية، فضلاً عن عدد من الإصدارات الصحفية العربية التي تطبع بالخارج، كلها تشمل برامج ومقالات تخاطب المرأة في الخارج.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- بروز مفهوم العولمة.

-إزالة الحواجز والمعوقات بين الدول.

التحديات:

- عدم وصول القنوات الفضائية والإذاعية لكل أنحاء العالم.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- عقد عدد من المؤتمرات مع المصريين في بلاد المهجر للوصول إلى أسلوب تقديم أفضل رسالة إعلامية.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمر.

إجراءات مستقبلية:

- ضرورة الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من المشاهدين والمستمعين خارج الوطن العربي.

- الاهتمام بتلبية الاحتياجات الإعلامية للجاليات العربية في الخارج.

التوصيات:

- ضرورة زيادة حجم الإنتاج الإعلامي ذي المواصفات الممتازة والجودة العالية فنيًا وهندسيًا، بحيث يكون قادرًا على منافسة الإعلام الأجنبي.

- مواكبة أجهزة الإعلام للمستجدات وما يطرح بشأن القضايا والقيم .

● **التوصية الثالثة : العمل على إنشاء فضائية عربية ناطقة بلغات أجنبية لتعريف العالم بالقضايا ، وللتواصل مع المغتربين في القارات المختلفة .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- دعم مصر لاقتراح مجلس وزراء الإعلام العرب بإنشاء فضائية عربية تطرح الرؤية العربية حيال القضايا الدولية .

- زيادة حجم الإنتاج البرامجي المخصص للبث باللغات الأجنبية الشائعة .

- تبادل مؤسسات الإعلام المصري والإعلام الغربي لعدد من البرامج .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- الجامعة العربية .

- منظمة المرأة العربية .

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- إطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات والمخصص للإعلام .

- مطالبة الصحافة المصرية بضرورة التأكيد على ضرورة مواجهة التحديات التي تتعرض لها المرأة في بلاد المهجر .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تدشين عدد من الفضائيات المصرية ، والارتفاع بفعاليتها الإعلامية ، وتطوير الخطاب الإعلامي الموجه من خلالها .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الضغوط الكبيرة والتشوهات المستمرة التي تصدر عن الإعلام الغربي وتتعلق بالقيم الثقافية.

التحديات:

- ارتفاع التكاليف المالية لبث الفضائيات.

التوصيات:

- توجيه الاهتمام بالاحتياجات الإعلامية للجاليات العربية في الخارج؛ باعتبارها تمثل جسورًا للاتصال والتعارف بين الوطن العربي والمجتمعات الأجنبية.

- **التوصية الرابعة: التركيز على تدريس اللغة العربية بين العرب في بلاد المهجر، والعمل على دعم أواصر التواصل الثقافي وغرس قيم الانتماء بينهم.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- نشر عدد من الإصدارات باللغة العربية في بلاد المهجر بالتعاون مع دور النشر الأجنبية.
- إرسال مبعوثين لفتح مدارس مصرية بالخارج.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- مجمع اللغة العربية.
- وزارة الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات).
- وزارة الأوقاف.
- مشيخة الأزهر.
- وزارة التربية والتعليم.

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- إصدار عدد من الدوريات التي توضح أهمية اللغة العربية وقيمتها من قبل مجمع اللغة .
- اعتبرت الهيئة العامة للاستعلامات أن عام 2006م هو عام اللغة العربية .
- تقوم وزارة الأوقاف بإرسال مبعوثين لتعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين في الخارج .
- تقوم وزارة التربية والتعليم بإرسال مدرسين للخارج لتعليم المهاجرين .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تزايد عدد المبعوثين للخارج من وزارة الأوقاف ومجمع البحوث الإسلامية .
- إنشاء مدارس مصرية بالخارج .

التحديات:

- أن اللغة الفصحى أصبحت تواجه طغيان العامية ؛ حيث يفضل سكان المهجر اللغة العامية .
- أن المدارس الأهلية التي تقوم بتدريس اللغة العربية في المهجر تواجه صعوبات تتعلق بالنقص الشديد في الكوادر البشرية .
- أن الساسة والمسئولين العرب عمومًا يتعاملون مع مقترحات المجامع اللغوية باستخفاف .
- الصعوبة في حصول المبعوثين على تأشيرات الدول التي يريدون الهجرة إليها .
- فرض ضرائب على المبعوثين من قبل سلطات الدول المستقبلة .

ما تم للتعامل مع التحديات:

- زيادة المنح الدراسية للأجانب بمصر .

- إرسال عدد من البعثات والدعاة للدول الأجنبية .

- قيام إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الأوقاف بمخاطبة تلك الدول لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول .

- مخاطبة تلك الدول برفع الضرائب التي تفرض على المبعوثين نظرًا لقيام المبعوثين بصرف رواتبهم من الدول التي يأتون منها .

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمر .

إجراءات مستقبلية:

- إقامة مراكز متخصصة لتعليم اللغة العربية على مستوى العالم .

- العمل على دعم الهيئات غير العربية المعنية بتعليم اللغة العربية في بلادها ماديًا وأدبيًا ، وتوثيق العلاقات بيننا وبينهم بما يحقق للعربية انتشارها وازدهارها .

التوصيات:

- ضرورة التواصل مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم .

- في بلاد المهجر يجب أن تصبح اللغة العربية مادة أساسية إلى جانب لغة البلد الأجنبي على الأقل للطفل ذي الأصل العربي .

- ضرورة قيام وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر بتعليم المبعوثين اللغات الأجنبية للبلاد التي سيبعثوا إليها .

● **التوصية الخامسة : دعم الجهود الرامية إلى التنسيق مع الجاليات العربية في بلاد المهجر -وخاصة النساء والأجيال الجديدة من خلال التنظيمات والجمعيات التطوعية .**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- تم تدشين اتحاد العاملين المصريين بالخارج .

- وجود جمعية المغتربين المصريين بالخارج على مدى أكثر من 25 عام .

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- السفارات المصرية بالخارج .

- وزارة الإعلام .

- المجلس القومي .

- وزارة الأوقاف .

- الكنيسة الأرثوذكسية .

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- تنظم وزارة الأوقاف بعثات مستمرة للخارج للحوار مع المغتربين .

- تقوم وزارة الإعلام من خلال مكاتبها بالخارج بدراسة مشكلات المرأة بالتنسيق مع الجاليات المصرية .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تنظيم لقاءات بين الجاليات المصرية خلال زيارة القيادات للخارج .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- حرص الحكومة على توصيل قضاياها للرأي العام بالخارج، وبخاصة أحوال النساء.

- تنامي التوجهات العدائية ضد العرب في المهجر، ومن ثم كان من الضروري تنمية شعورهم بهويتهم في وطنهم الجديد، وإحساسهم بأنهم ليسو بمفردهم في مواجهة هذه التوجهات العدائية.

التحديات:

- إن عملية التنسيق مع الجاليات المصرية تتطلب موازنات مالية تكون أحيانًا ضخمة.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- عقد ورش عمل للمغتربين لتعزيز حالة الحوار والتواصل مع الوطن الأم.

- عقد المؤتمرات الدورية مع المغتربين.

إجراءات مستقبلية:

- ضرورة عقد مؤتمر دولي تشرف عليه منظمة المرأة العربية يضم الجاليات العربية في دول المهجر، والاهتمام بوضع المرأة بشكل خاص.

- إقامة المزيد من الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال تحقيق التواصل، وبناء جسور للعلاقات في بلاد المهجر.

التوصيات:

- توجيه الرأي العام المحلي إلى ضرورة التواصل مع المرأة في المهجر من خلال التواصل الثقافي والإعلامي.

- تخصيص موازنة مالية مستقلة وتابعة لمنظمة المرأة العربية، يكون هدفها التواصل مع القيادات العربية المهاجرة.

● **التوصية السادسة: الدعوة إلى استحداث آليات تعنى بشئون العرب المغتربين في بلادهم الأم، وتأكيد الضمانات القانونية التي تحمي تلك الجاليات في الخارج.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- هناك وزارة للهجرة في مصر تقوم بهذا العمل منذ سنوات عديدة.

- إنشاء مواقع على الإنترنت لبناء جسور التواصل مع المرأة في المهجر.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- وزارة القوى العاملة والهجرة.

- وزارة الاتصالات.

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- قامت وزارة الاتصالات بتدشين مواقع على الإنترنت تتيح فرص الاتصال والتعارف بين المهاجرين في الخارج وذويهم بشكل سهل وسريع ودائم.

التحديات:

- محدودية الموارد المالية اللازمة لإنشاء آليات جديدة ومستمرة للتواصل مع المغتربين.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- تحاول بعض المنظمات الأهلية توفير الموارد للقيام ببعض الأنشطة في هذا المجال.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- الواقع أنه يمكن استحداث هذه الآليات في مدة وجيزة.

إجراءات مستقبلية:

- تعزيز جهود وزارة القوى العاملة والهجرة في هذا المجال.

التوصيات:

- رفع الوعي بأهمية التواصل مع النساء المصريات في المهجر.

● **التوصية السابعة: توثيق الروابط بين التنظيمات النسائية العربية في الأقطار العربية والتنظيمات النسائية في بلاد المهجر.**

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- توقيع اتفاقية تعاون بين المنظمة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأسيسكو) تهدف إلى الارتقاء بقدرات المرأة في مجال التعليم ومحو الأمية.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- منظمة المرأة العربية.

- منظمات المجتمع المدني النسائي.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- إنشاء مواقع على الإنترنت للمؤسسات النسائية بهدف التواصل مع المرأة العربية في المهجر.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- تزايد اهتمام المجتمع المحلي والدولي بالحركات النسائية.

- رغبة نساء المهجر في توثيق الروابط والصلات مع المجتمعات الأم، خاصة بعد انتشار التوجهات السلبية ضد ما هو عربي ومسلم في المجتمعات الغربية.

التحديات:

- محدودية الدعم المادي.

إجراءات مستقبلية:

- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول المرأة في دول المهجر.

- توعية الرأي العام العربي بأهمية التواصل مع المهاجرات العربيات بوصفهن صمام أمان، وخط دفاع عن القضايا العربية في مجتمعاتهن الجديدة.

التوصيات:

- بناء جسر من الحوار والتلاقي بين النساء العربيات ونظيراتهن في دول المهجر، وتبادل الخبرات والتجارب، وتعميق علاقات التنسيق والتعاون، وتحقيق التواصل للحركة النسائية العربية المعاصرة على امتداد العالم كله.

● **التوصية الثامنة:** التعريف بالكفاءات النسائية في الخارج، والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن.

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- عقد مؤتمر قمة المرأة العالمية في مصر بمشاركة عربية واسعة.

الجهة / الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- السفارات المصرية في الخارج .

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- تعاون السفارات مع المنظمات والمؤسسات الأهلية في بلاد المهجر لتدعيم قضايا المرأة .

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- نجحت الجهات المختلفة في مصر في ربط أبناء المهجر بالدولة من خلال التواصل معهم ، وتكثيف زيارات المسئولين لدول المهجر .

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- رغبة مصر في دراسة قضايا المرأة في بلاد المهجر ، والعمل على التعاون في حلها .

- تنامي التوجهات العربية الحديثة نحو تفعيل دور المرأة العربية إقليميًا وعالميًا .

التحديات:

- توفير الإمكانيات المادية التي تتيح تنفيذ هذه الأنشطة .

إجراءات مستقبلية:

- بناء مؤسسات أهلية للنساء المهاجرات بمساعدات عربية قد تدعم أنشطتها .

- إنشاء مواقع على الإنترنت للتعريف باللقاءات النسائية في بلاد المهجر .

التوصيات:

- توعية الرأي العام في مصر بمكانة المرأة المصرية ودورها، وخاصة من تتبوأ مراكز مرموقة في دول المهجر.

● **التوصية التاسعة:** وضع استراتيجية عربية تعنى بالأجيال الجديدة؛ لزيادة ربطهم بوطنهم الأم، ودعم دورهم في بناء أواصر التعاون بين بلدانهم الأصيلة وبلدان إقامتهم.

ما تم تفعيله بخصوص تلك التوصية:

- إنشاء مدارس مصرية في بعض مدن العالم.

الجهة/ الجهات المسئولة عن تفعيلها:

- وزارة الخارجية.

- وزارة الإعلام.

- وزارة الأوقاف.

- وزارة التربية والتعليم.

دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- وزارة الأوقاف: إرسال بعثات دينية.

- وزارة الإعلام: إرسال بعثات إعلامية مصرية للتواصل مع أجيال المهجر.

الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- إقامة بعض المعسكرات الصيفية، إلا أنها كانت غير كافية.

العوامل التي ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- حرص الأهل والأطفال على التواصل مع بلدهم الأم.

التحديات:

- نقص الدعم المادي.

ما تم للتعامل مع التحديات:

- إقامة بعض المعسكرات، وتبادل الطلبة والطالبات على مستوى المدارس والجامعات.

المدى الزمني المتوقع للانتهاء من إنجاز التوصية:

- مستمر.

إجراءات مستقبلية:

- زيادة أعداد البرامج الصيفية والترفيهية والرياضية التي تجذب الأجيال الجديدة لوطنهم الأم.

التوصيات:

- الاهتمام بالأجيال الجديدة والتواصل معهم ببرامج مناسبة.